**نحو إرساء قواعد العدل**
**والسلام والإنصاف**
**فى دارفور**

الكتاب: نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف
فى دارفور
المؤلف: الصادق المهدي
تقديم: محمد فائق

سلسلة: مبادرات فكرية (٣٠)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣( +٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
صورة الغلاف من موقع: http://www.msfindia.in
غلاف وإخراج فني: هشام أحمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب:

الترقيم الدولي:

**بطاقة فهرسة**
**فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية**
**إدارة الشئون الفنية**

**نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف فى دارفور**
**ط١- القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.**
**١٩٢ ص؛ ٢٤سم- (سلسلة مبادرات فكرية؛ ٣٠)**
**الصادق المهدي (مؤلف)**
**محمد فائق (تقديم)**
**العنوان: نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف فى دارفور**

**الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مبادرات فكرية
(٣٠)

# نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور

الصادق المهدي

تقديم
محمد فائق

منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٤. تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ونشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان، يلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير واقتراح السياسات والبدائل التشريعية والدستورية والعمل على ترويجها وسط مختلف الأطراف المعنية، وإصدار الدراسات النظرية والميدانية، والتقارير والأوراق التحليلية، والدوريات والمطبوعات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، واستخدام الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتنظيم الدورات التعليمية وبناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة مراقب باللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وعضوية الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفيكس).

منسق البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

# المحتويات


**مقدمة :** بقلم/ محمد فائق..... ٧

**الفصل الأول: أزمة دارفور وسياقاتها التاريخية: ..... ١٣**

- لماذا هذا الاهتمام الدولي بالسودان؟..... ١٥
- هل أنقذ الانقلابيون السودان؟..... ١٩
- السودان: نعمة النفط ونقمته..... ٢٣
- كارثة دارفور والنظام السوداني..... ٢٧
- السودان: بين المواجهة والمصالحة..... ٣٣
- الحالة السودانية: مشروع اغتيال أم انتحار؟..... ٣٧
- جمع الصف الوطني في السودان!..... ٤٣
- السودان على رأس الدول المتردية..... ٤٧

**الفصل الثاني: قمم مؤجلة ورهانات خاسرة: ..... ٥١**

- شروط نجاح قمة دارفور..... ٥٣
- سلام دارفور ومصير الوطن..... ٥٧
- السودان: معضلة ونقائص نيفاشا..... ٦١
- القرار الإفريقي وسلامة المواطن السوداني..... ٦٥
- اتفاقية سلام دارفور..... ٧١
- مجلس الأمن في الخرطوم..... ٧٥

**الفصل الثالث: الأطر الحاكمة لمستقبل أزمة دارفور ..... ٧٩**

- الأمم المتحدة والحكومة السودانية..... ٨١
- النظام السوداني والعدالة الدولية: أين الخوف؟..... ٨٥
- السودان: انتحار سياسي تكرسه الانتخابات..... ٨٩
- الجديد القديم في الوثائق المصرية بشأن السودان..... ٩٣
- ليسوا سواء: نجدة دارفور المأمولة وغزوة لبنان المخذولة..... ٩٩

**الفصل الرابع: تأملات ختامية: محاضرات وبيانات صحفية..... ١٠٥**

- المشروع الإصلاحي في السودان وانعكاسه على الأزمة ..... ١٠٧
- قراءة في اتفاقية السلام في السودان..... ١١٣
- اتفاقيات السلام في السودان ضد السلام العادل الشامل..... ١٢٥
- مسألة دارفور..... ١٣٧
- دارفور المشكلة والحل..... ١٥١
- حول أزمة دارفور..... ١٦٩
- نحو حل جذري لأزمة دارفور..... ١٧٣
- ورقة عمل للإصلاح الجذري في دارفور الكبرى..... ١٧٩
- معا من أجل حل أزمة دارفور..... ١٨٥

## تنويه

جميع المقالات الواردة بالكتاب، باستثناء الفصل الأخير، نشرت من قبل بجريدة الشرق الأوسط في الفترة من ١٢ فبراير ٢٠٠٥ وحتى ١٤ مايو ٢٠٠٧.

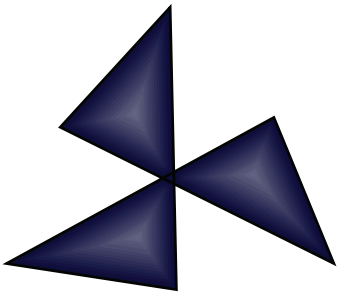

# مقدمة

بقلم / محمد فائق
الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

يسعدنى أن أقدم لهذا الكتاب الذى يعالج أزمة دارفور بعمق ومعرفة متناولاً كل أبعاد هذه الأزمة، فهي ليست مجرد أزمة إقليم يقع في غرب السودان وإنما هى أزمة السودان كله بمساحاته الشاسعة وثرواته والتنوع الشديد لأهله، وانعكاس ذلك كله عربياً وأفريقياً فالسودان الذى يقع في قلب القارة الأفريقية ويجاور تسع دول منها، هو الدولة الإفريقية الوحيدة التى تنساب من الجنوب إلي الشمال عبر الصحراء لتربط بين شمال القارة وجنوبها برباط النيل، وجاءت الحرب الجهادية في الجنوب ثم أزمة دارفور من بعدها لتشعل صراعاً أفريقياً عربياً يخشي معه أن يتحول السودان نفسه إلي حاجز حقيقي بين شمال القارة وجنوبها بعد أن كان همزة وصل حقيقية.

وهناك الجانب الإنساني في أزمة دارفور الذى أصبح يشغل العالم أجمع بقسوة ما يتعرض له أهل دارفور من انتهاكات وجرائم حرب يرتكبها الجميع.

ولكن الغريب حقاً أن نظرة العالم لهذه الأزمة تختلف تماماً من موقع إلي آخر نظرة تحكمها المصالح في أغلب الأحيان، والجهل بحقيقة الأزمة وظروفها، أو التقاط جانب من المشكلة وترك ما عداه في بعض الأحيان، وهذا ما يجعل لهذا الكتاب فائدة وقيمة كبيرة وخاصة في وطننا العربي الذى تعددت فيه الرؤى حول هذه الأزمة بشكل غريب، وغاب الدور العربي الفاعل في أزمة دارفور، حتى من دول الجوار العربي فلعل هذا الكتاب يضيء الطريق لمن يريد أن يعرف.

وترجع الأهمية الكبري لهذا الكتاب أن مؤلفه السيد الصادق المهدي الذى جمع بين الزعامة الدينية والزعامة السياسية. فهو إمام الأنصار، جده الأكبر محمد أحمد المهدي القائد والزعيم السوداني الذى فجر الدعوة والثورة المهدية في السودان.

كما أنه زعيم سياسي أيضاً فهو رئيس حزب الأمة، كما كان رئيساً لوزراء السودان المنتخب في حقبتين من الحقبات الثلاث التى حكم فيها السودان حكماً ديمقراطياً. ورغم أنه زعيم طائفة، إلا أن تكوينه ودراسته في جامعة أكسفورد التى تخرج منها، جعلته يؤمن بالديمقراطية ونظم الحكم الحديثة وينفتح علي العالم، بما في ذلك ما جاء به القرن الجديد من أفكار وتطورات عميقة لا يمكن تجاهلها.

ويؤمن الصادق المهدى إيماناً عميقاً بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ويفيض بذلك خطابه السياسي وجميع كتاباته بما فيها ما جاء في هذه المخطوطة. ولم يكن ذلك خطاباً تبناه عندما أصبح أهم معارضي الحكم الحالي في السودان، ولكنه اعتنق وطبق هذا الفكر عندما كان رئيساً للوزراء. ولي معه تجربة شخصية تشهد علي ذلك، فعندما جاء موعد اجتماع أول جمعية عمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان –بعد ثلاث سنوات من إنشائها– لم نجد مكاناً في الوطن العربي كله نجتمع فيه إلا الخرطوم، ولم يكتف رئيس الوزراء الصادق المهدى في ذلك الوقت علي مجرد السماح لنا بعقد الاجتماع، وإنما حضر بنفسه وألقى خطاب الافتتاح وتحدث عن التزامه الكامل بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كان ذلك في يناير ١٩٩٧. ولم يتوقف الصادق المهدى عن النضال من أجل ما يؤمن به، فدخل السجون وعرف أساليب القمع والقهر التى استخدمت ضده.

ويؤكد ذلك كله معرفة الصادق المهدى بالبعد الإنسانى والسياسي والاقتصادي لهذه الأزمة؛ فهو يعرف السودان وأهله جيداً، بما في ذلك أهل دارفور؛ حيث كان لحزبه معظم المقاعد النيابية المخصصة للإقليم، قبل أن يستولى الجيش علي السلطة في عام ١٩٨٩، كما أن هناك علاقات تاريخية كانت تربط أهل دارفور بالمهدية. وعندما يكتب الصادق المهدى عن أزمة دارفور، يصبح ذلك مرجعاً لا يمكن تجاهله لمن يريد أن يعرف.

وتحتوى هذه المخطوطة على سلسلة من الكتابات التى واكبت الأحداث الأساسية، وكتبت في حينها منذ بدأت أزمة دارفور، وتتناول الأحداث الأخرى المؤثرة مثل اتفاقيات ماشاكوس ونيفاشا وغيرها، مما يجعل القارىء يعيش هذه الأحداث ويتفهم أبعادها ويستنير برؤية، يقدمها الصادق المهدى –من وجهة نظره– لكيفية الخروج من هذه الأزمة، خاصة وأنه لم يتجاهل في التحليلات التى يقدمها مشاكل السودان الأخرى، القديم منها، مثل قيام الدولة السودانية عند استقلالها علي فسيفساء الطائفية والعشائرية، وعزل الجنوب في الحقبة الاستعمارية عن الثقافات الإسلامية والعربية السائدة في شمال السودان؛ الأمر الذى خلق هوية أنجلو فوئية مسيحية في الجنوب. واقتصار التنمية علي مناطق معينة وتهميش بقية المناطق الأخرى وخاصة في الأطراف.

وكذلك المشاكل التى ترتبت علي سياسة حكومة الإنقاذ، التى يحملها الصادق المهدى المسئولية في محاولة فرض هوية إسلاموية عروبية على مجتمع حافل بالتنوع الديني، والثقافي، والمذهبي، والحزبي؛ الأمر الذى عمق الفرقة بين الشمال والجنوب، بما أدخل فيها من صيغة دينية جهادية، وخلق تبايناً حاداً بين السودان وجيرانه، أدى إلى عزلة السودان عن جيرانه.

وعندما نشب الخلاف بين المؤتمرين الوطني والشعبي، حاول الطرفان تصفية حساباتهما على مسرح دارفور بإقحام تقسيمات "عربي وإفريقي"، وهى تقسيمات لم تعرفها دارفور من قبل. والتقى المؤتمر الشعبي المرتبط بحركة العدالة والمساواة بحركة تحرير السودان في تعميق هذه التقسيمات.

ويلقي الصادق المهدى الضوء على منهج الحكومة الحالية في عقد اتفاقات السلام، والتى تقوم على تسويات من شأنها أن تسترضي القوى المسلحة فقط، وتفتقر إلى رؤية وطنية شاملة تعيد بناء الوطن علي أساس جديد، أساس فيه قسمة عادلة للسلطة والثروة وفيه اعتماد المواطنة أساساً للحقوق الدستورية، وفيه اعتراف بالتعددية الدينية والثقافية.

ويرى الصادق المهدى أن كل اتفاقات التسوية التى تمت من نيفاشا، وأبوجا، واتفاقية شرق السودان كلها اتفاقات هشة؛ لأنها تتم بين أطراف أحادية، لا تعبر تعبيراً صادقاً عن القوى الشعبية والحزبية المتعددة.

ويحتوى الكتاب على العديد من الموضوعات التى قد تبدو بعيدة عن قضية

دارفور، ولكن في رأيي أن كل ما أثير في هذا الكتاب، يساعد في فهم قضية دارفور وقضية السودان بأبعادها المختلفة.

وفي النهاية أستطيع القول إن هذا الكتاب يساعد القارىء في أن يفهم حقيقة أزمة دارفور، التى شارك في صنعها التاريخ والجغرافيا وهي أزمة حكم، وأزمة ديمقراطية وحقوق إنسان، وأزمة هوية، وأزمة تدخل خارجي، وأزمة نظام دولي غير قادر وغير راغب في أن يحقق السلام والأمن العالمي، القائم على العدل وفقاً للمواثيق الدولية.

كما يقدم هذا الكتاب رؤية كاملة لفصيل سياسي مهم في السودان، هو حزب الأمة بزعامة وطنية في حجم السيد الصادق المهدى، هى في حد ذاتها ضرورة لفهم ما يجرى في السودان.

**محمد فائق**

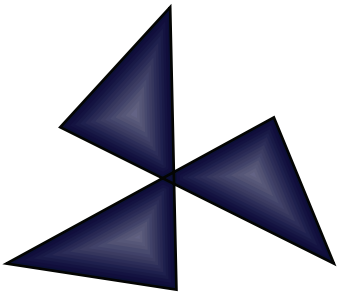

## الفصل الأول

# أزمة دارفور وسياقاتها التاريخية

# لماذا هذا الاهتمام الدولي بالسودان؟

عندما كان الانقلابيين في السودان يتوعدون أمريكا وروسيا ويعلنون عن إقامة الأذان في الفاتيكان، قلت لأحد قادة النظام: ما هذا الطيش؟ قال لي: إن سياساتنا قد أعلت من شأن السودان وجعلته رقما عالميا! والواقع أن سياسات الانقلابين التوسعية الرسالية، لفظا، غير مدعومة بأية صدقية فعلية، وقد خلقت ضده استقطابا حادا داخليا واستقطابا واسعا خارجيا.

الاستقطاب الخارجي جسّدته جماعات ولوبيات، لا سيما في الولايات المتحدة، أهمها ستة:

١. لوبي مسيحي لنجدة المسيحيين في السودان.
٢. لوبي جمعيات حقوق الإنسان لنجدة ضحايا التجاوزات.
٣. الكوكس الأفريقي الأمريكي لنصرة أفارقة السودان.
٤. جماعات مناهضة الرق.
٥. هيئة رعاية الحريات الدينية في العالم.
٦. الجماعات الصهيونية.

سياسات النظام الانقلابي في السودان، لا سيما إسباغ الطابع الديني على الحرب الأهلية، وما صحب ذلك من حماسات مارشالية، استقطبت تلك اللوبيات لصالح الحركة الشعبية وجيشها حتى أنني قلت للمرحوم د. جون قرنق: «قادة الإنقاذ» يستحقون أن تقيم لهم تماثيل لأن النتائج العكسية لسياساتهم صبت

في مصلحة الحركةّ!.

هذه السياسات، جعلت الحرب الأهلية السودانية مسألة داخلية في الدول المجاورة للسودان، وفي أكثر دول الغرب.

وفي وجه الاستقطاب الحاد المضاد الداخلي، والإقليمي، والدولي، تراجع نظام «الإنقاذ» بانتظام إلى أن أبرم اتفاقية نيفاشا في نيايـر ٢٠٠٥.

في ٢٠٠٢، برزت أزمة دارفور. وأدار نظام «الإنقاذ» الأزمة بطريقة خلقت مأساة إنسانية غير مسبوقة: ضحايا هذه المأساة من نازحين بمئات الآلاف، ولاجئين بعشرات الآلآف، صاروا «معروضات» جنائية في ظرف انتشرت في العالم مئات الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان مثل «هيومان رايتس وتش»، و«أمنستي انترناشنال» وغيرهما، فانبروا للمأساة، ووثقوا تفاصيلها في الوقت الذي نقلت ثورة الاتصالات والفضائيات تفاصيل الأحداث إلى الناس في كل مكان بالصوت الواضح والصورة الحزينة.

كما أن سياسات نظام «الإنقاذ» شردت إلى خارج الوطن أعدادا كبيرة من السودانيين، كثير منهم من دارفور. وقد صار هؤلاء خلايا نشطة تكشف المأساة وتستقطب التأييد لضحاياها.

حدث هذا في وقت كانت الأسرة الدولية تشعر بالذنب من موقفها متفرجة على مآسي رواندا في عام ١٩٩٤م. عقدة الذنب هذه هى التي رفعت درجة الاهتمام بأحداث أفريقيا وجعلت ٨٠٪ من بعثات الأمم المتحدة موجهة لأفريقيا.

إبان عهد حكومة الديمقراطية الثالثة، وتحديدا في عام ١٩٨٩، زرت اليابان وعرضت عليها شراكة استراتيجية في استغلال موارد السودان الطبيعية، ووافقت واتفقنا على برنامج الشراكة على أن يبدأ بإرسال بعثة يابانية فنية للسودان للاطلاع على تلك الموارد ثم إبرام الشراكة.

لدى استعراض الأمر أمام مجلس الوزراء الذي رحب بالفكرة اقترحت أن نتخذ من اليابان شريكا في التنمية الاقتصادية، ومن الصين شريكا في التكنولوجيا العسكرية في اتجاه آسيوي قاصد.

بعد انقلاب ١٩٨٩، قال لي المرحوم د. عمر نور الدائم إنه يعتقد أن الصفقة اليابانية هي التي حركت تآمرا خارجيا ضد حكومتنا، ومهما كانت رؤى

الانقلابيين السودانيين، فإن اليد الخارجية الخفية كانت وراء الانقلاب. وفيما بعد قال لي العميد حسن بيومي، إن وراء الانقلاب يدا خفية أمريكية. وفي كل الأحوال، الله أعلم.

وسواء صحت هذه القراءات أم لا فإن الشركة التي اكتشفت بترول السودان –شيفرون– شركة أمريكية، وقد أوقفت أعمالها لاحقا لأسباب أمنية، إذ أنها، وبعد انقلاب يونيو، يئست من فرص السلام، كما كانت أسعار البترول متدنية.. دهاء الأخ محمد جار النبي مكنه من استغلال هذه الظروف وشراء امتياز شيفرون بثمن زهيد. واستطاعت الحكومة طرق الخيار الآسيوي، خاصة الصيني لاستغلال البترول.

الولايات المتحدة تعتبر البترول سلعة أمريكية، وتوظف ذلك في بسط هيمنتها الكونية، لما للبترول من أهمية في الصناعة والزراعة الحديثة وفي آلة الحرب.

يُنظر للصين، بالعيون الأمريكية، كمنافس دولي وربما عدو إذا صدقنا الكاتب الأمريكي بيل قيرتز في كتابه «الخطر الصيني».

أفريقيا عامة والسودان خاصة صار محور حرب باردة جديدة ثلاثية الأضلاع بين أمريكا الجاهدة في احتلال الدور الدولي الأول، وفرنسا التي تناهض المحور الأنجلوسكوني، والصين القوة الدولية الناهضة.

وكلما كان البترول السوداني جنوبيا وجدت الولايات المتحدة، ذات العلاقة الخاصة بالقوى الغالبة في الجنوب، سهولة في التخلص من العلاقة الصينية. هذا يفسر بعض المواقف الأمريكية، خاصة في حدود منطقة أبيي، إذ ركزت اللجنة «المحايدة» تحت الرئاسة الأمريكية على حدود حقول البترول وأفتت بضمها لبحر الغزال أي للجنوب.

وفي الواقع، ينظر الامريكيون للبترول الأفريقي عامة على أنه ينوع مصادر البترول الأمريكي تقليلا من الاعتماد على بترول الخليج «الملغوم» بخطر القاعدة وأخواتها. وللشركات الأمريكية استثمار كبير في بترول تشاد، والأمن التشادي مرتبط بدرافور. يقال إن في دارفور موارد طبيعية كثيرة مثل البترول واليورانيوم وكلاهما سلعة استراتيجية تمثل «جائزة» كبيرة في الصراع العالمي.

لا شك أن في الاهتمام الأمريكي بالشأن السوداني بعدا متعلقا بالصراع العالمي على الموارد الطبيعية وبالحرب الباردة ثلاثية الاضلاع.

ولكن ينبغي التمييز بين الاهتمام الأمريكي والأمم المتحدة. إن الذي أدخل الأمم المتحدة بموجب القرار ١٥٩٠ في الشأن السوداني هو مساحة عدم الثقة بين طرفي اتفاق نيفاشا. لذلك أصر وفد الحركة الشعبية على دور حراسة أممية للاتفاقية.

أما القرارات الخاصة بدارفور فأمرها واضح. في هذا السياق، وقعت الحكومة السودانية على اتفاق مع الأمين العام للقيام بإجراءات معينة في يوليو ٢٠٠٤ ولم تنفذ ما التزمت به. كما وقعت مع حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، اتفاقية انجمينا لوقف إطلاق النار في أبريل ٢٠٠٤، واتفاقية أديس أبابا لوسائل المراقبة في مايو ٢٠٠٤، وتبادلت الأطراف الاتهامات بخرقها ما أدى لرقابة القوات الافريقية بموجب قرار الاتحاد الأفريقي، معضدا بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ للتصدي للتجاوزات ومعاقبة المعتدين. لذا صدر من مجلس الأمن القرار ١٥٩١. لجنة الأمم المتحدة التي كلفت بالتحري عن وجود إبادة جماعية في دارفور، وهو اتهام أحدث دوياً عالمياً واسعاً، أشارت لوجود جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مما أدى للقرار ١٥٩٣. كما أن عجز القوات الأفريقية عن القيام بمهامها على الوجه المطلوب وضرورة توسيع صلاحيات القوة إلى حماية المدنيين أديا للقرار ١٦٧٩.. هذه هي الخطوات التي ساقت بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى السودان.. وقد صحبها رأي عام دولي جعل الشعوب تدفع بمأساة دارفور إلى رأس الأجندة..

لذا، فإن أجندة النظام السوداني الأيديولوجية وتجاوزاته الإنسانية في دارفور، والصراع الدولي على موارد البلاد الطبيعية، هي العوامل التي تفسر الاهتمام الدولي الزائد بالشأن السوداني، أما تحفّظ الحكام السودانيين على دور الأمم المتحدة المزمع، فلا صلة له بالسيادة فقد تجاوزها بكثير من امتثالاتهم. وعلى رأس هذه الأسباب القول إن زيادة حضور الأمم المتحدة تعزز الملاحقات الجنائية الدولية، وتعزز سيادة القانون الدولي الإنساني في السودان على حساب القبضة الشمولية..

**حقاً، إذا عرف السبب بطل العجب!!.**

# هل أنقذ الانقلابيون السودان؟

عندما أقدم الانقلابيون على انقلابهم في يونيو ١٩٨٩، اقتسموا المهام على أن يتسلم العسكريون السلطة، وأن يحموها، وأن يديروا الحرب الأهلية. وفي المقابل، يقوم الإسلاميون المدنيون بمهام الملفات: السياسية والاقتصادية والخارجية.

وبعد كل هذه الأعوام من التجربة المرة، قال شيخها: إن ما يتعرضون له الآن هو عقاب إلهي على فعلتهم. وقال آخر: إن ما فعلوا هو خطيئتهم التاريخية.

ولكن آخرين من صناع الانقلاب، ما زالوا يمجدون الانقلاب ويعددن إنجازاته: استغلال البترول، وبناء سد مروي، وإبرام اتفاقيات السلام. نعم استغلوا البترول الذي اكتشفته شيفرون، في عهد النظام المايوي (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥)، وجمدت نشاطها لأسباب أمنية، وللأسباب نفسها واصلت موقفها. ولكن أثناء العهد الديمقراطي، وبعد مد وجزر، اتفقنا معهم، أنهم بعد عامين يستأنفون عملهم أو يتنازلون عن حقوقهم لآخرين، هذا الاتفاق مكن السيد محمد جار النبي من استنجازهم وعدهم، ففعلوا مقابل ثمن بخس، وفتحوا الطريق لاستغلاله عن طريق الشركات الآسيوية. ولكن عائد البترول السوداني اقتدى بعائد البترول النيجيري ولم يظهر له أثر تنموي ولا خدمي.

إن سد مروي هو ثالث ثلاثة سدود معدة للإنشاء منذ عهد الديمقراطية، وهو سد مهم لزيادة الطاقة الكهرومائية في السودان. وكان ينبغي أن تتم تعلية خزان الرصرص، ثم أن يقام سد ستيت ثم سد مروي. لماذا قدم الثالث على الأول؟ إذا استطلعت رأي مهندسي الري السودانيين كافة، لأعلنت أغلبيتهم عدم صحة هذا القلب للأولويات. وربما قال قائلهم: إن لقلب الأولويات أسباباً سياسية جهوية لا فنية اقتصادية!. أما بالنسبة للسلام كان هناك وقف مستمر لإطلاق النار، ومشروع إغاثة إنسانية مطبق باسم شريان الحياة، واتفاق على عقد مؤتمر قومي دستوري في ١٩٨٩/٩/١٨ بلا أستاذية أجنبية وبلا فرض تقرير المصير.

ولكن مهما اختلفت الرؤى حول هذه القضايا، فلا يستطيع الانقلابيون ردا على مقولة أنهم دمروا وطنا باسم تطبيق الشريعة فيه!.

النخبة التي دبرت الانقلاب صفوة سودانية ممتازة، وإذا قورنوا برصفائهم من الحركات ذات المرجعية الإخوانية في مصر، وفي الجزائر، وفي اليمن، وفي باكستان، فإن النخبة السودانية أكثر تأهيلاً علمياً، وأكثر انفتاحاً على الآخرين داخلياً وخارجياً، وأكثر وعياً، مع هذا التأهيل لماذا كان نصيبهم من الإخفاق ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة؟.

تتكاثر الأسباب وأهمها سبعة هي:

**أولاً**: جميع أصحاب الرؤى الأيديولوجية أنجح في المعارضة منهم في السلطة، الهدم أسهل من البناء؛ لاسيما والإقدام على السلطة لم يسبقه تحضير مدروس لما يفعلونه بها؟!.

**ثانياً**: التكوين السوداني بالغ التنوع دينياً وثقافياً وإثنياً، وهو لذلك لا يقبل الأحادية الدينية والثقافية، لاسيما في ظل مناخ داخلي أدرك فيه غالبية المنتمين للديانة والثقافة المركزية ضرورة الاعتراف بالآخرين، ومناخ خارجي أكثر حفاوة بحقوق الإنسان الدينية والثقافية.

**ثالثاً**: المجتمع السوداني ذو مقومات ذاتية، استعصت على القبضة الشمولية في عهودها الثلاثة وفرضت تطلعاتها.

**رابعاً**: لكي يُحْكِم الانقلابيون قبضتهم، حلوا حزبهم نفسه أسوة بالأحزاب

الأخرى فضاقت المشاركة، وانعدمت المساءلة، واعتمدوا على أجهزة السلطة فجرفتهم فتنة المال والسلطان.

**خامساً**: ضيق هامش المشاركة في حزبهم، أفرز مذكرة العشرة، وانفجرت صراعات متعددة الأضلاع بين عسكريين ومدنيين وطامعين فانقسم الحزب على نفسه انقساماً أفقد التجربة توازنها.

**سادساً**: برنامجهم التوسعي خلق ضدهم استقطابا إقليمياً واسعاً.

**سابعاً**: سياساتهم كونت ضدهم لوبيات دولية نافذة.

عوامل الإخفاق هذه، أجبرت النظام على التراجع عن مشروعه الحضاري. التراجع لم يتخذ نهجاً استراتيجياً بديلاً، بل اتخذ طابع صفقات ومساومات وترضيات بدأت باتفاقيات السلام من الداخل، وانتهت إلى اتفاقية نيفاشا (يناير ٢٠٠٥) ومع أن هذه الاتفاقية أوقفت الحرب في جبهتها الجنوبية، ووضعت التحول الديمقراطي في أجندتها، إلا أنها في التحليل النهائي، كرست صفقة ثنائية، سموها اتفاقية سلام شامل، بتحكيم ومباركة أجنبية، ومن دون مشاركة قومية.

ارتكب الانقلابيون في دارفور تجاوزات خطيرة، خلقت استقطاباً داخلياً حاداً، وشدت إليها اهتماماً دولياً مدوياً. ورغم ذلك وما صحبه من مآس، دمرت دارفور ومزقت إنسانها، فإن اتفاقية سلام دارفور أبقت على سياسات الانقلابيين المرتجلة، وعلى سقوف نيفاشا الثنائية، ولم تستجب لمطالب أهل دارفور.

وحقيقة، إذا لم يتخل المؤتمر الوطني عن سياساته المرتجلة التي فرضها على السودان، دون مشاركة أهله، ولم يتخل عن سقوف نيفاشا الثنائية، فإنه لا يستطيع أن يبرم اتفاقاً يعطي الآخرين حقوقهم المستحقة، لذلك كان اتفاق القاهرة مظهرياً، واتفاق أبوجا نسخة ثانية منه، وستكون الاتفاقيات اللاحقة مماثلة.

وقد بدأت الأطراف المعنية الأكثر وعياً، تدرك أن السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الحقيقي، لا تؤسسهما الاتفاقيات الثنائية، مهما حظيت به من مباركات خارجية. وسوف يأتي يوم يعم هذا الإدراك الكافة، ويومئذ

سوف يدرك بقية الواهمين، أن الإجماع الوطني هو السبيل الأوحد لاحتواء الغضبة الشعبية، ولا جدوى في تبضع الوساطات والمباركات في العواصم الأجنبية، ولا في الامتثال للإملاءات الخارجية:

**وذي علة يأتي عليلاً ليستشفي به وهو جار للمسيح بن مريم!.**

# السودان: نعمة النفط ونقمته

من إشراقات ابن خلدون، أنه قبل العصر الحديث كشف أن في الطبيعة قوانين مطردة، وحاول اكتشاف مثلها في حركة المجتمعات مما جعله رائد علم السوسيولوجيا. ومن القوانين الاجتماعية، أن حصول الأفراد والمجتمعات على وفرة مالية يؤثر على سلوكهم تأثيرا ملحوظا. كما أن السلطة بلا رقابة مفسدة. وهكذا فالمال والسلطة من وسائل الابتلاء التي يمتحن بها البشر. «وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ» (الأنبياء: ٣٥).

وقد حاول البعض حديثا البحث عن قوانين سلوكية مرتبطة بتوافر النفط. أشهر هؤلاء عالم السوسيولوجيا مايكل روس الذي قال: في البلدان التي تعتمد على النفط موردا ماديا رئيسيا، ولا تحظى بنظام سياسي قائم على المساءلة والشفافية فإن التأثير الاقتصادي الأهم هو أن ارتفاع قيمة العملة الوطنية بسبب إيرادات النفط يؤدي لزيادة تكلفة الإنتاج في المجالات الزراعية والصناعية مما يجعلها غير قادرة على التنافس في الأسواق العالمية، كما أن توافر الأموال في أيدي الفئات المنتفعة بإيرادات النفط يدفعها إلى نهم في استهلاك السلع المستوردة. والتأثير السياسي الأهم هو تمكين النظام الحاكم من تقوية أجهزة القهر وشراء الذمم فتزيد قدراته على الترغيب والترهيب.

في أكتوبر الماضي، عقد مؤتمر في مدريد حضره لفيف من الساسة، وعلماء الاقتصاد، والخبراء، لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية، وأهمها النفط، والنظم السياسية والاقتصادية واكتشاف روابط سببية حولها. واستنتج أنه في حالة

وجود إيرادات ريعية من مورد طبيعي، كالنفط، إذا كان النظام الاقتصادي راسخا ومتنوعا، والنظام السياسي خاضعا للمساءلة والشفافية، فسيوظَف الريع المتدفق بصورة تجعله نعمة للبلاد والعباد. والعكس صحيح. وقدمت دراسات من بلدان كثيرة لإثبات الحالتين. وكان أهم نموذج للحالة الإيجابية ما قدمه كجيل ماقن، رئيس وزراء النرويج السابق، الذي أوضح أن النرويجيين رأوا البترول سلعة ناضبة فقرروا وضع إيراداته في صندوق للأجيال القادمة، ولا يدخل في الميزانية الجارية إلا فوائد هذا الصندوق وقدرها ٤٪ في السنة، وقد بلغ حجمه الآن ٢٤٠ مليار دولار، وساهم عائد فوائده في دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة، ودعم دولة الرعاية الاجتماعية التي قضت على الفقر وعممت الخدمات.

وفي المقابل، قدمت دراسات عن بلدان أخرى مثل السودان. وذكرت حقائق تؤكد تأثير البترول على السياسة الدولية. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قررت الولايات المتحدة الأمريكية تبني التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط بحجة أن غياب الديمقراطية أحد مصادر الإرهاب. ولكن بعد حين تبينت أن الديمقراطية ستأتي للسلطة بعناصر مستقلة الرأي وغير مأمونة على استمرار النظام السائد بين منتجي ومستهلكي البترول ولا على سلامة إسرائيل، الضامن الأخير لأمن الشرق الأوسط في نظر امريكا.

**السودان والبترول:**

اكتشف البترول في السودان في عام ١٩٧٨، ولأسباب أمنية واقتصادية جمدت الشركة المكتشفة (شيفرون) عملياتها في ١٩٨٤. وفي ١٩٨٥، وقعت انتفاضة رجب/أبريل التي فتحت الطريق لتحول ديمقراطي عبر انتخابات عامة حرة وضعت السلطة بيد حكومة منتخبة.

**سياسة الحكومة المنتخبة النفطية:**

١. أخذ علم بالتجميد ومطالبة الشركة المستثمرة باستئناف العمل في ظرف عامين أو الانسحاب.

٢. السعي لإبرام صفقة مع السعودية، أو ليبيا، أو معهما، لمد السودان بقرض بترولي عيني يرد مستقبلا برميلا ببرميل.

٣. العمل على تحقيق السلام في هذه الأثناء.

وفي يونيو ١٩٨٩ وقع انقلاب اتخذ سياسات تخلى بموجبها عن مشروع السلام الذي كاد يثمر في العام نفسه، والخالي من أية رعاية أجنبية ومن تقرير المصير للجنوب. سياسات بدا معها الأمل في تحقيق سلام متفاوض عليه بعيدا، مما دفع شيفرون لتنفيذ وعدها بالانسحاب. استطاع النظام الانقلابي جذب مستثمرين آخرين في بترول السودان: شركات عامة آسيوية وشركات غربية صغيرة، استطاعت مع ارتفاع أسعار البترول المصاحب لحرب الخليج الثانية (١٩٩١) واستعداد النظام الجديد لاتباع سياسة أمنية خشنة، الاستثمار في البترول السوداني فبدأ إنتاجه وتصديره في ١٩٩٩.

**كان للبترول السوداني آثار مهمة سياسية واقتصادية ودبلوماسية:**

**الآثار الاقتصادية:**

١. ارتفاع إيرادات الحكومة، وتحول الميزان المالي الداخلي وميزان المدفوعات الخارجي لفوائض ووقف تدهور العملة الذي صحب النظام منذ نشأته حتى صار حجم الجنيه السوداني ٠,٠٤ من السنت.

٢. تركز اهتمام الحكومة على البترول وخدماته، وتقلص الاهتمام بالاستثمار في المجالات الأخرى فانكمش الإنتاج الزراعي والصناعي، وتدهورت نسبة الصادرات غير النفطية حتى صارت ٧٪ في عام ٢٠٠٥.

٣. قفز الإنفاق الحكومي قفزة كبيرة لا يبررها الصرف التنموي والخدمي بل ذهب الإنفاق لأولويات فرضتها طبيعة النظام.

الآثار السياسية:

١. قفز الإنفاق العسكري والأمني بصورة عززت عسكرة البلاد بأعداد كبيرة من الفصائل المسلحة.

٢. بلغ الإنفاق الأمني درجة جعلت الأمن دولة داخل الدولة.

٣. صار الحزب الحاكم بموجب الإمكانات المالية التي وضعت في يده بورصة لشراء الولاء السياسي بصورة مكنته من اختراق الكيانات السياسية الأخرى.

**الآثار الدبلوماسية:**

كانت سياسة الولايات المتحدة نحو النظام السوداني سياسة قطيعة واحتواء حتى ١٩٩٩ حينما صدر تقرير مجلس الدراسات الاستراتيجية العالمية الذي جاء فيه أن البترول حسن فرص انتصار النظام السوداني في الحرب الأهلية، وينبغي لذلك تحقيق تسوية سلمية للحرب الأهلية، واقترح أساسا ثنائيا

للتسوية صار فيما بعد مرجعا لاتفاقية نيفاشا. البترول اشتري للنظام الشمولي السوداني عبر اتفاقية السلام وما تلاها عمرا جديدا تحرسه نسبة ٥٢٪ من السلطة وتعطيه فيتو على كيفية تطبيق الاتفاقية وعلى وتيرة التحول الديمقراطي. فيتو استخدمه المؤتمر الوطني في جعل ما بعد اتفاقية السلام أشبه ما يكون بما قبلها.

**سلبيات عامة:**

١. إيرادات النفط خلقت ذهنية ريعية، وتحول الأمر من حديث حول فرص التنمية، والاستثمار، والخدمات، ونقل التكنولوجيا إلى المحاصصة في توزيع ريع مرصود. وعلى نمط اتفاقية نيفاشا، صارت اتفاقيات السلام اللاحقة من الناحية الاقتصادية صفقات لتوزيع عطايا مالية غير مرتبطة ببرامج تنموية محددة. وحتى الخلاف الحدودي بين الشمال والجنوب تحول إلى هاجس بترولي، كما صورته لجنة التحكيم الخاصة بمنطقة آبيي.

٢. التسيب المالي المصاحب لريع البترول دون آليات محاسبة حقيقية زاد من أسباب الفساد فصار السودان، حسب تقرير الشفافية العالمية، أحد أكثر عشرة بلدان فسادا في العالم في عام ٢٠٠٦.

٣. التكالب على حصص في إيراد البترول، وإعطاء أولوية في صرفه لغير الخدمات الاجتماعية، والتمكين الأمني، والإنفاق العسكري عبر قوات غير نظامية على نطاق واسع في دارفور، مما أدى في النهاية لقرارات تجريم النظام وغيرها من العوامل، جعلت مركزا معنيا بدراسة جدوى الدول يصنف السودان ضمن عشر دول مترددية إلى جانب الصومال، والعراق، وأفغانستان، والكونغو، وهلم جرا.

هذه الحقائق تدل على أن نعمة البترول في السودان صارت نقمة لا يمكن الخروج منها إلا عبر برنامج اقتصادي قومي محرر من اشتباكات المحاصصة، معني ببرمجة التنمية وإزالة آثار الحرب وآثار التهميش؛ في ظل نظام سياسي قائم على المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون. الركون لمحاصصات الريع والتطلع لأريحية المانحين لا يجدي. إن دافعي الضرائب في الدول المانحة لن يدفعوا أموالهم لنظام سياسي لا يحظى بالمساءلة والشفافية، نظام تجبره رقصات المحاصصة على استنساخ ما فعلته نخب المؤتمر الوطني باقتصاد السودان في مجالاتها الجهوية.

# كارثة دارفور والنظام السوداني

كانت دارفور تعاني من مشاكل معلومة: فجوة التنمية والخدمات، وآثار الجفاف والتصحر، والنزاع بين الفلاحين المستقرين والرعاة على الموارد الطبيعية، والنزاعات القبلية، والنهب المسلح الذي عززته الحروب الحدودية بين دول الجوار. هذه المشاكل اعترفت بها الحكومة الديمقراطية (٨٦ـ ١٩٨٩) ودعت لمؤتمر جامع في الفاشر لبحثها واتخاذ قرارات حاسمة بشأنها في يونيو ١٩٨٩. ولكن انقلاب ٣٠ يونيو تبنى نتائج المؤتمر بعد أن غاب عنه ممثلو القوى السياسية، فصارت التوصيات ناقصة لغياب الجانب السياسي، وزاد الطين بلة أن النظام الانقلابي الجديد اعتبر دارفور سندا لخصومه السياسيين، فأعمل فيها سياسات قصدها فرض واقع سياسي وإداري جديد يسوق دارفور قسرا لمظلته السياسية. هذا الجهد المنهجي أفلح في تمزيق النسيج الاجتماعي في دارفور، ولكنه لم يفلح في كسب دارفور سياسيا للنظام الانقلابي. ووجد نفسه يواجه مشاكل متلاحقة في دارفور فعقد المؤتمرات لمواجهتها ولكن لم يفلح. ومنذ مارس ٢٠٠٣ ظهر عامل جديد، وهو حمل بعض أبناء الإقليم السلاح ضد الحكومة المركزية احتجاجا وتطلعا لحلول سياسية.

تأرجحت سياسة النظام واختلفت رؤى الإدارات المحلية والسلطة المركزية ولكن المهم هو أن الاحتجاج المسلح في دارفور تحول إلى انتفاضة مسلحة ذات تأييد داخلي وخارجي. وتسلسلت الأوضاع حتى صدر تقرير لجنة الأمم

المتحدة الدولية بشأن التحقيق في أحداث دارفور في ٢٥ يناير الماضي.

**كيف وصلنا إلى هذه المرحلة وما هو المخرج الصحيح؟**

**أولا**: نتيجة لتدهور الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، دعونا للقاء جامع للقوى السياسية، وممثلين لمثقفي دارفور غير المنتمين حزبيا، وطرحنا رؤية قومية واضحة للمشكلة وتصورا لحلها في يونيو ٢٠٠٢، وتقرر تكوين منبر قومي للتصدي للحل. ثم أصدرنا في ٢٠٠٣/١٢/٨ دراسة لتنوير الرأي العام بتطورات الأوضاع في دارفور. وفي أوائل فبراير ٢٠٠٤ عقدنا مؤتمرا صحافيا أعلنّا فيه ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لبناء ثقة: إدارية، وإغاثية، وتحقيقية حول الجرائم المرتكبة، وسياسية تتمثل في الدعوة لمؤتمر جامع لمعالجة المشكلة من جميع أبعادها. لكن الحكومة لم تستجب لهذا النداء وقررت الدعوة لمؤتمر موسع بطريقتها، فعينت لجنة برئاسة السيد/ عز الدين السيد لتقديم التوصية بخصوص ذلك المؤتمر. اللجنة كونت بطريقة غلبت عليها عناصر النظام لذلك فقدت قوميتها وقاطعتها العناصر ذات الوزن الشعبي الحقيقي.

**ثانيا**: في مايو ٢٠٠٤ وقع المؤتمر الوطني مذكرة تفاهم مع حزب الأمة لحل مشاكل دارفور. وبدا واضحا أن النظام اعتبرها مذكرة علاقات عامة لم تؤثر على سياساته فمضى فيها كالمعتاد. وعندما عين لجنة برئاسة السيد دفع الله الحاج يوسف في مايو ٢٠٠٤ للتحري عن التجاوزات التي حدثت في دارفور كونها دون توسيع الاستشارة، كما اتخذ إجراءات إدارية جديدة أوكل فيها الإشراف على ولايات دارفور الثلاث لوزير داخليته دون أدنى درجة من التشاور خارج أجهزته.

**ثالثا**: أثناء عام ٢٠٠٤ توالت التقارير من جهات مختلفة أهمها تقرير هيئة مراقبة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومجموعة الأزمات الدولية، وهي تقارير مُستقاة من النازحين إلى مدن دارفور واللاجئين إلى الجارة تشاد، فنشرت ووجدت تجاوبا واسعا من أجهزة الإعلام الدولية، وأجمعت على أن مناطق كثيرة في دارفور تعرضت لبطش غير مسبوق استهدف قبائل معينة. هذا بينما النظام السوداني ينفي باستمرار أنباء وتحليلات تلك الجهات، فتقرر أن نذهب في وفد كبير للاطلاع على الحقائق حول كارثة دارفور، وقد كان في يونيو ٢٠٠٤. وفي ٢٠٠٤/٦/٢٧ وبعد العودة من ولايات دارفور أعلنت أن

ما حدث من بطش في دارفور يمثل جرائم حرب والمطلوب اتخاذ أربعة إجراءات عاجلة لوقف تدهور الموقف هي:

– استبدال حكام الولايات بحكام مؤهلين وذوي صفة قومية لاكتساب ثقة المواطنين.

– تعيين لجنة محايدة ومؤهلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور ولتعويض الضحايا.

– تكوين هيئة قومية لتنسيق الإغاثات الإنسانية.

– إعلان الحكومة الموافقة على عقد مؤتمر قومي يضم القوى السياسية وممثلي أبناء دارفور المثقفين في الداخل والخارج، وممثلي حركات المقاومة المسلحة، وممثلي القبائل. على أن يبحث هذا المؤتمر أجندة واسعة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قبلية، أمنية، إدارية، وخدمية. وأن يحضر هذا المؤتمر جميع جيران السودان كمراقبين وشهود.

لكن هذه المجهودات الوطنية وصلت إلى طريق مسدود وواصلت الحكومة أعمالها في نطاق سياساتها المعهودة.

**رابعا**: توسطت الجارة تشاد، وبعد جولات، أبرم اتفاق لوقف إطلاق النار في دارفور في أبريل ٢٠٠٤. وتوسط الاتحاد الأفريقي وبعد مفاوضات متعددة الحلقات أبرم اتفاق إجرائي لحماية المدنيين ولتأمين الإغاثات الإنسانية في نوفمبر ٢٠٠٤، وقرر الاتحاد الأفريقي نشر قوات أفريقية لمراقبة وقف إطلاق النار ولحماية نشاط الإغاثات الإنسانية. ولكن هذه الوساطة لم تتقدم خطوة نحو اتفاق سياسي. وحتى في المسائل الإجرائية، فإن وقف إطلاق النار خرق كثيرا، كما أن الاعتداء على المدنيين استمر، ومنظمات الإغاثة الإنسانية واجهت تهديدا مستمرا لسلامتها. الحالتان الإنسانية والأمنية في دارفور لم تشهدا تحسنا في الأشهر الستة الماضية. كما أن أعداد المدنيين الهاربين إلى معسكرات النازحين داخل دارفور واللاجئين خارجها لم تنقص بل زادت.

اجتمع خمسة رؤساء أفارقة في طرابلس في أكتوبر ٢٠٠٤ وفوضوا العقيد معمر القذافي ليعمل على دعم السلام في دارفور. العقيد دعا عددا من أبناء دارفور، وقد شهدت لقاءات طرابلس صراعات لأن طرابلس أرادت أن يكون المنبر جامعا وحرا، والمؤتمر الوطني «حزب الحكومة» أراد أن يضع للقاء سقفا

ويتحكم في عضويته. وفي النهاية لم تخلص اللقاءات إلى نتائج محددة، ولكن ساهمت في تبادل واسع لآراء أبناء دارفور شمل كوادر سياسية، وشخصيات قبلية، وممثلين لحركات الانتفاضة المسلحة. هذا الجهد مع أنه لم يكتمل إلا أنه أوسع منبر حوار بين كافة مكونات دارفور الفكرية، والسياسية، والقبلية. ومن نتائج هذا الحوار غير المباشرة تكوين منبر دارفور القومي. هذه التطورات مع قصورها عن تحقيق اتفاق شامل، فإنها تمهد لمؤتمر قومي جامع ربما يُدعى إليه في المستقبل.

**خامسا**: المسار الوطني الداخلي وصل إلى طريق مسدود، والمسار الإقليمي بالوساطة الأفريقية والوساطة الليبية حقق اتفاقات إجرائية ولكنه هو الآخر لم يكن حاسما. المسار الثالث هو المتعلق بالأمم المتحدة: ففي ٣ يوليو ٢٠٠٤ أبرم الأمين العام للأمم المتحدة اتفاقا مع الحكومة السودانية لإجراء أربعة إصلاحات في دارفور لنزع سلاح الجنجويد، ولحماية المدنيين، ولتأمين الإغاثات، ولتأمين عودة طوعية للنازحين إلى قراهم. هذه الالتزامات ضمن مطالب أخرى أصدر بها مجلس الأمن قراره رقم ١٥٥٦ في يوليو ٢٠٠٤ وبناءً عليه، اتفق ممثل الأمين العام وحكومة السودان على خريطة طريق لتنفيذ ما جاء في ذلك القرار في ٥ أغسطس ٢٠٠٤. وألزم مجلس الأمن الأمين العام أن يقدم له تقريرا شهريا عن تطورات الأحوال في دارفور وبعد تقرير شهر أغسطس، أصدر المجلس القرار رقم ١٥٦٤.

كان وزير خارجية الولايات المتحدة قد زار السودان في يوليو ٢٠٠٤ ونفى أن يكون ما حدث في دارفور «إبادة جماعية»، ولدى عودته واجه نقدا فأرسل وفدا للتحري صحبه ممثلون لنقابة المحامين الأمريكيين هؤلاء عادوا بحيثيات تؤكد أن ما حدث في دارفور إبادة جماعية فأعلن وزير الخارجية الأمريكي تأييده لهذا الاستنتاج وطلب من مجلس الأمن التحقيق فيه. كون مجلس الأمن لجنة دولية لإجراء هذا التحقيق، فأصدرت تقريرها بعد ثلاثة أشهر من التحري بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٥. التقرير نفى بصورة قابلة لأكثر من تفسير حدوث إبادة جماعية ولكنه اتهم الحكومة السودانية والجنجويد بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واتهم المقاومة المسلحة بارتكاب جرائم حرب وأوصى بتقديم ٥١ شخصا للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

إذا قبل مجلس الأمن هذا التقرير، كما أوصى بذلك الأمين العام، فستكون له نتائج خطيرة على الوضع السياسي في السودان، لأن هذه الإجراءات متخذة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أي أنها متعلقة بالتهديد للأمن والسلم الدوليين. ويزيد الأمر خطورة بالنسبة للنظام السوداني أنه وقع على بروتوكولات السلام التي تطلب من الأمم المتحدة تحت الفصل السادس رعاية وضبط عملية السلام في السودان بصورة أشبه بالانتداب الدولي، وسيكون للأمم المتحدة مركز غير عادي ذو صلاحيات سياسية، واقتصادية، وإدارية، وأمنية واسعة. هذا الوضع أوجبته فجوة الثقة الواسعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، ولا تستطيع الحكومة السودانية أن تتراجع عنه إلا على حساب التزامها ببروتوكولات السلام!!.

أوضاع دارفور وضعت الحكومة السودانية في قفص اتهام دولي، وبروتوكولات السلام وضعت البلاد تحت انتداب دولي وستواجه البلاد آثارا سياسية خلاصتها:

– اختلاف داخل النظام حول قبول أو رفض الامتثال للقرار الدولي إذا صدر.

– اختلاف بين النظام والحركة حول الموقف.

– استقطاب الرأي العام السوداني بين مؤيدي الحكومة الذين يرفضون هذا القرار إذا صدر بل يطالبون بتجميد اتفاقيات السلام نفسها إبعادا لسلطات الأمم المتحدة المكتسبة بموجبها.

– تصعيد حركات الاحتجاج والمقاومة للنظام لما أصابه من طعن في شرعيته.

**وآثار قانونية خلاصتها**:

– دفاع المتهمين عن أنفسهم سوف يجر آخرين ويوسع الدائرة.

– فتح الباب لظلامات وجنايات سابقة.

– استقطاب حاد بين الحقوقيين السودانيين.

– لفت النظر لحقيقة ما لحق بالقضاء السوداني من تقويض لاستقلاله.

**ثم ماذا؟**

الأمم المتحدة تدعم السلام وبروتوكولاته، ولا تستطيع أن تتخلى عن تقرير

لجنتها في أحداث دارفور. الحكومة السودانية تريد أن تحتمي ببروتوكولات السلام من تقرير دارفور. الحركة الشعبية تريد تنفيذ بروتوكولات السلام وتتطلع بشدة لدور الأمم المتحدة كضامن للاتفاقيات ولا تستطيع أن ترفض تقرير اللجنة. المشهد كله يؤكد مرة أخرى أن الحالة مستعصية على الحلول الجزئية والمطلوب أن يدرك الجميع خطورة الموقف وإحاطته بتناقضات مدمرة. ومهما تكن عليه قرارات مجلس الأمن، فإن مؤتمرا سودانيا جامعا بحق يستطيع أن يجد مخرجا ينقذ السلام والتحول الديمقراطي، ويستجيب لمطالب المتظلمين المشروعة، ويضع أساسا للمساءلة والإنصاف. أما إذا حيد عن هذا النهج القومي القويم وغاص الثنائي الذهبي في أوهامه، فإن التناقضات سوف تحرم السودان من الفرصة الواعدة التي تلوح امامه.

# السودان: بين المواجهة والمصالحة

الجبهة الإسلامية القومية، الوريد السوداني لحركة الإخوان المسلمين، استلمت السلطة عبر انقلاب عسكري في يونيو ١٩٨٩، ومكنت لنفسها بحل جميع الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، ثم كونت حزب المؤتمر الوطني للانفراد بالحكم، اقتداء بالتجارب الفاشستية الحديثة والتجربة الستالينية. اتخذوا هذا النهج باسم الإسلام وسموه مشروعا حضاريا. هذا المشروع مكن لحزب المؤتمر الوطني واستقطب ضده قطاعا واسعا داخل الجسم الإسلامي، وعمق الشرخ الشمالي الجنوبي، واستفز ضده عداء إقليميا وحصارا دوليا. العزلة الداخلية والإقليمية والخارجية التي مني بها أصحاب «المشروع الحضاري»، والاستنزاف العسكري الذي أحدثته المقاومة المسلحة بقيادة الجيش الشعبي والاستنزاف السياسي والمعنوي الذي أحدثه للنظام، انقسام المؤتمر الوطني على نفسه، عوامل تراكمت فأجبرت النظام على التراجع. تراجع فأبرم اتفاقيات السلام من الداخل ١٩٧٩، وقبل بموجبها تقرير المصير للجنوب. وتراجع فأبرم نداء الوطن ١٩٩٩، وقبل بموجبه التعددية السياسية.

ولكنه في الحالتين أثبت لمن وقعوا معه أن تنازلاته شكلية فانهارت اتفاقيات السلام من الداخل وانهار نداء الوطن. ومن بين مفردات تراجع النظام قراره في عام ١٩٩٧ التوقيع على إعلان المبادئ الستة، التي اقترحها وسطاء الإيقاد في عام ١٩٩٤. هذا التوقيع مكن دول الإيقاد من تنشيط وساطتهم بين الحكومة السودانية «المؤتمر الوطني» وبين الحركة الشعبية وجيشها. هذه

الوساطة لم تحقق تقدما حقيقيا إلا بعد أن سندها الرافع الأمريكي في عام ٢٠٠٢. وانتهى الأمر للتوقيع على اتفاقية سلام نيفاشا في عام ٢٠٠٥. النظام الانقلابي السوداني الحاكم تصور أنه بإبرام هذا الاتفاق مع قوة المقاومة المسلحة الرئيسية بمباركة دولية، ضمن السيطرة على شمال السودان، بما في ذلك إخضاعه لبرنامجه الإسلاموي مقابل التنازل للحركة عن الجنوب.

استبشر المؤتمر الوطني بهذه الاتفاقية واعتبرها تمديدا لعمر نظامه بتحالف مع جيش المقاومة المسلحة الرئيسي وبدعم دولي. اتفاقية السلام هذه كانت معيبة ومشيدة على رمال متحركة، وفي ظرف عامين من تطبيقها تكشفت عيوبها.

**أولا**: الاتفاقية اشتملت على تناقضات كبيرة اعترفت بالتعددية السياسية، وغيبت القوى المعترف بها من المشاركة في الاتفاقية، ثم فرضت على تلك القوى الامتثال للاتفاقية.

**ثانيا**: البروتوكول الأمني في الاتفاقية خطط لنظام عسكري يستحيل تطبيقه على الواقع. بروتوكول أوجب على فصائل مسلحة لم تشارك فيه أن تمتثل له.

**ثالثا**: بروتوكول ماشاكوس، وهو جزء من الاتفاقية، قام على أساس «ابارتايد» ثقافي بين الشمال والجنوب، بينما لطرفي الاتفاقية برامج تتعدى حدود «الابارتايد» ولا تلتزم به.

**رابعا**: الاتفاقية سكتت عن قضايا مهمة كالسياسة الخارجية. واشتملت على بنود حمالة أوجه، كوضع العاصمة ومستقبل منطقة آبيي. فانفجرت الخلافات بين طرفي الاتفاقية حول المسائل المسكوت عنها وحول تفسير المسائل حمالة الأوجه.

**خامسا**: الاتفاقية سمت نفسها للسلام الشامل، مع أنها وقعت في وقت تشهد فيه دارفور مواجهات ذات أبعاد داخلية ودولية. واتخذ مجلس الأمن بشأن دارفور قرارات مهمة –مثلا– القرارات: ١٥٩١– ١٥٩٣– ١٧٠٦.

المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية، وهما شريكان في «حكومة الوحدة الوطنية» اتخذا مواقف متناقضة مع قرارات مجلس الأمن. هذا وفي المسائل السياسية والأمنية والمالية، يخوض الطرفان حربا باردة وأحيانا ساخنة بصورة انتكست بالثقة بينهما إلى أيام الحرب الأهلية.

والنتيجة أن الاتفاقية المسماة للسلام الشامل، في حالة موت سريري. اتفاقية أبوجا في مايو ٢٠٠٦ أصلا ولدت ميتة. أما اتفاقية أسمرا في أكتوبر

٢٠٠٦، ففيها عيوب اتفاقية أبوجا نفسها مع وجود دور إريتري يجعلها رهينة للتوتر الثلاثي السوداني/ الأثيوبي/ الإريتري. هذه الاتفاقيات مع قلة جدواها طردت مفاهيم الشرعية والتراضي الوطني من المنابر السياسية وأحلت محلها مطلبية سياسية إثنية أو جهوية مدعومة بالسلاح. لذلك توالدت وسوف تتوالد حركات مماثلة في كردفان وفي الإقليم الأوسط وفي الشمال. الاتفاقيات التي توهم كثيرون أنها سوف تحقق سلاما واستقرارا، وتوهم المؤتمر الوطني أنها سوف تكتب له عمرا جديدا خاليا من المقاومة المسلحة، وحافلا بالمباركة الدولية، أثبتت كما توقعنا قلة جدواها. المؤتمر الوطني الحاكم في السودان أدرك ذلك، وخطط للمحافظة على تمكينه عبر الانتخابات العامة.

هنالك نوعان من الانتخابات: انتخابات تمكين يجريها الطغاة لزخرفة طغيانهم بشكليات ديمقراطية. وانتخابات ديمقراطية حرة تساهم في حل النزاعات بوسائل سلمية وتحقق الانتقال السلمي للسلطة عن طريق الاحتكام للشعب. استحقاقات الانتخابات الحرة هي: كفالة الحريات العامة، إدارة محايدة للانتخابات، أجهزة دولة نظامية ومدنية غير منحازة لأي من الأحزاب المتنافسة، وأن تكون إمكانات ومالية الدولة غير مجندة لصالح أي حزب. وفي السودان ينبغي أن يسبق الانتخابات إجراء الإحصاء النزيه للسكان، وأن يسبق ذلك عودة النازحين واللاجئين الطوعية لديارهم أو توطينهم القانوني في مناطق بديلة. ولا يمكن إجراء انتخابات عامة مع تدهور الحالة المستمر في دارفور. لقد تقدمنا في مراحل مختلفة ببرامج محددة لحل أزمة دارفور كانت كفيلة في حينها بتحقيق ذلك.

**الموقف الآن زاد سوءا ويمكن احتواؤه بالإجراءات الآتية:**

**أولا:** بناء الثقة باستبدال الولاة الحاليين بولاة ينالون قبولا عاما لا هؤلاء الذين تعصبوا لحزب معين وارتكبوا ممارسات سيئة، وصاروا جزءا من الأزمة.

**ثانيا:** إبرام اتفاقية جديدة لوقف إطلاق النار تتناول معالجة جميع المستجدات، وفي مقام آخر فصلت عشر مسائل ينبغي لاتفاقية وقف إطلاق النار الجديدة أن تصلحها.

**ثالثا:** اتفاق إعلان المبادئ السابق، تجاوزه الواقع، وهنالك ١٢ بندا ينبغي لإعلان المبادئ الجديد أن يتناولها.

**رابعا:** اتفاق سلام دارفور المزمع ينبغي أن يدرسه ويجيزه ملتقى جامع لعناصر دارفور السياسية والمدنية والقبلية.

اعتماد اتفاقية سلام دارفور، وتحقيق ما يكفل السلام والاستقرار في مناطق السودان الأخرى، ومعالجة عيوب اتفاقية نيفاشا، وضبط برنامج التحول الديمقراطي. هذه المهام توجب عقد ملتقى وطني جامع يضم جميع القوى السياسية التي كانت ممثلة في الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦، والقوى السياسية التي أفرزتها المقاومة المسلحة في الجنوب وفي الغرب وفي الشرق، والقوى السياسية الجديدة التي أفرزتها المعارضة المدنية، وممثلين لمنظمات مجتمع مدني، وشخصيات وطنية مختارة.

هذا الملتقى يقوم بإبرام اتفاقية السلام الشامل العادل ويختار حكومة وحدة وطنية حقيقية ويضع لها برنامجها، الذي ينص على إجراء انتخابات عامة حرة تجريها الحكومة المعنية وتلتزم بجميع شروط نزاهة وحرية الانتخابات.

هذا الجهد السوداني الخالص يتطلب مشاركة جيران السودان كمراقبين للملتقى الجامع، ويتطلب رعاية الأمم المتحدة. السودان ليس وحده في مواجهة تحقيق وبناء السلام، وتحقيق وحماية التحول الديمقراطي، فإن استطاع أن يحل أزمته بهذا الأسلوب السلمي فإنه سوف يسعف مناطق أخرى عربية وأفريقية بأنموذج يقتدى به. ظاهر حال السودان الآن بعيد عن إمكانية حل أزماته بقدراته الذاتية فقد جرت إليه تجربة نظام «الإنقاذ» أمرين يشلان الحركة السياسية الذاتية، هما التشظي المرفود بالإثنية المسيسة المسلحة والتدويل. رغم ذلك فإن في السودان عوامل تؤهل مجتمعة لوثبة ذاتية تصلح حاله هي:

**أولا**: رغم كل محاولات التوهين والتدجين فإن في السودان مجتمعا سياسيا ومدنيا حيا وقادرا على الحركة.

**ثانيا**: القوى السياسية المسلحة في السودان مع كل ما دب فيها من عوامل عصبية إثنية وعلاقات خارجية محتفظة بمرجعية وطنية وباستعداد للتواصل السياسي يحول دون التباين والقطيعة.

**ثالثا**: إن في تاريخ السودان الحديث سوابق إجماع سياسي أسعف البلاد في أحلك الظروف وحقق لها مخرجا.

**رابعا**: كما إن في تاريخ السودان الحديث سوابق انتفاضة شعبية تنطلق من قاعدة سياسية ونقابية ومدنية عريضة تطيح بالاحتقان السياسي الذي يسببه الاستبداد.

## الحالة السودانية: مشروع اغتيال أم انتحار؟

المحدسون أي أصحاب الحدس الشفاف يقعون ضمن الألمعي الذي يريك الرأي كأنه قد رأى وقد سمع. الفنانون، من طرف خفي، يطرقون معاني لا تستبين لغيرهم إلا بعد حين، قال التجاني يوسف بشير:

**قم لموحاك في الدجى بين صحوا..**
**نندي وبين سهوان ساكرْ..**
**ينفخ الله في مشاعرك اليقظى..**
**وجودا فخم التصاوير فاخرْ..**
**ويفجّر لك الغيوب وينشر..**
**بين عينيك عالما من ذخائرْ..**
**فتخير وصف وصور رؤى الوحي..**
**وصغ واصنع الوجود المغايرْ..**

عدد من شعرائنا منذ فترة لمسوا الضياع القادم علينا –مثلا– محمد المكي إبراهيم قال في ١٩٩٩م:

**ولكن ها هي الوعول..**
**تأوي إلى شعبٍ جبل..**
**مقطوعة الأنفاس..**
**وتحت البيرق الأبيض..**
**تنتظر رصاص الرحمة..**

**وفي العام نفسه قال عالم عباس:**

**هل التي تعممت أرجلنا؟..**

**أم الرءوس انتعلت أحذية؟..**

**هل القميص ما نلبس أم الكفن؟..**

**وطن! وطن! كان لنا وطن!..**

ومنذ عام، افتتحت معرضا لفنانين تشكيليين من الشباب في أم درمان، فإذا باللوحات، مع تنوعها وإبداعها، تكرر معنى واحدا: ضياع الوطن.

ثم لحقت البيانات العقلانية توثق هذا الضياع: بيان مؤشر الدول المتردية للعام ٢٠٠٥م الذي وضع السودان أولها، وبيان مؤشر إدراك الفساد الذي وضع السودان أكثر دول العالم العربي فسادا.

وفي أيامنا هذه، يكفي الاستماع لتصريحات المسئولين على المستوى الحكومي القيادي وما فيها من اضطرابات وتناقضات وحيرة لندرك أننا في السودان نعاني من حالة غيرة مسبوقة.

قليل جداً عدد الذين ما زالوا في محميات ذهنية يعتقدون أن انقلاب ٣٠ يونيو(حزيران) ١٩٨٩م قد حسم هوية السودان، وأحسن تطبيق الشريعة، وحقق الأمن الغذائي، وأبرم السلام العادل الشامل. ولكن لم يعد خافيا على أحد أن السودان مندفع نحو هاوية التمزق والتدويل. حقيقة يفسرها كثير من مدبري الانقلاب وأشياعهم بالكيد الاستعماري الأمريكي ويجدون في كثير من الآذان العربية أذنا صاغية لأنهم يقبلون قياس الدور الامريكي في السودان على الدور الأمريكي في فلسطين، والعراق، ولبنان، فما هي حقيقة الدور الأمريكي في السودان؟

في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون عملت الإدارة لاسيما بعد عام ١٩٩٥م وحادث أديس أبابا على تجريم النظام في مجلس الأمن وعلى دعم جيرانه ضده ودعم معارضيه لإسقاطه.

إدارة بوش اتبعت في كثير من القضايا نهجا مخالفا لإدارة كلينتون. أدانت نهج سلفها بالتردد والامتثال لتعددية دولية لا تليق بهيمنة أمريكا ولا بقدراتها؛ لذلك اتخذت نهج الأحادية والاستباقية في السياسة الدولية. وفي السودان خالفت نهج كلينتون ودعمت عملية السلام والتفاوض من أجله إلى

أن أبرمت اتفاقية سلام في يناير(كانون الثاني) ٢٠٠٥م. صحيح أن تفاصيل اتفاقية السلام كانت أقرب إلى إملاء أمريكي منها إلى نتيجة تفاوض سوداني، ولكن السياسية الأمريكية نحو السودان، مع دعمها لعمليات السلام، خضعت لنشاط سبعة لوبيات قوية لم يفتر نشاطها بسبب التوقيع على اتفاقية السلام، اللوبيات هي: لوبي مسيحي- ولوبي صهيوني- والكوكس الأفريقي الأمريكي- وجماعات حقوق الإنسان- وجماعات محاربة الرق- وجماعات الحريات الدينية- وجماعات محاربة الإرهاب. هؤلاء بسطوا نشاطا فعالا في أجهزة الإعلام وفي الكونجرس الذي أصدر قوانين:

١. سلام السودان نوفمبر ٢٠٠٢م.
٢. سلام السودان الشامل١٦ أكتوبر ٢٠٠٤م.
٣. سلام دارفور ٥ مايو ٢٠٠٦م.

هذه القوانين تستهدف المؤتمر الوطني باعتباره أساس الظلم والقهر والفساد. ومهما وقع من اتفاقيات بضغط أمريكي فاللوبيات لا تغير معاملتها له وتعمل على احتضان الذين وقعوا معه. هذا يساهم في تدمير الاتفاقيات. السياسة الأمريكية في مناطق الشرق الأوسط لاسيما في عهد بوش الابن متأثرة كثيرا بالسياسة الإسرائيلية؛ وهي سياسة واضحة منذ عهد بن جوريون الذي قال: «لو تمكنا من السيطرة على مواقع حيوية في البحر الأحمر فإننا نتمكن من اختراق سور الحصار العربي بل والانقضاض عليه». وهو اتجاه زاد حدة منذ تغلب اليمين الإسرائيلي.

إن الحالة السودانية تنم عن مشهد اغتيال! ولفهم الحقيقة سوف أضرب مثلا بأمر آخر ذي خطر عظيم.

أثناء حكم كلينتون ظهرت جماعة أمريكية خططت لتكوين نظام عالمي أحادي تقوده الولايات المتحدة تحت عنوان مشروع لقرن أمريكي جديد. مشروع يخلص أمريكا مما وصف به عهد كلينتون، على حد تعبير شارلس كروثمر: «سنوات كلينتون شهدت نهجا مفتوحا وفاقيا اعتذاريا في السياسة الخارجية فاق كل ما سبق منذ الحرب العالمية الثانية»- «تايم» ٢٠٠٥/٧/١٨. وفي عام ٢٠٠٠م انتخبوا بوش الابن رئيسا لأمريكا وصحب معه عددا من هؤلاء الصقور الذين يعتمدون داخل أمريكا الأصولية الإنجيلية، ورؤى ليوشتراوس

اليمينية، ويتحالفون مع اليمين الإسرائيلي. هذه الأهداف الواضحة لم تكن لتجد مجالا لتحقيق أهدافها لولا حوادث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م. هذه الحوادث فتحت الباب للأحادية الهجومية الأمريكية الكامنة في السياسة الأمريكية مع إيقاف التنفيذ لتنطلق في تنفيذ برنامجها بصورة جعلت كثيرين يعتبرونها هي التي دبرت الحوادث–مثلا– كتاب تيري ميسان بعنوان: الخدعة.

قياسا على هذا النمط، فإن انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م أعطى أصحاب الأجندة المعادية للسودان فرصة لتحقيق مقاصدهم في السودان بصورة جعلت كثيرين يرون أنها هي التي دبرت الانقلاب.

ولكن بصرف النظر عن نظرية المؤامرة، فهنالك حقائق واضحة هي:

كنا في بداية الثمانينيات نتحدث عن نبوءات منسوبة لعلماء (منتجمري واط مثلا) مفادها أن عوامل كثيرة تؤهل السودان لتطبيق إسلامي حديث. لذلك، ولعوامل أخرى متعلقة بإيجاد منبر لفكر إسلامي مستنير يواجه تحديات الشيوعية والتمردات الجنوبية، أقمنا جماعة الفكر والثقافة الإسلامية. ولكن إحدى فصائلنا (الجبهة الإسلامية القومية) شذت عن هذه الطروحات المستنيرة وأيدت إسلاموية جعفر نميري في سبتمبر ١٩٨٣م، ثم غامرت بالنهج الإسلامي في تدبير انقلاب يونيو ١٩٨٩م، متخلية عن نهج القومية والاستنارة وعازمة على فرض برنامجها الإسلاموي الحزبي على الجميع. هذا الخطأ التاريخي الفادح الذي أراد بموجبه الانقلابيون فرض رؤية إسلاموية حزبية لا تؤيدها إلا أقلية لا تزيد على ١٥٪ من أهل السودان على وطن مترامي الأطراف متعدد الأديان، والمذاهب، والأحزاب، والثقافات، والإثنيات، والجارات، خلق استقطابا حادا داخل الجسم السياسي الشمالي، وعمق الفرقة بين الشمال والجنوب، واستعدى الجيران، وفتح الباب واسعا للتدخلات الأجنبية، وكانت النتيجة استقطابا حادا وحصارا للنظام. وعندما أدرك النظام خطأه وهم بالتراجع لم يتراجع بصورة استراتيجية تمحو آثار الخطأ الأول، وتفتح الطريق لأساس جامع جديد للتراضي الوطني، بل اتخذ نهجا انتهازيا من ثلاث حلقات:

الحلقة الأولى: إبرام اتفاقية سلام افترضت أن المؤتمر الوطني يمثل كل الشمال، وأن الحركة الشعبية تمثل كل الجنوب، وهو افتراض غير صحيح، بل وافتراض خطير لأنه يعني أن الاتفاق بينهما يمثل اتفاقا بين الجميع. ومع

أن بين طرفي الاتفاق بعد المشرقين من عدم الثقة ومن فوارق الأيديولوجية، افتراضا أن الوجود الدولي المكثف بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ وحده يكفي لضمان حسن تنفيذ الاتفاقية ويغني عن مشاركة الآخرين، وعن توافر الثقة بين طرفي الاتفاق وهذا غير صحيح.

الحلقة الثانية: هي اتفاقية أبوجا مايو ٢٠٠٦م- اتفاقية كبلتها ضرورة الالتزام بسقوف اتفاقية نيفاشا، ولذلك لم يوقع عليها إلا فصيل واحد من ثلاثة بموجب وعود قدمت له لا يستطيع مقدموها تنفيذها فأدرك أنه قبض الريح.

الحلقة الثالثة: هي اتفاقية أسمرا التي تمثل صلحا بين المؤتمر الوطني والدولة الإريترية وفصيلين لا يمثلان كل الشرق.

الخطأ التاريخي الثاني هو أن المؤتمر الوطني الذي استولى على السلطة بالانقلاب دخل في اتفاقيات سلام ثنائية مع القوى السودانية المسلحة. اتفاقيات تقوم على محاصصة ومساومة لمن حملوا السلاح وإقصاء جميع عناصر الجسم السوداني السياسي والمدني. هذه الاتفاقيات الفوقية الثنائية المرصعة ببصمات أجنبية تجهل الواقع السياسي السوداني، خلقت سباقا نحو التشرذم الداخلي وفتحت الطريق أمام تدويل الشأن السوداني بأكثر من عشرين قرارا دوليا أهمها القرارات ١٥٩٠- ١٥٩١- ١٥٩٣- و١٧٠٦ وكلها تضع المؤتمر الوطني في خانة المراقبة، والمحاسبة، والتجريم.

إن الذين استهدفوا السودان في وحدته واستقراره قد وجدوا الطريق إلى مقاصدهم عبر أخطاء سياسة النظام الانقلابي في السودان؛ النظام الذي خطط للانفراد بالشأن السوداني فإذا بحزبه الآن ينفرد بالمسئولية عن ضياع السودان وهنالك أجندات عدائية كثيرة نفذت وسوف تنفذ من خلال الأخطاء الفادحة المرتكبة: لا يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه.

**فما العمل؟**

السودان موطن حضارة عريقة منذ قبل الإسلام، وهو مؤهل لدور إسلامي مستنير يستصحب المساواة في المواطنة وحرية الأديان وحقوق الإنسان العالمية. ومؤهل لدور وصال مزدوج عربي/ أفريقي. ومؤهل أن يكون حلقة تفاعل إيجابي في الأحواض الثلاثة: حوض النيل، وحوض البحر الأحمر، وحوض الصحراء الكبرى. هذه الرسالة السودانية يشترط أداؤها وجود مشروع

وطني نهضوي يلتف حوله أهل السودان يدعمه مناخ دولي مواكب. مشروع وطني قادر بآليات الجهاد المدني أن يعمل على تصفية النظام الحالي أو تصفية سياساته واستيعاب عناصره البشرية في نسيج ديمقراطي جديد. قال الشابي:

**إذا التف حول الحق قوم فإنه يصرم أحداث الزمان ويبرم.**

# جمع الصف الوطني فى السودان

صفات السودانيين الإنسانية الحميدة والذميمة كثيرة. ولكن لا خلاف أن أهم صفتين إنسانيتين إيجابيتين يتصفون بهما هما: الكرامة والتسامح.

أسعف التسامح السودانيين مرات في التاريخ الحديث: ففي منتصف القرن العشرين، بلغ الخلاف حول مستقبل السودان –أيكون مستقلا أم متحدا مع مصر– أشده. رغم ذلك اجتمعت الأحزاب السودانية في فبراير ١٩٥٣، على رؤية، كانت الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المصرية البريطانية فيما بعد، والتي رسمت الطريق للحكم الذاتي وتقرير المصير الوطني. ومرة أخرى، بلغ النزاع الوطني أشده قبيل تقرير المصير، فأجمعت القوى السياسية في ديسمبر ١٩٥٥، على إعلان استقلال البلاد من داخل البرلمان.

واشتدت المواجهة في عهد نظام الفريق إبراهيم عبود، ولما ووجه بوحدة السودانيين في الجبهة الوطنية المتحدة، وجبهة الهيئات أقدم على حل مؤسسات حكمه العسكرية، وعقد ملتقى جامع عسكري سياسي مدني خطط بإجماع الرأي لتصفية الحكم العسكري، وتحقيق التحول الديمقراطي، وهلم جرا.

يعيش السودان منذ انقلاب يونيو ١٩٨٩، الإسلاموي النافي للآخر استقطابا حادا داخل الجسم السياسي الشمالي، وفيما بين الشمال والجنوب.

عندما اعتقلت في ٥ يونيو ١٩٨٩، وجدوا في جيبي خطابا موجها للسلطة الجديدة، خلاصته أن مشاكل السودان الرئيسية ليست من صنع

النظام السياسي، فهناك قضايا التأصيل والتحديث، والتنمية، والحرب الأهلية، وهي قضايا مصيرية لا يمكن لأحد الأطراف الوطنية حلها منفردا وبالقوة الجبرية، وإن استبطأتم أسلوب الديمقراطية في حلها فلا مفر من حلها ديمقراطيا بمشاركة جميع القوى الوطنية، فأقدموا على ذلك ومعكم السلطة ومعنا الشرعية وجنبوا البلاد مزيدا من أسباب الاستقطاب والنزاع. لم يهتم الانقلابيون في ذلك الوقت بهذه الرؤية وطبقوا سياسات عمقت الشرخ السياسي في الشمال، وعقّدت الحرب الأهلية في الجنوب بإعطائها طابعا دينيا، واستعدت دول الجوار واستدعت موقفا دوليا معاديا. في وجه هذا الاستقطاب المركب راجع النظام الانقلابي أجندته الأيديولوجية وبعد سلسلة من الاتفاقيات غير المجدية أبرم اتفاقية سلام نيفاشا (٢٠٠٥) وجعل بنودها والدستور الذي انبثق منها الأساس الجديد للحكم في البلاد. وكانت هناك نزاعات في دارفور وفي شرق السودان.

ومنذ عام ٢٠٠٣، تصاعد النزاع في دارفور وفتح فيما بعد جبهة حرب أهلية غربية، وفي مايو ٢٠٠٦، أبرمت اتفاقية أبوجا لسلام دارفور وفي أكتوبر ٢٠٠٦، أبرمت اتفاقية أسمرا.

هذه الاتفاقيات لم تؤد لسلام شامل عادل ولا لأساس مستقر للتحول الديمقراطي، بل خلقت ثلاثة استقطابات هي:

١. استقطاب بين الموقعين عليها والمغيبين عنها من قوى سياسية ومدنية ومسلحة.

٢. استقطاب بين الموقعين عليها أنفسهم حول تفسير بنودها ودقة تنفيذها.

٣. اختلاف بين المنفذين السودانيين والمراقبين الدوليين.

وزاد الأمر تعقيدا، أن المؤتمر الوطني المسيطر بموجب اتفاقية السلام على شمال البلاد، يستمد مبرر وجوده من التزام إسلاموي أحادي الاجتهاد، وهذا يتناقض مع ما دعت إليه الاتفاقية من جعل الوحدة جاذبة، كما أن تجاوزات النظام في دارفور وضعت المؤتمر الوطني في موقع تجريم دولي وملاحقات. وهنالك نزاعات داخلية عديدة تدور حول الامن والاقتصاد والخدمات، والنتيجة أن البلاد على شفا مواجهات داخلية وخارجية حادة.

في هذا الظرف الخطير، نشطت هيئة جمع الصف الوطني، واتصلت بجميع الأطراف الوطنية ثم قدمت للكافة توصياتها. أهم ما جاء في هذه التوصيات:

١. الاعتراف بفداحة الأزمة التي تمر بها البلاد.

٢. تجاوز النمط الثنائي في تناول الحوارات الوطنية واقتراح منبر جامع لها.

٣. تجنب التبضع الخارجي لحل الأزمات الوطنية والحرص على سودانية المساعي.

٤. تحديد مبادئ معينة على أساس أنها ثوابت لا يجوز الاختلاف حولها، مثل استقلال البلاد– وحدتها– الحكم الراشد– حقوق الإنسان.. الخ.

٥. اقتراح تفاصيل حول من يرعى الملتقى الجامع، وترشيح جوبا بدلا من الخرطوم لضمان أمن الفصائل المسلحة الدارفورية.

٦. اقتراح أجندة بالمسائل المهمة المطلوب التداول حولها بهدف الاتفاق لأنها موضع خلاف.

٧. الصيغة التي ورد بها النص على هذه البنود مضللة، لما يمكن أن يلحق بها من سوء، في ذلك اقترحنا أن يكون النص على بنود أجندة التداول محايدا، فبدل النص الوارد في التوصيات:

الالتزام بالدستور والاتفاقيات– الالتزام ببنود نيفاشا في قسمة السلطة والثروة.. إلخ، يكون النص على بنود الأجندة كالآتي:

١– الدستور والاتفاقيات:

أ– الدستور الانتقالي ٢٠٠٥.

ب– اتفاقية نيفاشا.

ج– اتفاقية أبوجا.

د– اتفاقية شرق السودان.

هـ– اتفاقية القاهرة.

٢– أسس اقتسام السلطة والثروة في كل الأقاليم.

٣– التحول الديمقراطي.

٤– الاتفاق على القوانين البديلة.

٥– الانتخابات.

٦- قومية مؤسسات الدولة المدنية والنظامية.

٧- قضية المفصولين سياسيا، تعسفيا، للصالح العام وضحايا الخصخصة.

٨- المصارحة القومية والمساءلة.

٩- الحكومة القومية الانتقالية.

١٠- قضية دارفور.

١١- الموقف من القرارات الدولية.

ولكيلا يشعر أي طرف بالخوف من العزلة، ينص على أن القرار بشأن البند المعني يكون بالإجماع.

هكذا يمكن أن يكون لهذا الجهد السوداني، فرصة لتحقيق حل بإجماع الرأي حول السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الحقيقي.

وبهذا النهج يحقق المجتمع السياسي والمدني السوداني مرة أخرى، تصفية أنموذج قابل للقدوة في مناطق مشابهة.

أما إذا تخندق المؤتمر الوطني في خنادق التمكين، الذي حققه لنفسه انقلابيا واستنسخه بصورة أخرى في اتفاقيات السلام، وحرص على السعي لمرحلة ثالثة من التمكين عبر انتخابات مطبوخة، فإنه سوف يعد بذلك المسرح لانتفاضة شعبية ضده.

الإجماع الوطني يمكن السودان من تحويل الأزمة لفرصة، ومن سد باب التشظى والتدويل، هذا هو محط الرجاء الوطني.

ولكن!

**«إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء».**

# السودان على رأس الدول المتردية!

قدمت مجلة الشئون الدولية الأمريكية، بالتعاون مع مركز أبحاث السلام، دراسة مشتركة عن الدول المتردية في العالم. تناولت الدراسة ١٤٦ دولة واختارت ١٢ مقياسا للحكم للدولة بالجدوى أو عليها بالتردي، أهمها: نسبة السكان الذين شردهم النزوح الداخلي واللجوء للخارج- التوازن التنموي الاقتصادي- حالة الخدمات الاجتماعية- انضباط جهاز الأمن أو طغيانه ليصبح دولة داخل الدولة- ودرجة التعدي على حقوق الإنسان- انتشار التشظي بين النخب- والتدخل الأجنبي في شأن البلاد. وصنفت عشر دول على رأس قائمة الدول المتردية هي: السودان، الكنغو، ساحل العاج، العراق، زيمبابوي، تشاد، الصومال، هايتي، باكستان وأفغانستان.

لم ترد مثل هذه الأحكام على السودان، كما لم يتخذ مجلس الأمن قرارات ضده منذ استقلاله إلا في العهد الحالي. هذه الإدانات ليست مقترنة بعدم الرضا الأمريكي، فأمريكا لم تكن راضية على الديمقراطية الثالثة بالسودان، وهي راضية عن العراق بل وفخورة بأفغانستان.

إن استيلاء الأحزاب الإسلاموية ذات برنامج الأجندة الواحدة -أي تطبيق الشريعة- على السلطة بالقوة ثم محاولة تطبيق برنامجها على مجتمع متعدد الأديان والمذاهب والثقافات، في وسط إقليمي معاد، ووسط دولي أكثر عداء، سبّب في السودان استقطابا داخليا وإقليميا ودوليا، ويمثل الفصل الأول من

الاندفاع نحو التردي.

كان نظام «الإنقاذ» الذي أدرك إخفاق «مشروعه الحضاري» يأمل، بإبرام اتفاقية السلام «الشامل» مع الحركة الشعبية، الإمساك بعصا موسى لوقف العزلة والتردي ولشراء عمر جديد بمباركة دولية.

اتفاقيتا نيفاشا للسلام في يناير ٢٠٠٥، وأبوجا للسلام في دارفور في مايو ٢٠٠٦، اعتمدتا على الرافع الأمريكي وتفاخرت بهما الإدارة الأمريكية. ولكنهما صارتا جزءا من وقود أزمة النظام لا من حلها، لماذا؟.

عندما شرعت دول الإيقاد في عام ١٩٩٤ في التوسط بين حكومة السودان والحركة الشعبية، كانت الخريطة السياسية السودانية مركزة على نظام حكم يقوده المؤتمر الوطني، ومعارضة يقودها التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يقود الجيش الشعبي قوته الضاربة. ولكن بعد عشر سنوات (في ٢٠٠٥) عندما أبرمت الاتفاقية تغيرت الخريطة السياسية:

تراجعت قبضة الشمولية منذ ١٩٩٧ واعترف النظام بالتعددية، ومنذ نداء الوطن في ١٩٩٩ انتعش المجتمع السياسي والمجتمع المدني السوداني وصار للرأي الآخر، غير الممثل في ثنائية الإيقاد، بقيادة حزب الأمة، زخم فكري وسياسي كبير.

فكرة السودان الجديد نقلت «عضمة» النزاع من شمالي جنوبي إلى عربي أفريقي، بصورة لم ترض عنها تيارات جنوبية أخرى، فنشطت مركزة على مظالم الجنوب.

منذ اتفاقيات السلام من الداخل في عام ١٩٩٧ تأسست قوة دفاع جنوب السودان، وصار لها دور عسكري ملموس في جبهات القتال بدعم من المؤتمر الوطني.

الحالة في دارفور ساءت بدرجة أدت منذ عام ٢٠٠٢ لبروز أحزاب سياسية مسلحة.

كذلك بدرجة أقل تطور النزاع في شرق السودان وتكونت جبهة الشرق كحركة سياسية مسلحة.

هذا الواقع الجديد لم يؤخذ في الحسبان، عندما أبرمت اتفاقية سلام نيفاشا في عام ٢٠٠٥ ووصفت بأنها اتفاقية السلام الشامل.

كثيرون في السودان، وأكثر منهم خارجه رحبوا باتفاقية السلام، لأنها أوقفت الاقتتال في أهم جبهاته ووعدت ببناء السلام والتحول إلى الديمقراطية بالبلاد، ولكنها أحدثت آثارا أخرى سالبة أهمها:

**أولا**: قدمت أنموذجا لحركة سياسية مسلحة حققت مطالبها بقوة السلاح، وعبر آيديولوجية التهميش، شكلت قدوة لحركات أخرى اندفعت في الاتجاه نفسه، لا سيما بعد أن تأكد أن نظام «الإنقاذ» لا يحفل بالرأي الآخر، إلا إذا كان مسلحا.

**ثانيا**: قدوة نيفاشا شجعت الاندفاع في المطالب المدعومة بالعمل العسكري، ولكنها في الوقت نفسه وضعت سقوفا حائلة دون الاستجابة لها. هكذا تمدد سيناريو التشظي.

**ثالثا**: شريكا الاتفاقية وعبر عشرين شهرا من اتفاقهما واشتراكهما بحكومة واحدة قدما أنموذجا لسيناريو أزمة السلطة عبر ثلاثة محاور:

كنت قد أوضحت في أبريل عام ٢٠٠٥ بكتاب عن الاتفاقية أربعة مآخذ عليها، وأثبتت التجربة صحتها، لا سيما في مجال بروتوكول الترتيبات الأمنية، وبروتوكول مسألة أبيي.

اندلعت حرب باردة بين طرفي الاتفاق، أساسها أن المؤتمر الوطني يحرص على جعل «حكومة الوحدة الوطنية» امتدادا لنظامه القديم. وتحرص الحركة الشعبية على أن تجعلها وجها «للسودان الجديد».

**رابعا**: كل الذين وقعوا اتفاقيات مع نظام «الإنقاذ» اتهموه بأنه يخلف وعده. فجوة الثقة أوجبت الإتيان بطرف دولي ثالث لمراقبة ومتابعة وتقييم تنفيذ الاتفاقية، بصورة دولت الشأن السوداني تدويلا غير مسبوق في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٠.

كان مسرح الأحداث في دارفور حافلا بالإثنية المسيسة المسلحة وما صحبها من عوامل التشظي. وكانت المآسي الإنسانية المرتكبة في دارفور من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضمن عوامل أخرى، مدخلا واسعا للتدويل الذي جسدته على الصعيد الإنساني كثرة منظمات الإغاثة الإنسانية، وعلى الصعيد السياسي والأمني قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، وأهمها القرارات رقم: ١٥٩١– ١٥٩٣– ١٦٧٩– ١٧٠٦ وهلم جرا.

صممت اتفاقية أبوجا ليوقع عليها ٣ من أطراف النزاع مع حكومة السودان، ولكن وقع عليها واحد. الوسطاء الدوليون –بغباء شديد– باركوا هذه الصفقة كاتفاقية سلام. والحقيقة أنها أدت لانقسام داخل المؤتمر الوطني وداخل الفصيل الدارفوري الذي وقع عليها (جناح مِنّي) ولتحالف الذين رفضوا التوقيع– جبهة الخلاص– وإلى رفض القوى السياسية السودانية –التحالف الوطني– فصارت سببا لزيادة الأزمة بصورة أسوأ من ذي قبل لأنها زادت الخطر على المدنيين، وعلى الإغاثات الإنسانية، وتمدد الاقتتال بالوكالة عبر الحدود التشادية ومع أفريقيا الوسطى.

أما اتفاقية الشرق المبرمة في أكتوبر ٢٠٠٦، التي يحمد لها وقف إطلاق النار، فإن فوقيتها وثنائيتها واعتمادها على الوسيط الإريتري، جرت معها اختلافا بين الذين وقعوا عليها أنفسهم، واختلافا بينهم وبين من غيبوا عنها من أهل الشرق. أما البعد الإريتري ففي إطار العداء الإثيوبي الإريتري وتطورات الموقف في الصومال ينذر بتعقيد إقليمي آخر.

إن فلسفة اتفاقيات السلام الحالية تقوم على أساس تسويات ومحاصصات وصفقات بين السلطة الانقلابية والقوى المسلحة، من دون أدنى اعتبار لمفهوم الشرعية، ولا المشاركة القومية، ولا حتى لضمان ضم القوى الجهوية المعنية للاتفاق. فلسفة ستفرخ المطالب السياسية المدعومة بالسلاح وستجعل من حصلوا على «مكاسب» حريصين على استمرار حضورهم العسكري لحراستها.. مما أدى إلى نقل المواجهات العسكرية إلى داخل المدن، والمخاشنات الإعلامية إلى داخل دواوين الحكومة.

وما لم تتغير الفلسفة إلى تأسيس الاتفاقيات على الشرعية، عبر ملتقى جامع فإن الوضع في السودان مرشح لمزيد من التردي في بيئة إقليمية مرشحة بدورها لاضطرابات بلا حدود.

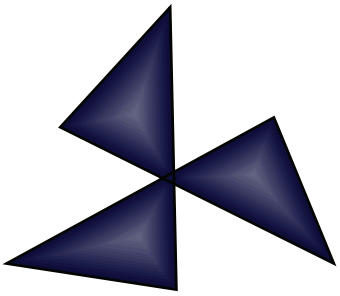

## الفصل الثاني

# قمم مؤجلة ورهانات خاسرة

# شروط نجاح قمة دارفور

الأزمات الإنسانية أو الأمنية، والحروب الأهلية في البلدان، قضايا داخلية تتطلب جهدا وطنياً صادقاً لحلها. فإذا عجز الجهد الوطني عن ذلك فإن ظروف التداخل والتضامن تدفع بمبادرات إقليمية للمساعدة في حلها. فإذا عجزت المبادرات الإقليمية فإن الظروف الدولية الراهنة سوف تدفع حتما نحو تدخل دولي بجميع الوسائل، بما في ذلك استخدام القوة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

في حالة دارفور السودانية، عجزت الحلول الداخلية، والإقليمية، وتمدد التدخل الدولي حتى صار مجلس الأمن يوليو ٢٠٠٤ يتناول الحالة شهرياً ويصدر القرارات. كما أن الكونجرس الأمريكي الذي صار نشطا في التأثير على السياسة الأمريكية في العالم أصدر قانون سلام السودان الشامل في ٢٠٠٤/١٠/١٦، مضيفا دارفور إلى قانون سلام السودان القديم.. هذه الدرجة من التدويل ما كانت ممكنة لولا عجز المجهودات الداخلية والإقليمية. ولكنها بدورها صار لها أثرها المهم على أية محاولات داخلية أو مبادرات إقليمية لأن أطراف النزاع يتأثرون سلبا أو إيجابا بما يقرر ويفعل مجلس الأمن..

هل يستطيع مؤتمر قمة شرم الشيخ التفوق على الجهد الدولي بمقياس الجدوى وامتلاك زمام المبادرة؟ للإجابة عن هذا السؤال أبدأ بتدوين معلومات وتحليلات تشرح لماذا أخفق الجهد الداخلي في احتواء الأزمة؟!.

منذ ظهور بوادر الأزمة الجديدة في دارفور، أصر النظام على التصدي لها بسياساته المعهودة التي تعطي أولوية للمعالجات الأمنية وفي نطاق رؤيته الحزبية. ولكن رأيا آخر كان يلح على أن هذه الأزمة غير مسبوقة وتحتاج لمعالجات جذرية.

في يونيو ٢٠٠٢، أمام بوادر الأزمة دعونا جميع أبناء دارفور في الأحزاب السياسية للتشاور وبلورة رؤية قومية لحلها. واستمرت المشاورات حتى أصدرنا بيانا في ديسمبر ٢٠٠٣ عن مسألة دارفور. وفي فبراير ٢٠٠٤ أوضحنا في مؤتمر صحفي خطة لاحتواء الأزمة. ولاستكمال المعلومات عن الموقف بعثنا وفودا لولايات دارفور كان آخرها وفد قمة في يونيو ٢٠٠٤. ونتيجة لهذا كله أعلنا في مؤتمر صحفي في أم درمان في ٢٠٠٤/٦/٢٧ أنه «أزف الوقت لإجراءات حاسمة وحازمة من شقين:

**الأول**: إجراءات فورية لبناء الثقة وتفاصيلها:

أ- الجهاز الإداري في ولايات دارفور ينحي وتسلم المسئولية لأشخاص مؤهلين بالكفاءة والموضوعية والالتزام القومي.

ب- تكوين آلية محايدة للقيام بالآتي:

تقصي الحقائق عن الجرائم. محاسبة الجناة. تعويض المتضررين.

تكوين لجنة قومية عليا رسمية وشعبية لتنسيق الجهد الوطني والدولي للإغاثة الإنسانية في دارفور. حصر عمل الحكومة الدفاعي والامني في القوات النظامية ودعمها لتتمكن من مهامها وإيجاد بدائل مدنية للقوات غير النظامية.

مراجعة حالة الأمن داخل معسكرات النازحين لضبطها داخل المعسكرات وفيما حولها.

اتخاذ خط إعلامي قومي متفق عليه يتسم بالشفافية ونبذ العنف والتصالح.

**الشق الثاني**: عقد مؤتمر قومي جامع لبحث أجندة دارفور ذات السبعة ملفات: سياسي- اقتصادي- اجتماعي- خدمي- إداري- أمني- وقبلي. المؤتمر يبحث هذه الملفات ويقرر بشأنها.

هذه المقترحات المدعومة برؤية حزب الأغلبية في دارفور وأبناء دارفور

في الأحزاب الأخرى وفي منظمات المجتمع المدني، لم تتجاوب معها الحكومة بل واصلت إدارتها لأزمة دارفور في إطار سياسات النظام التي سبقت انفجار الأزمة مع الحرص على «تسوق» الوساطات الإقليمية.

**الوساطات الإقليمية أدت إلى النتائج الآتية:**

اتفاق وقف إطلاق النار في أبريل ٢٠٠٤ في انجمينا بوساطة تشادية. اتفاق حماية المدنيين وفرق الإغاثة في أبوجا في ٩ نوفمبر ٢٠٠٤.. لقاءات تصالح اجتماعي عقدت في ليبيا.

إرسال بعثة عسكرية افريقية أرسلها الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار، ولحماية فرق الإغاثة الإنسانية، ولحماية المدنيين.

لا يختلف اثنان في أن الوساطات الإقليمية حققت بعض الإنجازات الإجرائية. ولكن عدد القوات المرسلة من دون المطلوب كما ونوعا، ولم يتحقق أي تقدم في بحث مسببات الأزمة وسائر القضايا السياسية العالقة. وقد علم أن الرئيس النيجيري اقترح إعلان مبادئ كإطار لحل الأزمة.. إعلان في شكله الحالي فضفاض.

الحالة الإنسانية في دارفور مستمرة في التدهور وتقدر الأمم المتحدة ارتفاع عدد المشردين من أهل درافور الآن بعدد ٢,٤ مليون شخص. والحالة الأمنية في اضطراب شديد بحيث لا يأمن أحد الخروج بضعة كيلو مترات خارج المدن الكبيرة.

العجز الداخلي، والإقليمي، في احتواء الأزمة صرف الاتجاه نحو مزيد من التدويل كما يظهر في قرارات مجلس الأمن ١٥٩٠، ١٥٩١، و١٥٩٣. وتدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية أدى لاقتراحات تدخل حلف الناتو.

**أمام هذه التطورات ماذا تستطيع قمة شرم الشيخ أن تفعل؟!.**

إذا اكتفت القمة بالاستماع للطرف السوداني الرسمي وحده، واكتفت برفض التدويل، واكتفت بالتمنيات الطيبة لمنابر الحوار الثنائي الحالية لا سيما في أبوجا، وأصرت على رفض الآلية الدولية للمحاسبة الجنائية والإفلات من العقوبة من دون تقديم بديل ذي جدوى؛ فإن القمة سوف تلحق بسابقاتها في سلسلة الأماني الطيبة غير المجدية.

إذا أراد مؤتمر قمة شرم الشيخ بشأن دارفور أن ينافس في الجدوى ويمتلك

زمام المبادرة فإن ذلك يوجب:

**أولاً**: إيجاد آلية للاستماع لوجهات نظر جميع الأطراف السودانية المعنية.

**ثانياً**: الدعوة لملتقى جامع يضم القوى السياسية السودانية، وحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وممثلين للمجتمع المدني الدارفوري داخل وخارج السودان، وزعماء قبائل دارفور؛ وذلك لبحث أجندة دارفور ذات الملفات السبعة. على أن يعقد الملتقى في المكان المناسب لجميع المدعوين.

**ثالثاً**: دعوة جميع جيران السودان لحضور هذا الملتقى كمراقبين وشهود وحملة نوايا طيبة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، تحت رعاية الأمم المتحدة. وهنالك أمران ينبغي أخذهما في الحسبان هما:

**الأول**: ينبغي ألا يضع الجهد الاقليمي نفسه في مواجهة الأمم المتحدة؛ لأنها تمثل الشرعية الدولية، ولأن سياساتها أكسبتها ثقة قطاعات المتضررين من أهل السودان.

**الثاني**: ضرورة التعامل الإيجابي مع القرار رقم ١٥٩٣.

لقد صار هذا القرار الآن إجراء قانونيا وكذلك موقفا سياسيا، لأن المتضررين يعدونه انصافا لهم وانتصارا لقضيتهم. أما الجانب القانوني فلا سبيل للتعامل معه إلا بموجب الفرص المتاحة في نظام روما الأساسي والمادة «١٩» منه. أما الجانب السياسي فرهن على ما يقبله المتضررون.

تناول هذه القضايا وحسمها يحقق جدوى القمة فإن تغافلتها تناقصت الجدوى.

# سلام دارفور ومصير الوطن

اتبع انقلاب يونيو ٨٩ سياسات إسلاموية أحادية، إقصائية استقطبت ضده القوى السياسية والمدنية والنقابية في البلاد. وعمقت الحرب الأهلية بأبعاد مارشالية جهادوية. وألبت ضده دول الجوار، ولوبيات خارجية دينية، وإنسانية ودبلوماسية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

فرارا من هذا التطويق، تراجع النظام من «مشروعه» الحضاري عبر خطوات: أولها إبرام اتفاقيات السلام من الداخل مع الفصائل المنشقة من الحركة الشعبية، وثانيها: إبرام نداء الوطن مع حزب الأمة القومي. وفي ١٩٩٧ وقع النظام وثيقة إعلان المبادئ التي اقترحها وسطاء دول الإيقاد فانتظمت المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية بوساطة كينية تحت مظلة الإيقاد. ولكنها راوحت مكانها إلى أن خصبها شركاء الإيقاد بالنصح والتمويل، ثم فعّلها الرافع الأمريكي بعد عام ٢٠٠٠ بالوعد والوعيد والتحكيم فأثمر ذلك كله اتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠٠٥.

اعتبر النظام المطوق أنه بهذه الاتفاقية قد حقق لنفسه قبولا داخليا وخارجيا، واشترى عمرا جديدا. بهجة النظام لم تتم للآتي:

أولا: بنيت اتفاقية نيفاشا على فكرة إنهاء الحرب بين طرفي الاقتتال، وعلى أساس أن المشكلة بين الشمال والجنوب وأن الطرفين يمثلانهما.

وبعد ضغط وتحكيم وإملاء، وقع الطرفان اتفاقا ثنائيا غيب الآخرين،

ووضعهم حتما في خانة التحفظ المضاد.

**ثانيا**: سياسات النظام في دارفور أدت لبروز أربعة عوامل جديدة فيه هي: الإثنية المسيسة، والمقاومة المسلحة، والمأساة الإنسانية، والتدويل.

انفجار أزمة دارفور في عام ٢٠٠٢ بفعل تلك المستجدات، خطف الأضواء السياسية داخل السودان وخارجه. وعندما بدأ التفاوض لإيجاد حل سياسي للأزمة اتضح أن السقوف التي وضعتها نيفاشا لا تسمح بأية تسوية حقيقية مع أي طرف آخر!.

بارونات الحرب لا يتصورون وجودا لشرعية خارج فوهة البندقية، ويتصورون أن اتفاقاتهم الصالحة لوقف الحرب هي وحدها كذلك صالحة لبناء سلامهم الذي يؤسسونه على مساومات وترضيات ومقايضات في اقتسام السلطة والثروة. والحقيقة أن بناء السلام يوجب مشاركة جميع القوى السياسية والمدنية ويوجب نقل مفهوم المشاركة في السلطة إلى الشرعية، وفي الثروة من المحاصصة الجهوية إلى الاحتياجات التنموية. ولكن الذي حدث هو استبدال هذه المقاييس الموضوعية بالمساومات والترضيات والمحاصصات الثنائية.

كان يمكن للرافع الخارجي، لاسيما الأمريكي الأكثر وعيا وحداثة ألا يحصر جهده في الحث على توقيع اتفاقيات وقف الاقتتال، والمحاصصة في ظل السلام بل يهتم بجدوى الاتفاقيات لا لمجرد وقف الحرب ولكنه أيضا لبناء السلام. العيب المشترك للمداخلات الأمريكية في قضايا المنطقة: فلسطين، والعراق، وأفغانستان، وإيران.. إلخ يدل على أنهم يركزون على القوة الخشنة ويهمشون تماما دور القوة الناعمة أي الفكرية، والثقافية، والمدنية! المفاوضان والرافع فاتهم قول أبي الطيب:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المكان الثاني

ومن دون دراسة حقيقية لعثرات نيفاشا انخرط الفرقاء في نيفاشا الصغرى أي اتفاقية أبوجا.

وقع المؤتمر الوطني على أبوجا لوقف العمل المسلح، ولإرضاء الأسرة الدولية، وللمحافظة على مكانته الحزبية المسنودة باتفاقية نيفاشا.

الأسرة الدولية لم تشغل نفسها بجدوى الاتفاقية الجديدة ولكنها حرصت عليها للآتي:

**أولا**: الوضع الأمني والإنساني في دارفور يوجب اعتماد ولاية دولية، والتوقيع على اتفاق يزيل تحفظات الدول التي تراعي خاطر الحكومة السودانية في مجلس الأمن.

**ثانيا**: وقف الاقتتال وحماية الأمم المتحدة يحولان دون ما صرح به وزير الدفاع السوداني ورددته قيادة القاعدة من ضم مسرح دارفور لعملياتها.

**ثالثا**: احتواء تداعيات أزمة دارفور في غرب ووسط أفريقيا.

**رابعا**: لكيلا تشكل أزمة دارفور عقبة في سبيل اتفاقية نيفاشا.

ولكن هاهو النظام السوداني بعد التوقيع على نيفاشا بعام، وتعديل بعض قسماته، والتوقيع على أبوجا يقف على حافة الهاوية لأنه يواجه:

١. تحديات مسلحة جنوبا، وغربا، وشرقا، وفي العاصمة ومناطق أخرى.

٢. جبهة سياسية عريضة قوامها كل القوى التي صنعت انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ ورجب أبريل ١٩٨٥ وزيادة.

٣. قرارات دولية تحت الفصل السابع آخرها القرار رقم ١٦٧٩

٤. ملاحقات دولية جنائية بموجب القرارات ١٥٩١ ـ ١٥٩٣.

٥. صنف النظام بموجب تقرير هيئة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٥ على أنه الأكثر فسادا في العالم العربي.

٦. مجلة الشئون الخارجية الأمريكية ومؤسسة الأبحاث في شئون الأمن أصدرتا المؤشر السنوي الثاني للدول العاجزة لعام ٢٠٠٥ وانطلاقا من مؤشرات مثل: الصراعات الداخلية، وانتشار الجرائم، والفساد، والهجرة، وشرعية الحكومة، صنف السودان بأنه الأكثر عجزا مقابل الدول الأقل عجزا في العالم وهي النرويج، والسويد وفنلندا.

في وجه هذا الاحتضار، فإن ذخيرة المؤتمر الوطني والحكومة التي يسيطر عليها تستشفى بالأسبرين:

١. تنظيم ملتقى ثنائي مع الحركة الشعبية لبحث عثرات اتفاقية نيفاشا. إن بين الطرفين بعد المشرقين وحتى إذا اتفقا الاتفاقيات التي تقوم كالعادة على التسكين فإن مشاكل اتفاقية السلام أكبر منهما ولا تحل إلا في إطار قومي.

٢. حث الاتحاد الأفريقي أن يضغط على الإخوة عبد الواحد، وخليل، ليوقعا على الاتفاقية بالوعد والوعيد.

٣. كيل الاتهامات لقوى سياسية غيبوها وأسقطوها من حسابهم، وظاهروا على إسقاطها بأنها تعرقل اتفاقية السلام.

من ميزات النهج السياسي الغربي أن القرار السياسي يثري نفسه بدراسات ورؤى فكرية مستمدة من الفلك الثاني (Second Track).

عدد من المنابر الغربية بدأت تدرك عيوب الاتفاقيات المبرمة، وتدعو القوى السياسية والمدنية السودانية لبحث المسألة السودانية قوميا، مثلا، الحوار الاستشاري بشأن المسألة السودانية في كندا (٦ ـ ٧ مارس ٢٠٠٦)، ومؤتمر المائدة المستديرة حول المرحلة الانتقالية في تنزانيا (٢٩ مارس ٢٠٠٦)، ومؤتمر السودان بألمانيا (١٢– ١٤ مايو ٢٠٠٦م). توصيات هذه المؤتمرات تقول بضرورة المشاركة الواسعة في حل مشكلات السودان على أساس قومي. المؤتمر الوطني مخندق في عنبره يعالج الاحتضار بالاسبرين، ويقدم للأنام مشهدا مأساويا كوميديا يبكي أهل السودان ويضحكهم!.

هذا المشهد يزيد من أسباب التشظي التي تزيد من أسباب التدويل إلى أن يفلت الأمر من أهل السودان.

ويبقى أمام أهل السودان الذين أدركوا الهاوية التي يسوقهم إليها نظام أسكره الجاه والمال، الضغط بكل الوسائل المدنية الممكنة، وهذا يشمل كل الوسائل ما عدا العنف لتحقيق إحدى الحسنيين: أن يدرك النظام في الساعة الحادية عشرة خطورة الموقف، ويضع الأمر في أيدي أهل السودان عبر ملتقى جامع، ويقبل قرارات ذلك المؤتمر على حساب مصالحه الحزبية الضيقة التي حشرتنا في هذا الجحر المظلم.

أو أن يدرك بعض عقلاء النظام خطورة الموقف فينفضو أيديهم عن سدنة الكوارث وينحازو لتطلعات الشعب المشروعة.

# السودان: معضلة ونقائص نيفاشا

ضحكت باكيا عندما قرأت في الصحف السودانية لمسئول قوله: إن مسألة أيلولة وزارة الطاقة لأي من طرفي الحكم ربما أحيلت للإيقاد لحلها!.. مأساة تتكرر كل يوم الدلائل عليها في شكل ملهاة: تراجع الجهد السوداني في حل أزمات الوطن وتمدد الجهد الدولي!!.

شهد إقليم دارفور أخيرا تحسنا نسبيا في أحوال الأمن والإغاثة بفضل الجهد الإقليمي والدولي. ربما شجع هذا التحسن والاختلافات بين أطراف المقاومة المسلحة النظام ليراهن على تراجع أهمية قضية دارفور، وينغمس في مشغوليات تطبيق اتفاقية السلام فحسب. هذا رهان خاسر.. إن المصلحة الوطنية توجب اهتماما جادا بملف دارفور، وطرح آراء واضحة وحاسمة للحل.

في أبوجا (بنيجيريا)، وبتاريخ ٢٠٠٥/٧/٥، وقعت حكومة السودان مع الفصيلين المسلحين الأهم في دارفور: (حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة)، وبرعاية الاتحاد الافريقي، على إعلان للمبادئ لحل النزاع في دارفور، وتم تأجيل الاتفاق على التفاصيل إلى جولة قادمة. أهم ما في تلك الخطوة، الاعتراف الرسمي السوداني والدولي بالمقاومة المسلحة في دارفور. هذه المقاومة وردة فعل النظام ضدها بالصورة التي حدثت كلفت أهلنا في دارفور ثمناً باهظاً: مائة ألف قتيل وأكثر من مليوني مشرد يتزايدون باطراد، وما شاء الله من إتلاف للأموال، وفساد في الحرث والنسل والثمرات، ثم حدثت

كارثة السيول الأخيرة التي تضررت منها أجزاء في الإقليم أضرارا بالغة.

مظالم دارفور التي أججت هذه الحرب كثيرة، وقد كنا في حزب الأمة معترفين بضرورة المشاركة العادلة للإقليم وكان كثير من صناع الرأي العام السوداني يأخذون علينا ذلك ويعتبرونه جهوية وانفصالية، وقد شهد «الكتاب الأسود» المنشور تأجيجا بمظالم الإقليم لفترة الديمقراطية الثالثة، والتي كان لحزب الأمة دور مهم في تشكيل وزاراتها، بالتفرد في إعطاء الإقليم حجما وزاريا عادلا. أما الآن فإن مظالم التهميش في الإقليم اتخذت بالقدوة –فيما حدث بالجنوب– حمل السلاح مطية لتحقيق الإنصاف.. وكان التفاوض منصبا على مطالب شبيهة.

هنالك جهات كثيرة ترعى اتفاق دارفور: الاتحاد الأفريقي والأسرة الدولية حريصون عليه:

**أولا**: لمواصلة تطبيق اتفاق نيفاشا دون عرقلة من حرب دارفور.

**ثانياً**: لأن كثيرا من مساعدات الدول للسودان، والتي تم بحثها في مؤتمر المانحين بأوسلو في أبريل الماضي، ربطت بتسوية مسألة دارفور، وعلى رأسها أمريكا التي أوقفت دعمها لبناء السلام في السودان ـ بحوالي بليوني دولار ـ على ذلك.

هؤلاء الأجانب، مع افتراض حسن النية، لا يعرفون الواقع السوداني جيدا، ولا يدركون أن نجاح اتفاقية نيفاشا رهين بتجاوز افتراضاتها الخاطئة بأن نظام الإنقاذ والحركة الشعبية يمثلان كل الشمال والجنوب، وأن المشاكل في السودان شمالية جنوبية فقط، فالذين غيبتهم نيفاشا مهمون للغاية سواء في الشمال أو الجنوب، وهنالك خلافات شمالية/ شمالية وأخرى جنوبية/ جنوبية، لا بد من بحثها في ملتقى جامع يحشد الجميع حول أسس السلام ويشركهم في بنائه. والمشكلة الأخرى التي تواجه اتفاقية نيفاشا هي أن طرفي التفاوض ضحيا بالوحدة الوطنية وبحل القضايا المصيرية من أجل التمكين الثنائي، ولا شك عندي أن «السكرة» الحالية سوف تزول وتأتي «الفكرة».. عندئذ سوف يسمعون الحقيقة ويستجيبون لها. هذه المشاكل يضاف لها الآن رحيل الدكتور جون قرنق الذي وقف على الاتفاق شبه منفرد من الجانب الجنوبي، فزملاؤه كانوا أقل اشتراكا في المفاوضات.

وعموما، فإن إعلان المبادئ المذكور خطوة مهمة، ويحتوي على أسس ضرورية للحل، ولكن أية اتفاقية لا تحقق المطالب الآتية تعني تهدئة وقتية وتفتح بابا أكبر لإراقة الدماء في المستقبل:

**أولا**: النص الواضح على أن نصيب الإقليم في السلطة والثروة يكون بنسبة الكثافة السكانية التي تقاس حالياً بآخر تعداد، وتضبط بالتعداد القادم المنصوص عليه في اتفاقيات نيفاشا. كفل هذا في بروتوكول قسمة السلطة للجنوب فقط، بينما المظالم تنتظم جهات السودان كلها، والعدالة تتطلب أن يكون الإنصاف –على أساس موضوعي– معمما على الجميع.

**ثانيا**: هناك عشرة بنود حققتها الاتفاقية الحالية بمشاركة الجنوب العادلة: الرئاسة، الوزارة، التشريع، الخدمة النظامية، الخدمة المدنية، القضاء، المفوضيات المستقلة، الثروة، لجنة الانتخابات، ولجنة التعداد. ينبغي خصخصة مشاركة عادلة للأقاليم فيها جميعاً.

**ثالثاً**: مفهوم الثروة في اتفاقية نيفاشا ناقص وسطحي لاقتصاره على بترول الجنوب وعائد الجمارك وحدهما: ماذا عن بترول الشمال والموارد الأخرى؟ ينبغي تقديم دراسة وافية بالثروة والمطالبة بنصيب عادل فيها للجميع. إن سد هذه الهفوات ينبغي تأسيسه على تحضيرات تختتم قبل بدء جولة المفاوضات القادمة.

**رابعاً**: الاتفاق على عقد ملتقى دارفوري جامع ممثل لكل القوى المعنية السياسية، المدنية، القبلية، والنخبة المثقفة في دارفور، وبمراقبة دولية لكي يدرس مشروع الاتفاق ويجيز ما يراه، لأن أي تغييب لعناصر مهمة سوف يعيد إنتاج عيوب نيفاشا التي سوف تلاحقها وربما قضت عليها.

**خامساً**: إن قيمة تسليم نظام الإنقاذ بالحقوق الواردة في اتفاقيات السلام، حتى ولو صدق في بذلها، هي قيمة محدودة، لأنه آني وليس دائماً، بينما الحقوق المطلوبة ترجى ديمومتها عبر المصادقة عليها في ملتقى جامع لأهل السودان كافة.

**سادساً**: هناك أمور متفق عليها مثل كفالة حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات عامة نزيهة.. وهي عرضة للتلاعب لذلك ينبغي الحرص على ضبطها بصورة لا تسمح بالتلاعب.

**سابعا**: ركزت اتفاقيات نيفاشا على إعطاء كينونة للجنوب، بينما دارفور، وكردفان، والشرق والشمال والإقليم الأوسط كلها تتطلع لكينونات خاصة بها، وهي الآن مقسمة إلى ولايات تابعة لحكومة شمال السودان الذائبة في الحكومة القومية. هناك حاجة لمراجعة حدود الأقاليم الحالية للعودة لحدود المديريات القديمة.

**ثامناً**: الحرص على أن ما يتفق عليه في أبوجا يراعي مطالب الأقاليم الأخرى كالشرق، ويضمن في الدستور.

إن نقائص نيفاشا ظاهرة وتجد معارضة حتى داخل طرفي الاتفاقية أنفسهما.. ولكن نيفاشا وما صحبتها من إجراءات تحقق واقعا جديدا، وفرصة يجب ألا تفوت لمولد جديد للسودان يأتي بالسلام الشامل والعادل وبالتحول الديمقراطي الحقيقي.. فإن تركت الساحة لطرفي التمكين الثنائي فسيكتبان على السودان عهدا ينفتح فيه صندوق «باندورا» من مشاكل وقنابل موقوتة تنفجر كل يوم منها قنبلة..

الرأي العام السوداني مطالب باتخاذ الملفات المفتوحة في دارفور وفي الشرق منافذ لإكمال نواقص اتفاقية السلام المنقوص في نيفاشا، مخاطبا طرفي الحكم الثنائي والحركات المسلحة والمجتمع الدولي، متخذا جميع وسائل الضغط الشعبي، والعمل المدني الذي تشترك فيه كل القوى السياسية والمجتمعية والمنابر الإعلامية..

قال رسول **الله** (صلى **الله** عليه وسلم):

«**إن لربكم في دهركم نفحات، ألا فتعرضوا لها**».

# القرار الإفريقي وسلامة المواطن السوداني

أصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم ٤٦ قراراً خلاصته:

أ ـ قرر من حيث المبدأ تحويل مهمة البعثة الأفريقية في السودان (AMIS) إلى الأمم المتحدة في إطار الشراكة بينهما لدعم الأمن والاستقرار في أفريقيا.

ب ـ تمديد مهمة البعثة الأفريقية حتى ٢٠٠٦/٩/٣٠.

وذلك للقيام بالآتي:

ج ـ المساهمة في تحسين الأوضاع الأمنية، وحماية الإغاثات الإنسانية، ومساعدة النازحين واللاجئين للعودة لقراهم، وحماية المدنيين في دارفور. ومراقبة الالتزام بتنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة في ٨ ابريل ٢٠٠٤، وبروتوكولات أبوجا المبرمة في نوفمبر ٢٠٠٤، ثم المساعدة في عملية بناء الثقة.

شاركت الحكومة السودانية في اتخاذ هذا القرار بعد أن كانت قد أقامت الدنيا ضد التدويل، وارتدت بخطابها لفترة مراهقتها التي حسبناها تخطتها تعلماً من فشلها، ومراعاة للشراكة الثنائية الجديدة، ولكن الطبع يغلب التطبع!!.

مرت على السودان منذ استقلاله ثلاثة عهود ديمقراطية وثلاثة عهود أوتوقراطية التزم الديمقراطيون بحقوق الإنسان، وأهدرها الأوتوقراطيون. ولكن العهد الحالي انفرد دون جميع سابقاته بأمرين:

**الأول**: تفكك الدولة المركزية والتردي نحو التمزق.

**والثاني**: الخضوع للحماية الدولية.

سأتناول السياسات التي أدت للتردي نحو التمزق في مجال آخر، وسوف أركز هنا على السياسات التي أدت طوعاً أو كرهاً إلى التدويل: حتى يوم انقلاب يونيو ١٩٨٩م كانت عملية السلام في السودان سودانية خالصة وأوشكت أن تبلغ غايتها بعقد مؤتمر قومي دستوري في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ بلا حاجة لتقرير المصير للجنوب وبلا حاجة لوسيط أجنبي، وكانت من بين مبررات إسراع الانقلابيين بفعلتهم الحيلولة دون ذلك الاتفاق الوشيك لأن فيه في نظرهم تخلياً عن الشريعة الإسلامية، مع أن الحقيقة هي أن مشروع الاتفاق نص على تجميد أحكام كانت أصلاً مجمدة لأنها معيبة في نظر الشرع والعدالة ريثما يتفق على أسلمة صحيحة في نظر غالبية المسلمين، وتدابير تصون حقوق المواطنة وحريات غير المسلمين.

لغة نظام «الإنقاذ» المارشالية الجهادوية عمقت كل التناقضات الدينية، والثقافية، والسياسية في البلاد، وأحرقت كل جسور التفاوض عبر خطوات معلومة أوقعت البلاد في أحضان التدويل.

**كنا حريصين على أمرين في عملية السلام**:

**الأول**: أن يكون الجهد سودانيًا وقومياً يلتزم أوسع درجات المشاركة الوطنية.

**والثاني**: هو صنو الأول: تجنب الركون لأطراف أجنبية. أما الانقلابيون فقد التزموا نهجاً أحادياً إقصائياً فقضوا على الجسور السودانية وعندما التفتوا لعملية السلام لم يجدوا إلا الركون لأطراف أجنبية:

**أولاً**: بعد أن يئست حكومة «الإنقاذ» من خطط الحسم العسكري للحرب الأهلية، وبعد أن أخفقت محادثات أبوجا الأولى والثانية لجأت الحكومة لزملائها في دول الإيقاد للتوسط. كان توسط الايقاد مختلفاً من سابقته في أمرين؛ هما نقل التوسط إلى تحكيم، وإشراك أطراف دولية اشترطوا أن يوقع طرفا النزاع على إعلان مبادئ خلاصته: قيام سودان موحد علماني وديمقراطي أو منح الجنوب حق تقرير المصير. الانقلابيون تمنعوا في التوقيع على هذا الإعلان حيناً من الدهر لأنه يناقض جميع ثقافتهم السياسية، ولكنهم وقعوا عليه في ١٩٩٧.

**ثانياً**: دول الإيقاد عجزت عن تمويل المبادرة فلجأت للدول الغنية «أمريكا وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان» فوافقوا على مساعدتهم وسموا أنفسهم

أصدقاء الإيقاد. ثم رأوا أن يساهموا بالمال والرأي معاً فسموا أنفسهم شركاء الايقاد ومنذئذ دولت مبادرة الإيقاد.

**ثالثا**: في عام ٢٠٠٢ قرر الأمريكيون توجيه عملية السلام في السودان، وعين الرئيس الأمريكي الجديد عضو مجلس الشيوخ السابق جون دانفورث مندوباً خاصاً له. وبدأ المندوب عمله باقتراح أربعة إجراءات لطرفي النزاع المسلح في السودان فقبلها وكانت لها نتائج إيجابية لا سيما في تحقيق سلام في جبال النوبة بمشاركة أجنبية عسكرية وسياسية وإنسانية.

**رابعاً**: مفاوضات السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية كانت بوساطة الإيقاد خاصة كينيا، وبرافع أجنبي خاصة أمريكا. كان دور الأجنبي توسطاً وتحكيماً عند اللزوم ومتوسعاً في استخدام العصا والجزرة. العامل غير السوداني فيما أبرم كبير، والتفاوض على طوله وكثافته لم يزد طرفيه ثقة بينهما؛ لذلك قررا أن يسندا أمر مراقبة ومتابعة الاتفاق للأمم المتحدة، فاستجاب مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٩٠. القرار الذى كونت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS وهي بعثة بأعدادها وأسنانها وعضلاتها تدعمها قوات مسلحة من عشرة آلاف جندي وسبعمائة شرطي وإدارة معتبرة، وتفويضها يجيز لها استخدام السلاح ويسمح لها بالإشراف على كل بؤر النزاع في السودان.

**خامساً**: بروتوكول منطقة أبيي وهي بقعة في جنوب غرب البلاد هو أحد بروتوكولات اتفاقية السلام المبرمة في يناير ٢٠٠٥. هذا البروتوكول مستمد كله من رؤية السيد جون دانفورث المبعوث الأمريكي. وألحق بالبروتوكول ملحق جرى بموجبه تعيين لجنة تحكيم دولية برئاسة دبلوماسي أمريكي. وصفت هذه اللجنة بأنها محايدة، وتكوينها لا يدل على ذلك، واعتبر قرارها نهائياً في أمر بالغ الحساسية!!.

**سادساً**: وقعت تجاوزت لوقف إطلاق النار وتعديات على المدنيين بخلاف التجاوزات السابقة؛ لذلك اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٩١، لمراقبة حركة السلاح في دارفور ورصد ومساءلة الجناة، سواء أكانوا من طرف الحكومة السودانية أم الحركات المسلحة. وبموجب القرار أقيمت آلية محاسبة خاصة.

**سابعاً**: لجنة التحقيق في جرائم دارفور: رحبت الحكومة السودانية بالتحقيق

الدولي في أحداث دارفور. وبعد زيارة لولايات دارفور قدمت هذه اللجنة تقريرها لمجلس الأمن الذي أصدر القرار ١٥٩٣ وأحال المتهمين السودانيين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على حد تعبير تقرير اللجنة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إذن بموافقة الحكومة السودانية والمؤتمر الوطني حزبها، وبالرغم منها، صار الشأن السوداني معطوناً في بركة التدويل، والضجة التي أثارتها الحكومة رفضاً لتحويل مهمة القوات الافريقية لقوات دولية ضجة زائفة، لأن القوات الأفريقية نفسها في جوهرها دولية وصلاحياتها مستمدة من قرار دولي، والأمم المتحدة موجودة في السودان على أوسع نطاق وبأوسع الصلاحيات.. أنا الغريق فما خوفي من البلل؟.

أما الحديث عن غزو وعن دور أمريكي ودور لحلف ناتو فهذه «بهارات» أضافها طباخون غير ماهرين ليست واردة أصلاً اللهم إلا في تصريحات غلاة الأمريكان!!.

أهم من هذه المماحكة الفارغة الاهتمام بما سوف يجري في دارفور أثناء الأشهر الستة القادمة. فميزانية البعثة الأفريقية على ضعفها معجزة، ولا تدري من أين تأتي ميزانية الأشهر الإضافية المقدرة بـ ٢١٨ مليون دولار. الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور مرشحة لمزيد من التدهور في الفترة القادمة كما كان حالها في العام المنصرم، والمطلوب استبدال المسئولين الإداريين في ولايات دارفور بالأكثر قبولاً وموضوعية لبناء الثقة، والمطلوب تأهيل البعثة الأفريقية بشرياً، ولوجستياً، ومالياً، لحماية أمن وسلامة أهل دارفور في المرحلة القادمة. إن قرار المجلس الأفريقي يبقى مبتوراً ما لم يلحق به قرار الاتحاد الأفريقي بدفع استحقاقاته.

إن أوساطا عربية كثيرة شربت وهم الغزو الأجنبي الوشيك للسودان، وتجاوبت مع صيحات «الذئب.. الذئب» الوهمية، وأنفقت من البضاعة العنترية المضروبة التي ما قتلت يوماً ذبابة!.

وسوف تأتي القمة العربية التي نربأ بها أن تقرر قراراتها بموجب ما تسمعه من الطرف الحكومي وحده، فهناك أطراف أخرى ينبغى الاستماع إليها.. الحكومة السودانية بحاجة لمن ينصحها لا لمن يدعم أخطاءها، وينبغي أن تساهم القمة

العربية في تفعيل دور البعثة الأفريقية لا مجرد تأييد تمديد فترتها.

إن الواجب الأهم فوق كل هذا هو أمن وسلامة الإنسان السوداني، واحتواء النزاع الحالي حتى لا يلهب معه غرب وقرن أفريقيا. هذه المهام هي من صميم اختصاصات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لذلك على مجلس الأمن أن يراقب ويتابع الموقف بدقة ويتخذ القرارات المناسبة، لأن قرار المجلس الأفريقي يثبت ولا ينفي المسئولية الدولية.

القرار الأفريقي في البداية أفرح النظام السوداني لأنه لم يأت مطابقا للرأي الأمريكي. فرحة ما دامت لأنه في القراءة المتأنية جاء وفيا للشرعية الدولية وليس بديلا عنها. جاء فيه: إقرار مبدأ تحويل مهام البعثة الدولية المحددة ـ إلزام الطرف السوداني بالقرار ١٥٩١ وهو قرار مساءلة لما يجري من انتهاكات ـ وبالقرار ١٥٩٣وهو قرار محاسبة على ما جرى من جرائم، وإلزامه بالكف عن السباب والتظاهر ضد غزو وهمي، والتطلع لمجلس الأمن لمتابعة الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور قياما بواجبه بنص ميثاق الأمم المتحدة.

تعامل الحكومة السودانية مع هذا الملف أظهر درجة عالية من التفريط في المسئولية والتخبط والغوغائية.. المطلوب من جميع الأطراف المعنية الامتثال لأمرين مهمين هما أمن وسلامة إنسان دارفور والالتزام بالشرعية الدولية.

**الحق أبلج والباطل لجلج.**

# اتفاقية سلام دارفور

مشروع اتفاقية السلام لدارفور التي قدمها الاتحاد الإفريقي لطرفي التفاوض، نصت على احترام حقوق الإنسان كما في المواثيق الدولية. وعلى أهداف الألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة. وعلى العودة لحدود دارفور في عام ١٩٥٦ بين دارفور وأقاليم السودان الأخرى، وعلى الاهتمام بالتنمية في دارفور وعلى الاعتراف بحقوق القبائل في أراضيها التقليدية المسماة «حواكير»، هذه النصوص مقبولة وهي تحصيل حاصل لا تحتاج لتفاوض.

المشروع ينطلق من اعتماد اتفاقية نيفاشا «يناير ٢٠٠٥»، والدستور المؤسس عليهما كمرجعية. وهذا مرفوض من القوى السياسية السودانية ورفضته حركتا تحرير السودان والعدل والمساواة، عندما عرض عليهما ضمن إعلان المبادئ. واعتماد هذه المرجعية يمنح امتيازات حزبية لطرفي اتفاق نيفاشا ويحجم دور الآخرين.

بعد كل النزاع والتضحيات والخسائر التي لحقت بدارفور، فإن الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل كأساس لاتفاق سياسي هو:

أن يعود الأمر كما كان بشأن الإقليم الواحد. مشروع الاتفاقية المطروح يقوم على استمرار الولايات الثلاث إلى ما بعد انتخابات عامة، ثم يجري استفتاء ليختار أهل دارفور ما بين الإبقاء على الولايات الثلاث أو العودة للإقليم الواحد. إن تقسيم الإقليم إلى ثلاثة جرى بقرار فوقي اتخذه نظام انقلابي دون

مشاورة أهل الإقليم، ولا يحتاج إلغاؤه لاستفتاء.

كان لدارفور تمثيل دستوري في رئاسة الدولة، وهو حق ينبغي رده لا في شكل مساعد أو مستشار، فهذه وظائف زخرفية لا تدخل في هيكل الدستور، وتجارب النظام السوداني تدل على أنه يعتبرها زخرفية.

ينبغي النص على نصيب لأهل دارفور في كل مستويات السلطة، وفي الثروة، وبحجم نسبتهم في سكان السودان.

الأنصبة الحالية خاضعة لسقوف اتفاقية نيفاشا ولدستورها فيما يتعلق بالتمثيل السياسي. أما الثروة فقد اكتفت الاتفاقية بالنص على عطايا تدفعها الحكومة المركزية لا صلة لها بنسبة السكان ولا باحتياجات الولايات– «عطية مزين».

نص مشروع الاتفاق على قيام سلطة إقليمية في دارفور انتقالية يقودها المؤتمر الوطني، ويمنح حركتي تحرير دارفور والعدل والمساواة، نصيبا غير محدد. ولكن الصلاحيات الدفاعية، والشرطية، والأمنية، والإغاثية سوف تكون تحت الحماية الدولية تمارسها بعثة الاتحاد الأفريقي. هذه الصلاحيات سوف تتبع للمفوضية المشتركة، ولمفوضية وقف إطلاق النار.

المفوضية المشتركة رئيسها هو ممثل بعثة الاتحاد الافريقي. ومفوضية وقف إطلاق النار سيكون رئيسها هو قائد القوات الأفريقية. وسوف تشرف على تنفيذ اتفاقية انجامينا لوقف إطلاق النار، واتفاقية أديس أبابا للهدف نفسه وحماية المدنيين، وبرتوكول أبوجا وثلاثتها أبرمت في ٢٠٠٤.

هذه المهام سوف تزداد كما ونوعا بحيث تشمل:

١. إشرافا دفاعيا على حصر قوات الحكومة والحركات المسلحة في مناطق محدودة.

٢. حصر الأسلحة الثقيلة في رئاسات تلك القوات، ومنع حركتها وتخزين ذخائرها هناك.

٣. تحديد مناطق معينة منزوعة السلاح.

٤. تحديد مناطق معينة عازلة.

٥. نزع سلاح الجنجويد.

٦. إشراف شرطي لحماية المدنيين وحماية أنشطة الإغاثات. وحماية

معسكرات النازحين.

٧. الإشراف على أمن النازحين العائدين لقراهم طوعا.

هذه المهام الواسعة تحت حماية البعثة الأفريقية.

كانت البعثة الأفريقية قد عجزت عن القيام بالمهام قبل زيادتها، لذلك نصت الاتفاقية على الآتي: «أن يطلب أطراف النزاع من البعثة الأفريقية وشركائها الدوليين، توفير الأعداد والعتاد والموارد اللازمة للقيام بالمهام المزيدة» (مادة رقم ٢٣٦).

القوات الأفريقية جزء من تدبير دولي يعترف به هذا النص وقابل للزيادة. كثيرون لا يرون مانعا في هذا التدويل الدفاعي، والشرطي، والأمني، والإغاثي حرصا على أمن وسلامة أهل دارفور في المقام الأول. أما المؤتمر الوطني الذي أعلن جعل دارفور مقبرة للقوات الدولية، فإنه بموجب هذه الاتفاقية قد تخلى تماما عن السودنة وعن السيادة الوطنية في دارفور. وكما هو معلوم فإن البعثة الأفريقية وحلفاءها الدوليين ملزمون بجميع قرارات مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ ـ ١٥٦٤ ـ ١٥٩١ ـ ١٥٩٣ وهي قرارات محاسبة ملزمة.

المؤتمر الوطني قبل هذه الترتيبات المبددة لدعاويه للمحافظة على مكاسبه الحزبية التي حصل عليها بموجب اتفاقية نيفاشا.

نصت الاتفاقية على الدعوة لاجتماع جامع لأهل دارفور بدون صلاحيات حقيقية، بل لدعم الاتفاقية والعمل على تنفيذها. إنه اجتماع زخرفي.

اتفاقية سلام دارفور هذه أبقت على كل عيوب اتفاقية نيفاشا التي سردناها وتكشفت في عامها الأول، وزادت عليها عيوبا أخرى.

الاتفاقية لم تستجب لجوهر مطالب أهل دارفور المشروعة في المجال السياسي والاقتصادي وتعرض على الحركات انخراطا محدودا في حكومة نيفاشا انخراطا يغرس الفرقة بينهم ويدق إسفينا بينهم وبين العناصر المغيبة من أهل دارفور.

قيادة الاتحاد الأفريقي حققت عملا مفصلا في فرض الرقابة الدفاعية، والشرطية، والأمنية، والإغاثية هذه الإجراءات يرجى أن تساهم في زيادة أمن وسلامة إنسان دارفور، وأن تمهد للإشراف الدولي بعد شهر سبتمبر القادم.

أما فيما يتعلق بمطالب أهل دارفور السياسية، والاقتصادية فإن الوساطة

الأفريقية أثبتت قصر نظر يكتفي بالتوقيعات، والمباركات، والاحتفالات دون اعتبار للجدوى والمصداقية. لا يرجى لمثل هذه الاتفاقية أن تحقق سلاما واستقرارا. وسوف يظل باب السلام والاستقرار الشامل مغلقا في غرب السودان، وشرقه، وفي جسم الحركة السياسية السودانية ما دام الوهم مستمرا بأن اتفاقية نيفاشا هي اتفاقية السلام الشامل.

لقد صارت هي ودستورها سببا في استقطاب وطني حاد في السودان، ومانعا من إبرام أية اتفاقيات سلام مع أطراف النزاع الأخرى.

السلام الشامل العادل، والتحول الديمقراطي الحقيقي قادمان في السودان عندما يفرض الشعب السوداني، ملتقى جامعا لأهل دارفور ولكل مناطق النزاع، لقاءات يعقبها مؤتمر قومي دستوري يخلص السودان من عبثية الاتفاقيات الثنائية والأنانية الحزبية قصيرة النظر، التي تحاول الإبقاء على امتيازاتها على حساب المصلحة الوطنية.

# مجلس الأمن فى الخرطوم

لو أن أشياخنا في الديانة والوطنية شهدوا الخرطوم تحت الوصاية الدولية، ولو أنهم شهدوا أطراف السودان تتمزق كما يجري الآن في ربوع البلاد لاطمأنوا حقا على أن باطن الأرض خير من ظاهرها، ولتشككوا في قيمة التضحيات في الأنفس والأموال والثمرات التي بذلوها ليحرروا السودان، وليوحدوه مرتين في تاريخه الحديث في ١٨٨٥ وفي ١٩٥٦!

لا يستطيع وطني مهما اتسعت ذمته الوطنية أن يمسك دموعه وهو يرى السودان منذ أربع سنوات تحت الحماية الدولية بموجب الفصل السابع. هنالك وجود دولي في جبال النوبة منذ ٢٠٠٢، ووجود دولي في جنوب النيل الأزرق وجنوب السودان والخرطوم لحراسة اتفاقية نيفاشا منذ ٢٠٠٥، هذا الوجود تحت الفصلين السادس للحراسة، والسابع لحماية القوات نفسها.

هذا الوجود الدولي المكثف هو مقياس عجز الإدارة الوطنية التي صنفت حسب مقاييس معينة الأكثر عجزا في العالم. وأهم مظاهر عجز الإدارة الوطنية، الانفلات الأمني المتسع في الجنوب رغم وقف إطلاق النار بين قوات المؤتمر الوطني والجيش الشعبي، فالنزاعات تدور حول مآل قوات دفاع جنوب السودان، والمليشيات القبلية، والموقف من جيش الرب الأوغندي.

أما في دارفور فإن الانفلات الأمني خارج النزاع بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وغيرها كان واضحا لكل ذي

عينين. ولكن بعد اتفاق أبوجا الناقص انطلق التشظي بين القيادات السياسية والميدانية وبين الأحزاب المسلحة، كما أن التوتر بين القبائل العربية وغير العربية ارتفع نوعا وكما.

منذ أربع سنوات وباستمرار بعد ذلك، كنا نقول بإلحاح شديد، إنه ما لم تحسم قضايا الوطن بصورة شاملة وعادلة ومنهجية، فإن التدويل والتشظي قادمان للوطن. ولكن القائمين على الأمر في السودان سفهوا كل رأي آخر، وحصروا قضايا المصير الوطني من سلام وحكم في أنفسهم ـ أي الانقلابيين ـ وفي حملة السلاح، أي في الخارجين على القانون بالانقلاب العسكري أو بالانتفاضة المسلحة.. نعم إن الاتفاق بين هؤلاء ضروري، ولكنه وحده ليس كافيا لبناء السلام وحسم أزمة السلطة في البلاد.

الأسرة الدولية تتابع وتحصي تدهور الحالة السودانية، وترى كيف أن عجز الإدارة الوطنية قد أدى لنقل كثير من مهام الإدارة الوطنية لجهات دولية، لا سيما في دارفور، حيث أوكلت مهام كثيرة للقوات الأفريقية.

الأسرة الدولية تتابع الحالة في دارفور، وأمامها تقارير عن الانفلات الأمني، وعن انسحاب منظمات الإغاثة الإنسانية بسبب غياب الأمن وترى استعصاء القوات غير النظامية على نزع السلاح، كما ترى تخوف النازحين في معسكراتهم من هجمات، كما ترى التهاب مشاعر النازحين ضد كل شخص يعتبرونه من الذين اعتدوا عليهم.

أعلن الاتحاد الأفريقي عجزه عن احتواء هذا الانفلات الأمني، وقبل من حيث المبدأ، تحويل المهمة للأمم المتحدة. وفي لقاء ممثلي الأسرة الدولية مع نائب رئيس الجمهورية السودانية في بروكسل، أعلن الأخير أنهم لا يمانعون في تحويل المهمة التي عجز عنها الاتحاد الأفريقي للقوات الدولية بعد التوقيع على وثيقة سلام دارفور.

واصل التوسط الافريقي عمله لإبرام اتفاق أبوجا. كانت المفاوضات متعثرة لأن مفاوض المؤتمر الوطني حرص على الإبقاء على سياسات نظامه في دارفور كما هي ـ الإبقاء على تقسيم الإقليم مثلا ـ وحرص على ألا يمس اتفاق دارفور سقوف اتفاق نيفاشا.. وفي النهاية وتحت الضغط الإفريقي والدولي، وقع السيد مني أركو ميناوي على وثيقة سلام أبوجا.

هلل النظام السوداني والاتحاد الافريقي والأسرة الدولية له، واحتجوا به على الحكومة السودانية أن تقبل دخول القوات الدولية كما وعدت. ومع أن الحكومة السودانية كانت وما زالت تتحدث بأكثر من لسان، فإن الحجة كانت كافية لإقناع مجلس الأمن للتصويت بالإجماع للقرار ١٦٧٩.

إذا كانت هناك حاجة لمراقبة وقف إطلاق النار في دارفور، وحماية المدنيين، وحماية الإغاثات الإنسانية، ونزع سلاح القوات غير النظامية، وإذا كان معلوما أن القوات الوطنية السودانية غير قادرة على تحقيق ذلك، ولذلك وافقت على قيام قوات الاتحاد الإفريقي بالمهمة، وإذا أعلنت هذه القوات عن عجزها عن القيام بالمهام المطلوبة، فَمَنْ العاقل الذي يتردد في نقل هذه المهام لجهات دولية تستطيع القيام بها؟!.

لا يمكن للعاقل المعترض أن يحتج بالخوف على السيادة الوطنية فهذه مرغت مرارا، حيث لم يكن الداعي مماثلا وكانت الضرورة أقل. القوات الدولية التي دخلت لحراسة اتفاق نيفاشا كانت لتلافي مشكلة قد تحدث، ولكن ليس لضرورة إنسانية وإغاثية وأمنية ماثلة، كما هو الحال في دارفور. ولا يمكن مقارنة هذا الدور بغزو أمريكا للعراق فقد كان خارج القانون الدولي، بينما الأمر المزمع بموجب القانون الدولي.

ولكن يمكن للوطني العاقل المطالبة بضبط مهام القوات الدولية واشتراط ألا تتكون من دول ذات أجندات خفية.

هنالك سؤال مطروح: أليس من التناقض أن يشكو الوطني السوداني من التدويل، ويرحب في الوقت نفسه بالقوات الدولية في دارفور؟!.

الترحيب بالقوات الدولية في دارفور للقيام بالمهام المذكورة ليس اختيارا بل ضرورة لمن يهتم بأمن وسلامة وإغاثة إنسان دارفور.. إنها ضرورة صنعتها سياسات النظام الحاكم في السودان التي حزبنت القوات السودانية، وأججت الاقتتال في دارفور، وصنعت التدويل والتشظي في البلاد.

بعد اتخاذ القرار ١٦٧٩، انتدب مجلس الأمن سفراء للسودان للاستطلاع حول مسألة القوات الدولية، ووضع برنامج للتنفيذ على هداه. قابلت بعثة مجلس الأمن الحكومة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني في الخرطوم، ثم مجلس الأمن والسلم الافريقي في أديس أبابا. الحكومة السودانية كعهدها تحدثت

بلسانين:

المؤتمر الوطني متحفظ والحركة الشعبية مرحبة. المعارضة السودانية ممثلة في القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي قابلت البعثة تفهمت الأمر واعتبرته ضرورة للحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، كذلك كان موقف حركة تحرير السودان، الشريك الجديد في «حكومة الوحدة الوطنية». ذكرت الأحزاب والمنظمات الملتقاة إقصاءها من طاولات اتفاقيات السلام المبرمة وضرورة بناء السلام في ظل الإجماع الوطني مما يقتضي عقد منبر قومي لذلك. كذلك قصور الترتيبات الديمقراطية الماثلة وضرورة كفالة حقوق الإنسان وضمان نزاهة الانتخابات القادمة. بعثة مجلس الأمن وقفت على هذه الحقائق وعلى المؤتمر الوطني معزولا في رفضه الاستعانة بقوات دولية لاحتواء فلتان أمني ومآس إنسانية هو صانعها!.

القوى التي حكمت السودان منذ الاستقلال لم تفرط شبرا في السيادة الوطنية، ولم تعرض البلاد أبدا للتشظي، وهم إذ يقبلون الدور الأمني والإنساني للأمم المتحدة في دارفور الآن فمن باب ارتكاب أخف الضررين:

**يقضى على المرء في أيام محنته  حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن.**

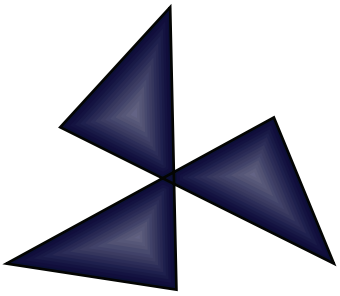

## الفصل الثالث

# الأطر الحاكمة لمستقبل أزمة دارفور

# الأمم المتحدة والحكومة السودانية

التحق السودان منذ استقلاله بعضوية الأمم المتحدة، ووقع على مواثيقها وشارك بفعالية في منظماتها المتخصصة، وساهم بحماسة في بعثاتها لحفظ السلام في بعض البلدان تحت الفصل السابع من ميثاقها.

ومهما تقلبت ظروف السودان عبر الانقلابات العسكرية والحرب الأهلية في نصف القرن الماضي، لم يصدر قرار بموجب الفصل السابع بشأن السودان، ولم يرسل لأرضه جندي واحد تحت أي مسمى من مسميات الأمم المتحدة.

ولكن منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين، صارت حكومة السودان هدفا لنحو عشرين قرار مجلس أمن، أغلبها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وصارت البلاد مكانا لاستقبال قوات أممية في الخرطوم والجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق وكسلا كجزء من اتفاقية سلام الجنوب. وفي مايو من عام ٢٠٠٦ وبعد التوقيع على اتفاقية سلام دارفور في أبوجا صدر قرار بإجماع مجلس الأمن لإسناد مهام القوات الأفريقية في دارفور للأمم المتحدة (القرار رقم ١٦٧٩) وذلك بعد إعلان مجلس السلم والأمن الأفريقي عن عجز القوات الأفريقية في القيام بالمهام المطلوبة.

لا أحد يحب تدخل مجلس الأمن ولا حتى مجلس السلم والأمن الأفريقي، ولو كانت الحكومة تستمع للرأي وتجلعنا نصوغ حلولنا الوطنية لما وجد داع لذلك، ولكن مع رفضها التعاون مع كل المقترحات الوطنية، فإن المواقف أمام قرار

مجلس الأمن تفرق فقط بين من يعلي أمن إنسان دارفور ومن يركز على أمن الذين ارتكبوا الجرائم في درافور. بعض المسئولين في حكومة السودان وصفوا قرار مجلس الأمن بأنه غزو للبلاد وخونوا من أيده، وقارنوا بينه وبين الغزو الأمريكي للعراق وأشعلوا نيران «الزنوفوبيا» أمام القوات الدولية كغزو أمريكي للسودان.

الولايات المتحدة لم تكن راضية عن حكومات السودان في كثير من محطات التاريخ الحديث، فحينما انحاز انقلاب ١٩٦٩/٦/٢٥ للمعسكر الشرقي عاقبته وحلفاؤها بقطع المعونات وتقديم مساعدات عن طريق إسرائيل لحركة أنيانيا الأولى، وحينما أوقفت حكومة الديمقراطية الثالثة ترحيل الفلاشا إلى إسرائيل، جففت المعونات التي كانت ترسلها لنظام نميري ونقلت السفارة لبعض الوقت إلى نيروبي، وحينما غضبت من نهج حكومة الإنقاذ الإسلاموي المتحمس في سنواتها الأولى عاقبتها بدعوة الفصائل الجنوبية إلى واشنطن للاتفاق على مطلب تقرير المصير للجنوب، ووضعتها في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب.. ولكن مهما يكن غضب أمريكا ومهما تنزل من عقوبات، فإنها لم تستطع إصدار أية قرارات دولية مضادة.

إن للولايات المتحدة نفوذا على الأمم المتحدة بالضغط على الأعضاء وبممارسة حق النقض لرفض قرارات مجلس الأمن التي تعارضها، ولكنها لا تستطيع إصدار قرار من مجلس الأمن، إلا إذا أيدته أغلبية المجلس بمن فيهم الدول الخمس دائمة العضوية. أما في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فإن موقف الولايات المتحدة يصاب في كثير من الأحيان بالرفض والإدانة. لذلك يوجد تيار عريض في أمريكا غير راض عن الأمم المتحدة، ويعبر عن سخطه بالامتناع عن دفع الاشتراك في ميزانية المنظمة الدولية.

بصرف النظر عن قرارات الجميعة العمومية ولجنة حقوق الإنسان، فإن أول قرار مضاد اتخذه مجلس الأمن كان القرار ١٠٤٤ بموجب شكوى من إثيوبيا بسبب الدور السوداني في محاولة اغتيال الرئيس المصري في أراضيها في يونيو ١٩٩٥، أعقبه القراران ١٠٥٤ و١٠٧٠. ومنذ عام ٢٠٠٤ توالت قرارات مجلس الأمن بشأن السودان، كالقرارات: ١٥٥٦ (يوليو٢٠٠٤) الذي أوكل حفظ السلام في دارفور لقوات الاتحاد الأفريقي، و١٥٦٤ (سبتمبر٢٠٠٤) لتقصي

الحقائق بشأن الجرائم في دارفور، والقرارات ١٥٩٠ لإنشاء بعثة للأمم المتحدة في السودان ضمانا لاتفاقية سلام الجنوب، و١٥٩١ لمعاقبة تعديات الأطراف في دارفور، و١٥٩٣ لإحالة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية (في مارس ٢٠٠٥)، وأخيرا القرار ١٦٧٩ لتحويل مهمة الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة.

نتيجة لهذه القرارات صار للأمم المتحدة وجود فعلي في أنحاء السودان المختلفة وصارت الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من اتفاقيات السلام السودانية كضامن ومراقب وشريك، وأي موقف عدائي من الأمم المتحدة يهدم هذه البناءات. إن مهام قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور هي مراقبة وقف إطلاق النار ورصد الانتهاكات وحماية المدنيين والإغاثات الإنسانية وحماية النازحين، وتأمين عودتهم الطوعية. هذه المهام بطبيعة الحال لا تستطيع الحكومة السودانية أن تقوم بها لأنها طرف في النزاع، وفي مايو ٢٠٠٦ أضاف اتفاق سلام دارفور مهام إجرائية، وقد أعلن الاتحاد الأفريقي في مارس ٢٠٠٦ عجزه عن القيام بتلك المهام وتحويلها للأمم المتحدة. ومنذ التوقيع على اتفاق أبوجا زادت الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور اضطرابا وانفلاتا في خرق وقف إطلاق النار من جميع الأطراف، وعدوان على معسكرات النازحين، واقتتال بين الفصائل المسلحة، واقتتال خارج الحدود الولائية، واقتتال بالوكالة عبر الحدود الدولية، وانسحاب منظمات إغاثة إنسانية بسبب الحالة الأمنية.. هذا التدهور الأمني والإنساني يزيد اتساعا وعمقا والأمم المتحدة بموجب ميثاقها ملزمة بالتصدي له.

هذا التصدي ليس غزوا لأنه بموجب معاهدات ومواثيق السودان طرف فيها، ولأنه امتداد لدور أممي قائم في السودان بالفعل، ولأن السودان نفسه اشترك في مهام مماثلة لحفظ السلام، فالأمم المتحدة تقوم بها في أكثر من ثلاثين دولة في أفريقيا وآسيا والعالم العربي وأمريكا الجنوبية وأوروبا.

ولا معنى «لعنتريات» المقاومة للأسباب الآتية:

١. بعثة مجلس الأمن استمعت لأهل دارفور المعنيين بالحماية الدولية فطالبوا بها.

٢. شركاء المؤتمر الوطني بموجب اتفاقيتي السلام أعلنوا موافقتهم على

القرار الدولي.

٣. القوى السياسية والمدنية السودانية، تفهمت الضرورة في ظل التفريط الحكومي واستمع لها مجلس الأمن.

٤. الأمم المتحدة لن تفرض الأمن بالقوة العسكرية، بل بوسائل أخرى مثل الحصار الدبلوماسي والاقتصادي.

٥. الاحتجاج بالغزو والتوعد بالمقاومة في هذه الظروف استهتار بالمصلحة الوطنية واستخفاف بالعقول. نعم هناك أساس لتحفظات موضوعية توجب ضبط مهام الأمم المتحدة في دارفور واستبعاد الدول ذات الأجندات الخفية والحرص على حيدة الدول المشاركة.

نعم الأفضل للوطن أن يحل مشاكله، دون الحاجة لقوات دولية، ولكن سياسات النظام السوداني خلقت المآسي الإنسانية، ووسعت فجوة الثقة بين المواطنين، وأقصت الرأي الوطني مفضلة التدخل الإقليمي طالبة وساطة الإيقاد التي جرت أصدقاءه ثم شركاءه ثم الأسرة الدولية.. النظام السوداني هو الذي جاء بكل هذا التدويل، واستمر متملصا من أعبائه ومن متطلبات الإجماع الوطني، التي تغلق أبواب التدخلات الأجنبية، فوصلنا إلى مأساة صار معها تحقيق أمن وسلامة إنسان دارفور أولوية تضعف أمامها الحسابات الأخرى.

# النظام السوداني والعدالة الدولية .. أين الخوف؟

هناك الآن محكمتان دوليتان: الأولى، هي محكمة العدل الدولية وقد سبق تكوينها نظام الأمم المتحدة، وصارت بعد ذلك فرعا من فروع الأمم المتحدة معنيا بالفصل في المنازعات ذات الطابع القانوني بآليات الفتاوى القانونية والتحكيم والتوفيق. المحكمة الثانية، هي المحكمة الجنائية الدولية فهي محكمة دولية مستقلة عن الأمم المتحدة وعن الحكومات الأعضاء فيها وجميع المنظمات الأخرى وتختص بمحاكمة الجرائم الجنائية المتعلقة بأربع جرائم هي: جريمة الإبادة الجماعية.- جرائم ضد الإنسانية- جرائم الحرب- وجريمة العدوان المسلح.

منذ الحرب الأطلسية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وتكوين محاكم نيورنبيرج وطوكيو لمحاسبة دول المحور على شن الحروب العدوانية وعلى الجرائم الأخرى، بدأ التفكير في ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة. وفي يوليو ١٩٩٨م، عقد مؤتمر دولي في روما حضرته ١٦٠ دولة و٣١ منظمة دولية و٢٣٨ منظمة غير حكومية كمراقبين. نتيجة لهذا المؤتمر، صوتت ١٢٠ دولة لصالح قيام المحكمة الجنائية الدولية، وامتنعت عن التصويت ٢١ دولة، وصوتت ضد قيامها ٧ دول في مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل. لذلك أجيز نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. عدد كبير من الدول وقع على نظام روما الأساسي هذا حتى نهاية قفل باب التوقيعات في ٢٠٠٠/١٢/٣١م. وكانت ١٣ دولة عربية من الموقعين على نظام روما. ولكن الدول التي صادقت على

النظام وهو إجراء يعقب التوقيع بلغت ٩٢ دولة. السودان وقع ولكنه لم يصادق بعد على نظام روما الأساسي. وفي ورشة عقدت في دار المحامين بالخرطوم طولبت الحكومة السودانية بالتصديق على هذا النظام، لأنه يقيم مؤسسة قضائية مستقلة قائمة على معاهدة دولية ملزمة للدول الأعضاء، ولأن المحكمة ليست كيانا فوق الدول وليست بديلا للقضاء الجنائي، وإنما هي مكملة له في حالة انهياره أو عدم رغبته أو عجزه عن تحقيق العدالة. وكان في الورشة عدد من الحاضرين وقام فيها وزير العدل السوداني وقال: إن من رأيه أن يصادق السودان على نظام روما الأساسي. كان هذا في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤م.

وبعد أن استوفيت الشروط المطلوبة دخل النظام الأساسي للمحكمة حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٠٢م. المحكمة حاليا تتألف من ١٧ قاضيا يمثلون كل قارات العالم وتم اختيارهم من أعلى السلم القضائي بخبرة لا تقل عن ١٥ سنة. وتنظر المحكمة في القضايا التي تحال إليها من أية دولة عضو في الأمم المتحدة، أو من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع في حالة الدول المصنفة هي نفسها بأنها تمثل تهديدا للسلام الدولي. هذا تطور حميد في نظام العدالة الجنائية الدولية، وهو قطعا أفضل كثيرا من المحاكم المؤقتة التي كونت لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا (السابقة) في ١٩٩٣م، والمحكمة الخاصة التي كونت لمحاكمة مجرمي رواندا في ١٩٩٤م. هذه المحاكم الخاصة تتأثر بعوامل سياسية ومصالح ويملي تكوينها القوى الدولية المهيمنة في وقت التكوين. أما المحكمة الجنائية الدولية، فهي مستقلة ودائمة وبعيدة من المؤثرات السياسية والمصالح وتتوافر فيها جميع ضمانات المحاكمة العادلة.

إذا صحت هذه الحقائق فلا مجال لاعتبار تقديم مواطن من أية دولة للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية تعديا على السيادة الوطنية لا سيما في حالة السودان وذلك لسببين:

**الأول**: النظام السوداني بمحض إرادته وقع على بروتوكولات السلام بصورة نهائية في ٩ يناير ٢٠٠٥م. وهذه البروتوكولات أوجبت الطلب من الأمم المتحدة أن تقوم بمهام واسعة النطاق في السودان لضمان تنفيذ اتفاقيات السلام بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وفي خطاب الأمين العام لمجلس الأمن بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م أوصى بقبول مجلس الأمن لطلب

الطرفين المتعاقدين في السودان. ولكن مجلس الأمن بعد تداول الرأي، اتخذ القرار رقم ١٥٩٠ وفيه تحديد دور واسع للأمم المتحدة في السودان، لا بموجب الفصل السادس الاختياري، ولكن بموجب الفصل السابع الإلزامي الذي يصنف السودان خطراً على السلام الدولي.

من يقرأ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٠ يدرك أنه يقيم سلطة انتداب على السودان. **والثاني**: القضاء السوداني قضاء عريق بلا شك، وقد ساهم قضاتنا في تأسيس القضاء في كثير من البلدان العربية، والأفريقية، والإسلامية. ولكن نظام «الإنقاذ» في السودان اعتدى على استقلال القضاء لا سيما في الفترة التي أطلق عليها الشرعية الثورية. في تلك الفترة أحيل عدد كبير من أكفأ القضاة للتقاعد دون وجه حق. واستقال عدد كبير من القضاة احتجاجا، وجري تعيين قضاة من أعلى السلم إلى أوسطه وأدناه من قضاة ملتزمين حزبياً للجبهة الإسلامية القومية سابقاً ومن ثم للنظام القائم حالياً. تمت الإعفاءات والتعيينات بوسائل لم تراع قدسية واستقلالية القضاء.

ونتيجة لهذه الإجراءات تشرد في الآفاق عدد كبير من القضاة السودانيين المؤهلين واستقروا في أعمال بديلة داخل وخارج السودان. وفي ٢٠٠٥/١/٥م أرسل ممثلو القضاة الذين يتحدثون باسم ٤٠٠ قاض شردوا، مذكرة لرئيس الجمهورية وبعثوا لنا بصورة منها، جاء فيها بالنص: « نقول بتواضع واحترام إن استقلال القضاء كقيمة حقيقية لا يقوم فقط بإيراد النصوص المنظمة إذ لا خلاف في أن دستور ١٩٩٨م نص على استقلال الهيئة القضائية غير أنه لا يخفى على أحد أن الدستور شئ وواقع الحال شئ آخر. إن الهيئة القضائية بحالتها الراهنة غير مؤهلة للقيام بدورها المرتقب في حماية الحقوق والحريات وبسط العدل وتحقيق المساواة».

إن ممارسات نظام « الإنقاذ» نحو القضاء خلقت رأيا عاما كبيرا في السودان يؤيد هذا الاستنتاج، فلا غرو أن جاء في تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في حوادث دارفور (٢٥ يناير ٢٠٠٥م) قولها «إن النظام القضائي السوداني قد أضعف كثيرا أثناء الحقبة الماضية». لذلك أوصت اللجنة المعنية لمجلس الأمن أن يحال المتهمون بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية لا سيما ويذكر التقرير أن عددا من المتهمين

هم من أفراد غير سودانيين، كما أن من المتهمين أفرادا من المقاومة المسلحة. أساليب النظام السوداني في التعامل مع مفاوضيه هي التي خلقت رصيدا من عدم الثقة أوجب الدور الواسع للأمم المتحدة كما نصت البروتوكولات. ومجلس الأمن لتقديره أن النظام لا ينفذ ما يلتزم به بموجب ما حدث لاتفاقه مع الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٣م نقل تدخله من الفصل السادس للفصل السابع بموجب القرار ١٥٩٠. ومجلس الأمن لتقديره أن الموقعين على إجراءات السلام والحماية الإنسانية في انجمينا في أبريل ٢٠٠٤م وفي أبوجا في نوفمبر ٢٠٠٤م لا يوفون بالتزاماتهم اتخذ القرار العقابي ١٥٩١. ومجلس الأمن لقبوله ما جاء في تقرير اللجنة الدولية في أحداث دارفور قد اتخذ قرارا جديدا (١٥٩٣) لمحاكمة المتهمين بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. الشعب السوداني حريص على سيادته الوطنية التي ضيعتها سياسات النظام الحاكم، وكان معزولا تماما من كل المراحل. وهو حريص على أن ينال الجناة عقابا عادلا رادعا. ليس في موضوع المحكمة الجنائية مس بالسيادة ولكن المس بالسيادة الأخطر هو الوصاية القادمة. والمدهش حقا أن ما تقوله بروتوكلات السلام أفضل مما يقوله موقعوها.. وما تقوله الأسرة الدولية أكثر تطمينا من تلك البروتوكولات بشأن حقوق الإنسان.

# السودان: انتحار سياسي تكرسه الانتخابات

في عالم اليوم لا تستقر دولة، ما لم تحقق لمواطنيها أربعة أمور: المعيشة، الأمن، قبول المحكومين للحكام، والسيادة الوطنية.

إخفاق الدولة في تحقيق هذه الأمور يتخذ مظاهر عدة؛ فاضطراب الأمن يجبر عددا كبيرا من المواطنين على النزوح داخليا واللجوء خارجيا، والعجز عن توفير أسباب المعيشة يرتبط بالتردي الاقتصادي وتدهور الخدمات الاجتماعية، وعدم قبول أي شرعية يؤدي لتناحر هدام بين النخب ويشل الدولة المركزية ويدمر الوحدة الوطنية، ويفتح الباب واسعا للتدخلات الخارجية بأجنداتها المختلفة.

إن ما بين خمس وعشر دول العالم، بهذه المقاييس، دول متردية وكلها تقريبا في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية سيما غرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

الحالة السودانية: شرعية الحكم في السودان تقوم الآن على اتفاقية سلام نيفاشا (يناير ٢٠٠٥) وتواصل مشوار السلام باتفاقيتي أبوجا وأسمرا (مايو وأكتوبر٢٠٠٦).

اتفاقية السلام لم تحقق إجماعا وطنيا، بل استقطابا بين طرفيها وبقية القوى السياسية السودانية.

الأطراف الجنوبية المغيبة من الاتفاقية، كونت معارضة عسكرية واسعة.

قوى السياسية المدنية الشمالية المغيبة عن اتفاقية السلام كونت تحالفا سياسيا عريضا معارضا. والأطراف المسلحة في الشمال سيما دارفور حالت سقوف الاتفاقية دون الاستجابة لمطالبها.

الاتفاقية نفسها هشة للغاية والثقة بين طرفيها معدومة. لذلك تعثرت الاتفاقية ولم يبق منها إلا رسمها.

وفي مناخ احتراب في الجنوب، واحتراب في الغرب واستقطاب سياسي حول الاتفاقية، وقانون أحزاب يحرم أغلبية القوى السياسية من حقها السياسي والانتخابي. وحرب باردة بين طرفي الاتفاقية واندفاع الوطن نحو التشظي وخضوعه للتدويل بوجوه كثيرة يرفع المؤتمر الوطني الماسك مفاتيح السلطة والثروة نداء الانتخابات.

المشترك بين هذه الحالات: الجسم السياسي في الحالات الثلاث مندفع نحو انتحار سياسي إذا استمر في تفاعلاته الحالية، لأنها تفاعلات إقصائية صدامية وإذا أجريت فيه انتخابات قبل احتواء ما يعانيه من استقطاب حاد فإنها سوف تكرس الانتحار. لأن طبيعة المسائل المختلف عليها من الحدة بحيث لا تحسمها الآلية الانتخابية.

الانتخابات ليست مبارزة بالأعداد. الانتخابات آلية حضارية وعقلانية للحسم السلمي في ظل دستور متفق عليه، وإجماع وطني على الثوابت، وأمن مستتب، وحريات مكفولة، وإدارة محايدة، وتوقيت متفق عليه، لضمان قبول الأطراف المتنافسة لنتائجها.

**القوى السياسية في البلدان الثلاثة مطالبة بالآتي:**

**أولا:** إدراك الأطراف السياسية أنها لا تستطيع إلغاء الآخر.

**ثانيا:** إدراك أن الانتخابات آلية للحسم بعد الوفاق الوطني على أمور جوهرية وإلا فلا.

**ثالثا:** إدراك أن عوامل التدخل الخارجي حاضرة باستمرار ودورها يزيد بقدر حدة الخلاف الداخلي.

هذه البلدان موعودة بالتردي، والحرب الأهلية، والسيطرة الخارجية ما لم

تتحرك الإرادة الوطنية بجدية وحزم لتجنب هذا الانتحار السياسي.

الوساطات الخارجية حتى الآن عاجزة، ولا يزيد دورها على جمع أطراف النزاع.

الطرف الثالث لا يكون فاعلا إلا إذا كان محل ثقة أطراف النزاع، وكان مدركا للتفاصيل المختلف عليها وقادرا على فرض رؤية ثالثة. أو أن يكون هذا الطرف الثالث من النفوذ بحيث تخشى أطراف النزاع وعيده وتطمع في وعده. إذا لم تتوافر هذه الشروط، فإن الطرف الثالث هذا يصبح مسهلا للقاءات لا تتجاوز كثيرا النوايا الطيبة والمجاملات.

ظروف هذه الحالات الثلاث تتجه مسرعة نحو انتحار سياسي، نداء الانتخابات فيها قبل «التخلية» يكرس ولا يحول دون هذا الانتحار. إن كان في أجسامها السياسية نبض حياة، فإنها سوف تتخذ الإجراءات اللازمة للخلاص الوطني، وإن عجزت وكان في الأمة العربية والإسلامية ومنظماتها الإقليمية أو دولها استعداد لدور طرف ثالث فعال، فالنجدة واردة وإلا فـ«إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ» سورة البقرة الآية ١٥٦.

# الجديد القديم فى الوثائق المصرية بشأن السودان

في عام ١٩٥٣، نشرت الحكومة المصرية الوثائق المتعلقة بمفاوضات مصرية بريطانية بشأن السودان للفترة من ١٨٤١ إلى ١٩٥٣، وأقدم د. عادل أحمد إبراهيم على نشره هذا العام، طبعته مكتبة الشريف الأكاديمية وحققته المؤرخة السودانية الشهيرة د. فدوى عبد الرحمن على طه، إنه جهد سوداني مقدر في نشر وثائق مصرية قيمة.

الوثائق تقص المراحل التسع، التي مرت بها العلاقات المصرية البريطانية في أمر السودان وهي:

١. مرحلة الغزو ١٨٩٩ وفيها مصر نفسها خاضعة لبريطانيا. وأملت عليها اتفاقية ١٨٩٩، التي أسست حكما ثنائيا على السودان، ثنائيا اسما وبريطانيا فعلا.

٢. الحركة الوطنية في مصر خاضت ثورة ١٩١٩، وأثمر الكفاح السياسي دستور ١٩٢٣ المؤسس لاستقلال مصر وللديمقراطية فيها. في هذه المرحلة اشتد التناقض بين مصر وبريطانيا بشأن السودان، واستغلت بريطانيا حادث اغتيال حاكم السودان العام «استاك» في القاهرة، لتفرض على مصر تصفية وجودها السياسي والعسكري في السودان.

٣. المرحلة الثالثة شهدت حدة النزاعات الأوروبية التي سبقت الحرب

الأطلسية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) وفي هذه المرحلة زادت أهمية مصر لمصالح الإمبراطورية البريطانية، فانطلقت المحادثات بين بريطانيا ومصر حول الدفاع والسودان. وكانت النتيجة معاهدة ١٩٣٦، التي أعادت الوجود المصري في السودان، كما كان قبل عام ١٩٢٤.

أثناء الحرب نفسها طغت اعتبارات القتال، وفرض على مصر التحالف مع بريطانيا، وسخرت إمكاناتها لأغراض الحلفاء الحربية، ولم تجر مفاوضات بشأن السودان.

٤. بعد الحرب بدأ التفاوض، ولأسباب متعلقة بموقف مصر أثناء الحرب ومستجدات الدفاع مالت بريطانيا لإرضاء مصر، فأدى ذلك لإبرام بروتوكول صدقي بيفن في عام ١٩٤٦. هذا البروتوكول نص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، على أن تكون أهدافها تحقيق الرفاهية للسودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم للحكم الذاتي.

٥. وبعد معاهدة ١٩٣٦ مباشرة، تم في السودان تكوين مؤتمر الخريجين العام ١٩٣٨. هذا المؤتمر عبر عن مولد الشعور الوطني الحديث في السودان، الذي جسدته مذكرة المؤتمر للحاكم العام ١٩٤٢، وفيها طالبوا بحق تقرير المصير، ثم تلا ذلك تكوين الأحزاب السياسية ١٩٤٥، ونتيجة لهذه التطورات برمج الحكم البريطاني في السودان لقيام مجلس استشاري، ثم جمعية تشريعية. هذه لم ترض عنها مصر وانتقدتها واعتبرتها خطرا على مصالحها، لذلك قدمت مصر شكوى لمجلس الأمن في ١٩٤٧ مطالبة بإنهاء الوضع الإداري القائم في السودان. لكن مجلس الأمن، وفي مناخ إعلان الأطلنطي، الذي أعلن حق تقرير المصير للشعوب، لم يستجب للطلب المصري، وربط مستقبل السودان بمشيئة الشعب السوداني.

٦. دواعي الحرب الباردة، والضغط الأمريكي على بريطانيا للاتفاق مع مصر، أدى لاستئناف المفاوضات المصرية البريطانية بشأن الدفاع وبشأن السودان. محادثات استمرت حتى ١٩٥١ من دون تقدم.

٧. حكومة الوفد المنتخبة ١٩٥١، ضاقت ذرعا بالموقف البريطاني، لذلك قررت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وتصفية الحكم الثنائي في السودان، وإصدار

مراسيم لحكم السودان تحت التاج المصري. هذه الإجراءات واجهت رفضا رسميا وسياسيا في السودان.

٨. الثورة المصرية في عام ١٩٥٢ اتخذت نهجا مختلفا في التعامل مع الملف السوداني، واصلت تفاوضا مع حزب الأمة، بداه نجيب الهلالي، ولكنه وصل لطريق مسدود حول قضية السيادة. وفي ١٩٥٢/١٠/٢٣ أبرمت الحكومة المصرية اتفاقا مع حزب الأمة، ثم في ١٩٥٢/١١/١ اتفاقا مع الأحزاب الاتحادية، ثم في نهاية العام اتفاقا مع فصائل جنوبية، ثم عززت الحكومة المصرية موقفها بإبرام اتفاق مع جميع الأحزاب السودانية في ١٩٥٣/١/١٠، في هذه المرحلة أثمرت المفاوضات المصرية البريطانية، لأنها خلت من عقبة الإصرار المصري على السيادة على السودان، ولأن المفاوض المصري تفوق على البريطاني، لأنه جرده من كرت الاحتجاج برأي الشعب السوداني. هذه الوثائق تقول إن البريطانيين فرضوا رؤاهم في السودان على المصريين، ولم يبدوا بعض المرونة إلا في ١٩٣٦، و١٩٤٦، ١٩٥٢، لأسباب متعلقة بالدفاع عن الشرق الأوسط وضرورة الاتفاق مع مصر. الوثائق تدل على مدى ظلم بريطانيا لمصر. ولكن المفاوض المصري ظلم نفسه لأنه اعتبر القضية محصورة بينه وبين بريطانيا، من دون اعتبار للخصوصية السودانية ولرأي الشعب السوداني. هذا الخلل مكن بريطانيا من أن تواصل ظلمها لمصر وأن تتخندق وراء الحديث عن المصالح السودانية، بصورة أجهضت كل المفاوضات قبل عام ١٩٥٢.

لا شك في أن السياسة البريطانية نحو مصر والسودان استعمارية.

الإدارة البريطانية في السودان بالمقارنة بأداء الحكم التركي/ المصري السابق في السودان، وبالمقارنة بالحكم البريطاني نفسه في بقية المستعمرات، نجحت في بناء دولة حديثة في السودان، وتعليم حديث، وخدمة مدنية مؤهلة، وقوات نظامية منضبطة، واقتصاد مجد. لكن الاستعمار البريطاني ارتكب خطأين تاريخيين في السودان.

**الأول**: إدارة التباين الثقافي والاثني في السودان بصورة عمقت الفواصل وأعطتها صفات جديدة فبذرت بذرة الحرب الأهلية.

**الثاني**: دق إسفين في العلاقات المصرية السودانية، وتعزيز المخاوف المصرية عن خطر آت من السودان.

صحيح أن مصر وجزءا من شمال السودان كانا دولة واحدة في مرحلة تاريخية معلومة، حكمها فراعنة مصريون وآخرون سودانيون، مثل بعنخي وترهاقا، ولكن هذه الفترة أعقبتها فترات أطول ازدهرت فيها حضارات سودانية أهمها:

١. الحضارة الكوشية وعاصمتها كرمة.

٢. الحضارة المروية وعاصمتها نبتة ثم مروي (١٤٠٠-٢٤٠٠ق م).

٣.نوباتيا والمقرة وعلوة وهي ممالك نوبية سودانية مسيحية.

الممالك الإسلامية العربية الأفريقية السودانية الخمس: الفور- الفونج- تقلي- المسبعات- الكنوز.

هذه الحضارات أسست لخصوصية سودانية استمرت آلاف السنين وقاومت كل الغزاة، الذين غزوا مصر أن يخضعوها لهم.

هذه الخصوصية السودانية قصمها غزو ١٨٢١. ولكن المهدية طوت ذلك الغزو واستأنفت الخصوصية السودانية بأبعاد جديدة ومرجعية إسلامية، في تسلسل جعل أم درمان وريثة كرمة، ومروي، والمقرة، وعلوة، والممالك الإسلامية.

المفاوض المصري، كما تظهر الوثائق، لم يعر هذه الخصوصية أية أهمية وجعل مرجعيته ١٨٢١.

أما الدور السوداني فيما حدث، فقد سطعت عليه أضواء جديدة، الأستاذ حسن أحمد إبراهيم، المؤرخ السوداني المدقق أظهر في كتابه عن تلك الفترة كيف أن الإمام عبد الرحمن ومن بعده حزب الأمة ناور ليحقق مصلحة استراتيجية وطنية.

والوثائق تقول كيف أن حزب الأمة والحركة الاستقلالية كانا الحاضر الغائب في المفاوضات المصرية البريطانية، وأنهما هما اللذان أجهضا بروتوكول صدقي/ بيفن، كما أجهضا الاحتكام لمجلس الأمن فقررا أن مصير البلاد بيد أهلها، وأنهما أجهضا التدابير البريطانية في السودان، عندما مررا

قرار الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية، رغم أنف الإدارة البريطانية، فصار القرار أساسا لدستور المرحلة الانتقالية، كما أنهما هما اللذان تلقفا الموقف المصري بعد الثورة ودفعاه نحو الاعتراف بأن مصير السودان للسودانيين. يحمد للثورة المصرية أن قيادتها تنبهت للخصوصية السودانية والمطلب الشعبي وتجاوبت معه، فاستطاعت أن تهزم المفاوض البريطاني في ميدانه.

وقد شهد الإمام عبد الرحمن بأن الحركة الاتحادية بموقفها المتشدد ساعدت العناصر الوطنية في الدفع بمطالبها داخل الجمعية التشريعية.

وبعد جلاء البريطانيين ساقت الخصوصية السودانية الحكومة الاتحادية نحو مطلب الاستقلال، وجاء ظرف تاريخي فجر الموقف. وروى محسن محمد، الكاتب المصري أن الرئيس الأزهري قال للرئيس عبد الناصر، إن إبعاد الرئيس محمد نجيب كان له أثره في تحولهم نحو الاستقلال. معنى صاغه الشاعر أحمد محمد صالح:

إذا كان مثلك يا نجيب فما هو الضمان بأن لا نهون ونهضم؟

وقال نجيب نفسه في مذكراته: كان قرار تنحيتي، في الوقت نفسه، هو قرار الانفصال. أما أنا فأقول إن عدم اعتبار حكومة الثورة المصرية للخصوصية السودانية في التعامل مع حكومة الأزهري المنتخبة هو سبب القطيعة.

الدرس المستفاد أن هنالك سودانا وارث محملات حضارية متعدد الثقافات والجهويات تعددا يلزمه بنهج حضاري واسع لاستيعاب هذا التنوع في وحدة توازن وعدالة. هذا السودان تربطه بمصر في أفريقيا، وفي حوض النيل، وفي حوض البحر الأحمر، وفي فضاءات إسلامية وعربية وأفريقية روابط مصيرية يرجى أن يكتشف الشعبان علاقة ناجعة للتعبير عنها.

تلك العلاقة ينبغي أن تنطلق من عوامل جيوسياسية وتطلعات مصالح مشتركة مستقبلية متحررة تماما من حملة الباشا في ١٨٢١.

# ليسوا سواء: نجدة دارفور المأمولة وغزوة لبنان المخذولة

المؤتمر الوطني السوداني وسدنته يحاولون جهد أنفسهم عقد مقارنة بين العدوان الإسرائيلي الأخرق على لبنان والدور المنشود للأمم المتحدة في دارفور:

ألا فقولوا هذا كلام له خبيئٌ معناه ليست لنا عقول!.

**غزو لبنان:**

لبنان وطن تحتل إسرائيل بعض أرضه ونتيجة لسجالات حربية تكونت مقاومة وطنية وإسلامية في لبنان للاحتلال، وتكون حزب **الله** كرافد قيادي للمقاومة في ١٩٨٢م بعد اجتياح إسرائيل للبنان. وأجليت إسرائيل من أرض لبنان إلا عن مزارع شبعا. وصارت الحدود اللبنانية في الجنوب والإسرائيلية في الشمال مكان توتر مستمر ومناوشات. أسر الطرفان عناصر بعضهما الآخر، وتبادلا أربع مرات الأسرى والجثث. وعقب اقتتال حدودي في يوليو الماضي أسر حزب **الله** جنديين إسرائيليين، وكان من الممكن أن تندرج الحادثة في نمط المساجلات الماضية. ولكن المناخ الإقليمي والدولي هذه المرة كان مختلفا. رأت إسرائيل بدعم أمريكي أن حزب **الله** يمثل تيارا لبنانيا مختلفا عليه داخل لبنان، وأنه يمثل تطلعا شيعيا في منطقة صار بعض قادة أهل السنة يتخوفون مما

سموه «الهلال الشيعي» وأن حزب الله مع سوريا وإيران يمثلون تحالفا إقليميا مهددا لإسرائيل ولدول أخرى في المنطقة وللمصالح الأمريكية. لذلك أقدمت إسرائيل بدعم أمريكي كامل مالا، وسلاحا، وتوافقا سياسيا، وتغطية إعلامية ودبلوماسية، على تصعيد المواجهة مع حزب الله بصورة كاسحة هجرت أهل الجنوب، ودمرت البنية التحتية في بيروت، وروعت الشعب اللبناني بصورة غير مسبوقة. وكان الهدف واضحا: تحميل حزب الله مسئولية ماحدث وعزله داخل لبنان، ونيل تأييد الدول السنية لضرب ركن من أركان الهلال الشيعي وتدمير أحد عناصر «محور الشر».

حزب الله فاجأ المعتدين ببسالة المقاومة والتصدي للعدوان الإسرائيلي بصورة حرمت القوات المسلحة الإسرائيلية من تحقيق أهدافها العسكرية. بل أظهرتها كالثور في مستودع الخزف: آلة مدمرة دون أهداف استراتيجية. أما من الناحية السياسية فإن الشعب اللبناني اصطف في موقف وحدة وطنية رائعة. كما اصطفت الشعوب العربية والإسلامية وراء المقاومة بشقيها الفلسطيني واللبناني. العجز العسكري الإسرائيلي صحبته هزيمة سياسية ودبلوماسية كاسحة لها ولحليفها الأمريكي. وصارا يتحدثان عن وقف العدائيات ويقبلان بمطالب أقل مما كانا عليه سابقا. ولا يرجى أن يقبل لبنان إلا وقف لإطلاق النار مصحوبا بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان ومن مزارع شبعا، وعودة النازحين من الجنوب لوطنهم، وتبادل الأسرى. ويمكن أن يكون للأمم المتحدة بعد ذلك وجود بموافقة أطراف النزاع لمراقبة الحدود.

**نجدة دارفور :**

الموقف في دارفور مختلف جدا. نشأ نزاع داخلي بين الحكومة السودانية وقوى سياسية مسلحة. استعانت الحكومة بقوات غير نظامية سلحتها ومولتها وتحالفت معها واستغلت في سبيل ذلك تباينا إثنيا محليا. قوات الحكومة السودانية والقوات غير النظامية المتحالفة معها ارتكبوا تجاوزات كبيرة مما خلق مأساة إنسانية أجبرت مليوني شخص على النزوح من قراهم والعيش في معسكرات بالقرب من مدن دارفور الكبيرة أو إلى اللجوء خارج الوطن. وفي شهر

يوينو ٢٠٠٤م زار السيد كوفي عنان الخرطوم ودارفور وفي نهاية رحلته أبرم اتفاقا مع الحكومة السودانية من أربعة بنود: حماية المدنيين، عودة النازحين، حماية الإغاثات الإنسانية، نزع سلاح مليشيات الحكومة غير النظامية. هذا الاتفاق لم ينفذ. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٤م صار مجلس الأمن يستعرض تقريرا شهريا بشأن دارفور.

وأثناء عام ٢٠٠٤ عقدت ثلاث اتفاقيات بين حكومة السودان وأحزاب دارفور المسلحة في انجمينا وأديس أبابا، وأبوجا. هذه الاتفاقيات دارت حول الالتزام بوقف إطلاق النار وحماية الإغاثات الإنسانية، وحماية المدنين، ونزع سلاح القوات غير النظامية. مراقبة هذه المهام احتاجت لطرف ثالث لذلك اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ١٥٥٦ وبموجبه أوكلت هذه المهام لقوات الاتحاد الأفريقي. وجدت القوات الأفريقية أن الأطراف التي أبرمت اتفاقيات وقف إطلاق النار والمهام الأخرى لا تلتزم بها لذلك اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ١٥٩١ في مارس ٢٠٠٥ لمعاقبة ما يرتكب من تجاوزات.

وفي سبتمبر ٢٠٠٤م بحث مجلس الأمن اتهاما لحكومة السودان بارتكاب جرائم إبادة جماعية في دارفور وكون لجنة تقصي حقائق. كانت اللجنة مكونة من عناصر مؤهلة ومحايدة ورفعت تقريرها الذي بموجبه أدين النظام السوداني بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأحيل عدد من قادته وقادة الاحزاب المسلحة للمحكمة الجنائية الدولية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ في مارس ٢٠٠٥.

قوات الاتحاد الأفريقي لم تكن قادرة على القيام بالمهام الموكلة لها. وأعلن مجلس السلم والأمن الأفريقي ذلك وقرر إحالة هذه المهام لقوات دولية لا سيما بعد أن أضافت اتفاقية أبوجا المبرمة في مايو ٢٠٠٦ مهام رقابية وإجراءات إضافية، لذلك اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ١٦٧٩ بإجماع أصوات أعضائه لتحويل مهام القوات الأفريقية والمهام المضافة بموجب اتفاقية أبوجا للقوات الدولية.

الطريقة التي تم بها إبرام اتفاق أبوجا في مايو ٢٠٠٦ أدت إلى نزاعات حادة داخل الاحزاب المسلحة وفيما بينها. إعطاء الفصيل الذي وقع على

اتفاقية أبوجا جميع الوظائف المخصصة للأحزاب المسلحة كلها زاد من حدة الاختلافات بين الفصائل المختلفة، وأقام شرخا بين المؤتمر الوطني الحزب الحاكم وبين الفصائل الدارفورية التي تحالفت معه في الماضي، وكانت نتيجة هذا كله أن الحالة الأمنية في ولايات دارفور زادت سوءا. زادت الأعداد في معسكرات النازحين، وتعرض عمال الإغاثات للقتل فمات منهم في الأسبوعين الماضيين عدد يفوق من ماتوا في العامين الماضيين، وتعرضت سياراتهم للخطف وقرر عدد كبير منهم الانسحاب من المنطقة.

الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور والتوتر الحدودي بين دارفور وتشاد زادت سوءا. وبما أن الحكومة السودانية لا تستطيع القيام بمهام مراقبة وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وغيرها من المهام المذكورة مما أدى لتكليف القوات الأفريقية بها. وبما أن هذه الأخيرة عجزت عن المهام وأعلنت عن عجزها فلم يبق إلا خياران: تسليم دارفور للفوضى الأمنية، والمجاعات والاقتتال بالوكالة عبر الحدود أي تسليم دارفور لدمار كامل محقق أو الاستعانة بقوات دولية قادرة عددا وعتادا على حفظ الأمن وحماية الإغاثات ومراقبة الحدود.

القيام بهذه المهام واجب يفرضه ميثاق الأمم المتحدة عليها وقد أجمع أعضاء مجلس الأمن على ذلك حين اتخذ القرار١٦٧٩ في مايو ٢٠٠٦. قرار الأمم المتحدة هذا أيده الاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، وأيدته القوى السياسية والمدنية السودانية لدى اجتماعها مع مجلس الأمن في الخرطوم وأيده النازحون من أهل دارفور وأيده الشركاء في حكومة الوحدة الوطنية. لم يعارضه إلا أهل المؤتمر الوطني وهؤلاء شهادتهم مجروحة لأنهم تحت طائلة التجريم الدولي بموجب القرار رقم ١٥٩٣. وادعوا أن في القرار ١٦٧٩ تعديا على السيادة الوطنية. السودان عضو في الأمم المتحدة شارك في مهام مماثلة تنفيذا لميثاق الأمم المتحدة وليس في ذلك شبهة غزو أو استعمار. وللأمم المتحدة وجود كبير في كثير من أنحاء السودان الآن فما الغرابة في أن يكون لها دور في دارفور لا سيما مع الحاجة الماسة لذلك؟ نعم هنالك دول ذات أجندات مشبوهة ينبغي تجنب مشاركتها في القوات المعنية. ولكن في آسيا دول كالهند وباكستان، وفي أفريقيا دول كجنوب أفريقيا والسنغال، وفي أوربا

دول كالسويد والنرويج وغيرها يمكن أن تقوم بالواجب دون حرج. وإن دور الأمم المتحدة في دارفور يوجبه أمن وسلامة وإغاثة إنسان دارفور وما بين هذا الدور المؤيد وطنيا، وإقليميا، ودوليا، والدور الإسرائيلي الأمريكي في لبنان بعد المشرقين.

إن استدعاء قوات دولية للحالة الدارفورية أمر يوجبه ميثاق الأمم المتحدة لا يبطل إلزامية هذا الواجب تقصير الأمم المتحدة عن القيام به بسبب اعتراض أحد أصحاب حق النقض عليه في ظروف أخرى.

أما في الشريعة الإسلامية فحفظ النفس الإنسانية مقدم حتى على تطبيق أحكام الشريعة. وأحكام الشريعة نفسها تتقدم عليها مقاصدها: درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وارتكاب أخف الضررين، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والضرورات تبيح المخطوطات وهلم جرا.

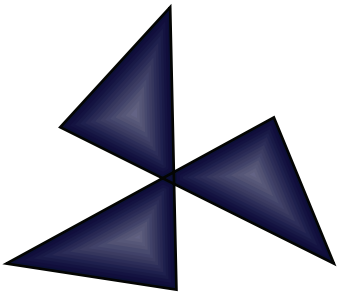

## الفصل الرابع

# تأملات ختامية: محاضرات وبيانات صحفية

# المشروع الإصلاحي فى السودان وانعكاسه على الأزمة

أعتقد أن الحالة السودانية هي مرجعية في بيان أن الغلو يفسد الإصلاح ويحقق عكس مقاصده.

في عام ١٩٨٩، كان السودان تحكمه حكومة منتخبة، يدعمها ٨٠ بالمائة من نواب الشعب المنتخبين. وكانت الجبهة القومية الإسلامية معارضة ويدعمها ٢٠ بالمائة من النواب. وكانت ملفات الإصلاح الوطني في ذلك الوقت هي ملفات:

أولا: السلام، وبعد تداول بين الحكومة ومن كان يحمل السلاح ضدها، كان هناك وقف لإطلاق النار متفق عليه ومستمر، واستعداد لعقد مؤتمر قومي دستوري في ١٩٨٩/٩/١٨. وذلك المؤتمر كان متوقعا أن يبرم اتفاقية سلام ليس فيها عنصر أجنبي، وليس فيها مبدأ حق تقرير المصير للجنوب. أي اتفاقية سلام تخلو من أهم خطرين صحبا اتفاقية السلام الحالية، وهما هيمنة العنصر الأجنبي، وإعطاء حق تقرير المصير للجنوب، الذي يعني الانفصال. وكانت الحرب في ذلك الوقت محصورة بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

لم تكن هناك الجبهات الحالية التي سأتحدث عنها لاحقا، وهي جبهات عديدة جدا في الشرق والغرب وفي الشمال.

كان مشروع الإصلاح يقوم على السلام، وهذه معالمه.

كانت هناك طبعا برامج التنمية، وكانت خاضعة لبرنامج تنموي مدعوم دوليا، باستثناء الولايات المتحدة. وكان البرنامج مدعوما قوميا من خلال مشاركة الحكومة والمعارضة في مؤتمر تنموي قومي أقره. وكان برنامج إصلاح تنموي يستقطب جميع القوى السياسية السودانية.. معارضة وحاكمة، وكان يحظى بتأييد دولي ملموس باستثناء الولايات المتحدة، التي كانت تتخذ موقفا سلبيا من الديمقراطية السودانية لأسباب متعلقة بأننا أوقفنا التعاون الذي كان بين الولايات المتحدة وبين السودان في عهد جعفر نميري، والذي كان من نتائجه تهجير يهود الفلاشا من إثيوبيا لإسرائيل عبر السودان. وكان من نتائج ذلك التعاون في ذلك الوقت تقديم السودان تسهيلات للولايات المتحدة في البحر الأحمر كي تقوم بعمليات تنصت، وكذلك الاشتراك مع قوات أمريكية في مناورات ما كان يسمى بالنجم الساطع. كل هذا أوقفناه، وكذلك كنا على علاقة صداقة مع ليبيا ومع إيران الدولتين اللتين كانت أمريكا تعتبرهما من بين الدول المارقة، لا يجوز إقامة أية علاقة معهما.

لهذه الأسباب بالذات كانت الولايات المتحدة تتخذ موقفا سلبيا من الديمقراطية في السودان، لكنها أيضا لم تستطع أن تقنع به الاتحاد الأوروبي، واليابان أو كندا.. إلخ.. وهذه كلها دول كانت تدعم التنمية الاقتصادية في السودان.

**ثانيا**: التنمية، في ذلك الوقت كانت هناك مشكلة تتعلق بالنفط. السودان اكتشف فيه نفط على يدي شركة شيفرون الأمريكية. لكن عندما استهدفت حركة التمرد بقيادة جون قرنق عمال الشركة الأمريكية، أوقفت عملياتها في السودان، وجمدتها. وكان لديها بالطبع أسباب أخرى، إذ كان سعر النفط متدنيا في ذلك الوقت، فوجدوا أن الأفضل لهم هو حفظ نفط السودان في جوف الأرض ريثما يستغلونه في ظروف أفضل.

ومن جهتنا كحكومة، تفاوضنا معهم منطلقين من التأكيد على ضرورة استغلال هذا النفط، ثم اتفقنا معهم على إلغاء الامتياز الممنوح لهم إن لم يستغلوا هذا النفط خلال سنتين، ويحق للحكومة السودانية في هذه الحالة أن تبحث عن مستغل آخر للنفط السوداني. وكان ذلك سنة ١٩٨٩.. السنة ذاتها التي أسقطت فيها الحكومة الديمقراطية بانقلاب عسكري، واستطاعت الحكومة الانقلابية

استنادا إلى هذا الاتفاق، أن تلزم شركة شيفرون بتنفيذ الاتفاق وأن تبحث عمن يستغل هذا النفط، وأمكن إيجاد مستغلين آسيويين من ماليزيا والصين.

**ثالثا**: الأسلمة، باعتبار أن القوى السياسية السودانية في الغالب ليست علمانية، وإنما لديها التزام إسلامي. ولذلك اتفق أننا جميعا.. نحن والجبهة القومية الإسلامية والاتحاديين أن نعد مشروعا لأسلمة السودان، بالاتفاق فيما بيننا.. أي تطبيق الشريعة وفقا لرؤية مشتركة بين جميع القوى السياسية السودانية.

إلى ذلك، كانت علاقة السودان جيدة مع العالم كله.

هذه هي بنود المشروع الإصلاحي في السودان في ذلك الوقت.

**قفزة الغلو :**

عندما قرر الانقلابيون الإطاحة بالديمقراطية، قرروا الآتي ابتداء ببرنامج الغلو.

قرروا تطبيقا فوريا للشريعة، وتقديم عرض سلام من جانب واحد للجنوبيين، إن لم يقبلوه تتم محاربتهم جهادا إلى أن يرضخوا ويطبق عليهم مشروع السلام من جانب واحد. كانت تلك قفزة التطرف والغلو التي أتت بنتائج عكسية.

في العلاقات الخارجية قرروا بعد أن حسموا هوية السودان الإسلامية في الداخل، نشر الإسلام في الدول المجاورة. وهذا استعدى هذه الدول، واستقطبها ضد النظام الانقلابي.

ثم عقدوا ما أسموه المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي ليجمع كل الذين يريدون تغيير نظم الحكم في بلدانهم.. أي أنهم ساروا على قاعدة رؤية ستالين، ولكن برؤية إسلامية بدلا من الماركسية.

وقد صحبت هذا العمل دعاية هائلة جدا.. «روسيا، أمريكا قد دنا عذابها.. على إن لاقيتها ضرابها»، وأناشيد من هذا النوع، يضاف إليها شعار سنرفع الأذان في الفاتيكان..!

نتيجة هذه العنتريات، حدث استقطاب حاد في الشمال بين هذا الحزب وبقية المسلمين، واستقطاب حاد جنوبي، باعتبار أنه صار هناك عنصر ديني، وهذا جعل المسيحيين في السودان يستنجدون بالمسيح، ويقومون بحركات

كبيرة جدا استنجادا بالعالم الخارجي. وهذا خلق لوبيات عالمية كثيرة جدا، ومضادة للنظام. خلق استقطابا داخليا في الشمال، واستقطابا حادا بين الشمال والجنوب، واستقطابا حادا إقليميا، وآخر دوليا.

إزاء ذلك بدأ النظام يتراجع أمام هذا الحصار اعتبارا من عام ١٩٩٧، وكانت قمة التراجع في اتفاقية نيفاشا كانون ثاني/يناير ٢٠٠٥ السلام في الجنوب، وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بوساطة كينية، ورافعة أمريكية. وحراسة دولية. وكل الذين عملوا في التوسط وغيره هم إما من دول جنوب الصحراء الإفريقية، أو دول غربية.. أي أنه لم يكن هناك في هذه الوساطات أي وجود عربي أو إسلامي على الإطلاق.

الحراسة الدولية تجلت بالقرار ١٥٩٠ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي يقضي بأن تأتي الأمم المتحدة بعشرة آلاف جندي لتحرس الاتفاق في السودان.

**قضية دارفور :**

ثم نشأت بعد ذلك مشكلة دارفور، وملخصها ببساطة شديدة أنه كان هناك توتر في العلاقة بين قبائل عربية رعوية نزحت إلى جنوب وغرب ووسط دارفور لأنها أصيبت بالجفاف. وكانت تسكن المناطق التي وفدوا إليها قبائل إفريقية، تعمل بالفلاحة. فنشأ احتكاك أدى إلى تشكيل قوات الجنجويد من قبل القبائل العربية، وهي عبارة عن عصابات أخذت اسمها من «الجن». ورجل الجنجويد هو الذي يركب حصانا ويحمل بندقية E 3.

عندما بدأ الجنجويد هجماتهم على أبناء القبائل المستقرة، بدأت هذه القبائل تشعر بأن الحكومة لم تقم لنجدتهم وحمايتهم من هؤلاء. ولذلك، شكل أبناء القبائل الإفريقية ميليشيات، انطلاقا من تقدير يرى أن عدوهم هو الدولة نفسها وليس فقط القبائل الرعوية. ولذلك، شكلوا أحزابا سياسية مسلحة.. حزب حركة تحرير السودان، حزب العدالة والمساواة.. إلخ.. وهذا يرسم معالم الصراع الذي نشأ في دارفور.

في بداية الأمر، استخفت الحكومة السودانية بهذا النزاع، ورأت أن تلقن هؤلاء درسا، لكي تعلي من شأن هيبة الدولة، فقررت هذه الأحزاب المسلحة أن

تلقن بدورها الحكومة درسا. ولذلك، قامت بعملية دراماتيكية، فاحتلت مطار الفاشر (عاصمة دارفور) ما جعل الحكومة السودانية تتصرف بعصبية شديدة جدا، ونادت القبائل التي تقف معها لتحارب هذه الأحزاب وتهزمها. فلبت بعض القبائل العربية النداء، وشكلت ميليشيات تعاونت مع الحكومة.

الخطة التي رسمت وضعت في اعتبارها أنه ربما كانت بين هذه القبائل وبين أبنائها الذين حملوا السلاح ضد الدولة علاقات، ولذلك يجب تهديدها وتخويفها لكي لا تفعل.. مما أدى إلى شن هجمات غير نظامية على قرى هذه القبائل، وهذا خلق مشكلة إنسانية فظيعة، لأن هؤلاء هاجروا من قراهم، وشكلوا جماعات نزوح داخل السودان وخارجه، وبينوا أن قراهم حرقت ونساءهم اغتصبت. وقد حدث هذا فعلا، لأن القوات التي قامت بهذا العمل كانت قوات غير نظامية. وأدى هذا إلى الشعور بوجود مأساة إنسانية هي التي لفتت نظر العالم، وخلقت أولوية لقضية دارفور عن كل قضايا السودان الأخرى.

نتيجة لأزمة دارفور، دول الشأن السوداني بأكثر مما نص عليه القرار ١٥٩٠ الخاص بحراسة اتفاقية السلام في الجنوب، وصدر ١٦ قرارا آخر عن مجلس الأمن، مع أن السودان طوال سنوات استقلاله اعتبارا من عام ١٩٥٦ لم يصدر بحقه ولو قرار دولي واحد..! منها القرارات ١٥٩١، ١٥٩٣، ١٦٩٧، وهذه كلها قرارات خطيرة جدا هدفها فرض التدويل على السودان.

وخلقت اتفاقية الجنوب سابقة جعلت جهات كثيرة جدا في دارفور وشرق السودان وغيرهما تطالب بالمعاملة بالمثل.. مثلما أعطي الجنوب نصيبه من السلطة والثروة بحسب وزنه السكاني، يجب فعل ذلك بالنسبة للمناطق الأخرى. وهذا كما يقول المثل السوداني «فتح صندوق بندورة» من المطالب المختلفة والمتضاربة. وصحب هذا انتشار كبير جدا للميليشيات.

الجنوب وحده يوجد فيه ٣٤ ميليشيا مسلحة، غير الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأصبح يوجد ميليشيات كثيرة جدا أدت بالوضع في السودان لأن يعاني من التمزق والتدويل. والنتيجة أن الإصلاح الذي كان موجودا في السودان، وتعرض لمشروع الغلو هذا، تحول إلى نتائج عكسية بفضل الغلو، فيما يتعلق بالسلام، وبالاستقرار في السودان.

**نتائج الغلو :**

ضربت السودان مثلا على كيف أن التطرف يؤثر سلبا على مشروع الإصلاح. وأعتقد أن هذا النموذج يمكن أن يعمم على مختلف المشروعات الإصلاحية الأخرى، من حيث إن التطرف والغلو يأتي بنتائج عكسية، فيما يتعلق بمشروعات الإصلاح في المنطقة..

الغلو مكن من تركيز اليمين الأمريكي، وفي البلدان العربية مكن الغلو والتطرف الأنظمة العربية من التنصل من مشاريع الإصلاح تحت شعار التفرغ لمواجهة الغلاة، الذي حصل على الأولوية.

والتجربة السودانية مهمة جدا لإظهار كيف أن الغلو أدى إلى إجهاض الإصلاح، وحقق نتائج عكسية. وأعتقد أن هذا الموضوع هو الآن من الأهمية بمكان، لأن الحالة السودانية تظهر أثر الغلو السلبي على الإصلاح، وخلق الظروف التي نراها اليوم، حيث تعاني البلاد من خطر التمزق والتدويل بسبب هذا الغلو. وفي الأصل، فإن الأسطورة اليونانية تمثل الأثر السلبي للغلو على الإصلاح، إذ تقول إن الآلهة زودت شخصا بجناحين تم تثبيتهما على جسده بواسطة الشمع، ثم قيل له يمكنك الطيران، ولكن دون أن تتجاوز ارتفاعا معينا، لأن الشمس في هذه الحالة ستصهر الشمع، وتسقط أنت جراء انفكاك جناحيك. وهذا ما حدث.

المعنى ذاته يكمن في حديث الرسول صلى **الله** عليه وسلم «رحم **الله** امرءا عرف قدر نفسه»، لأن أصل الغلو هو أن الناس تتجاوز قدر نفسها وتبالغ في موقفها، ويأتي ذلك بنتائج عكسية.

# قراءة فى اتفاقية السلام فى السودان[1]

السودان ككثير من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط عرف مشاكل مشتركة أهمها:

– نيل الاستقلال وتأسيس الدولة الوطنية قبل النضج القومي فقامت الدولة على فسيفساء طائفية وعشائرية واسعة.

– قلة التنمية وعدم توازن ما تحقق منها واقعيا.

ولكن السودان انفرد بأمرين هما:

– احدهما قديم نسبيا: المناطق الجنوبية قفلت دون الثقافات الإسلامية والعربية السائدة في المناطق الشمالية وخلقت في المناطق الجنوبية هوية جديدة أنجليوفونية مسيحية.

– الأمر الثاني هو أن الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال حاولت محو آثار سياسة المناطق المقفولة المذكورة محاولات اختلفت في نعومتها وخشونتها. ولكنها بلغت أقصى درجات الخشونة بعد انقلاب يونيو ١٩٨٩م الذي حاول بالسلطة الانقلابية فرض هوية إسلاموية عروبية على مجتمع حافل بالتنوع الديني، والثقافي، والمذهبي، والحزبي، محاولة سميت المشروع الحضاري.

[1] محاضرة ألقيت في ندوة العالم العربي وأزمة دارفور نظمها البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية– ٢٥/١٠/٢٠٠٧م

هذا المشروع خلق استقطابات حادة داخل الشمال، وعمق الفرقة بين الشمال والجنوب بما أدخل فيها من صبغة دينية جهادية وخلق تباينا حادا بين سودان "الإنقاذ" وجيرانه، وتباينا مماثلا بين سودان "الإنقاذ" والأوساط الدولية الغربية.

هذه الاستقطابات أدت إلى عزلة نظام الخرطوم وشعوره بأن مشروعه الحضاري بات محاصرا.

قرر النظام التراجع عن مشروعه الخيالي وتقديم تنازلات بصورة تنقذ ما يمكن إنقاذه من سلطته.

النظام الانقلابي اختلف في داخله عن كيفية التراجع هل يكون بصورة إستراتيجية ترسم عبر اتفاق وطني جامع أم تكون عبر تسويات من شأنها أن تسترضي القوى المسلحة التي تؤجج الحرب الأهلية؟

اتخذ النظام النهج الثاني هذا باعتبار أنه عبر ما يبرم من اتفاق سلام سوف يكتب لنفسه عمرا جديدا بمباركة دولية.

وهو النهج الذي تشير إليه مبادئ وساطة الإيقاد لعام ١٩٩٤م.

نهج يحصر الأزمة في أنها شمالية جنوبية وبين الحكومة السودانية والحركة الشعبية وحسب!.

وهو النهج الذي يتناسب مع الطرح الأمريكي الذي أوصى به مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) في عام ٢٠٠١م أوصى بما سماه: نظامين في دولة واحدة حلا للنزاع الشمالي الجنوبي. تراجع "التوجه الحضاري" وهو الاسم الذي اختاره النظام الانقلابي للأيديولوجية الإسلاموية عبر محطات وبالقطاعي هي :

– اتفاقيتا السلام من الداخل أبرمتا في عام ١٩٩٧م مع فصائل انشقت من الحركة الشعبية ولم تعمر كثيرا لأن النظام لم يستطع الوفاء بما التزم به عبرهما.

– اتفاقية جيبوتي ١٩٩٩م التي أبرمت مع حزب الأمة وهي كذلك لم تعمر طويلا لأن حزب الأمة اشترط التحول الديمقراطي والحكم الراشد للمشاركة في السلطة.

– اتفاقية نيفاشا المبرمة في ٢٠٠٥م وسوف أتناولها تفصيلا فيما بعد.

– اتفاقية القاهرة ٢٠٠٦م وقد كانت مجرد ملحق لاتفاقية نيفاشا ولم تنفذ.

– اتفاقية أبوجا مايو ٢٠٠٦م بشأن دارفور.

– اتفاقية الشرق بشأن شرق السودان في أكتوبر ٢٠٠٦م.

هذه الاتفاقيات مع ما صحب بعضها من زخم إعلامي ودولي لم تحقق مقاصدها.

الحالة الراهنة في السودان هي نتيجة فرض رؤية حزبية أحادية فكريا وثقافيا على مجتمع متعدد الأديان والثقافات والأحزاب مما خلق استقطابات حادة. وعندما تراجع الانقلابيون عن طرحهم تراجعوا بطريقة غير منهجية فلم تحقق السلام العادل الشامل ولا التحول الديمقراطي المنشود.

فيما يلي أفصّل رؤيتي عبر سبع نقاط هي:

**النقطة الأولى**: عندما كنا في السلطة حدثت محاولات ثنائية لإبرام اتفاقية سلام شامل:

– ففي اتفاقية مارس ١٩٨٦م صدر نداء كوكادام الذي أيدناه ولكن عارضه آخرون فسعينا لتسويقه وجعله قوميا.

– وفي نوفمبر ١٩٨٨م صدرت المبادرة السودانية بين الميرغني وقرنق والتي رحبنا بها وسعينا لجعلها قومية بموافقة الآخرين، وقد كان؛ إذ دخلت جزءا من برنامج القصر الانتقالي في فبراير ١٩٨٩م.

– وبعد التآمر على الديمقراطية عملنا على توحيد القوى السياسية المدنية في التجمع الوطني الديمقراطي في عام ١٩٨٩م ثم سعينا في ضم الحركة الشعبية المسلحة للتجمع وقد كان في ١٩٩٠م وعبر خطوات محددة في نيروبي– أبريل ١٩٩٣م– وفي شقدوم– ديسمبر استطعنا نحن وآخرون من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي أن نصدر إعلان اسمرا– يونيو ١٩٩٥م للقضايا المصيرية. هذا الإعلان أكد أن أزمة السودان وطنية شاملة وليست شمالية/ جنوبية وأن حلها يكمن في إعادة بناء الوطن على أساس جديد. أساس فيه قسمة عادلة للسلطة والثروة، وفيه لا مركزية لكل أقاليم السودان، وفيه إعادة هيكلية لمؤسسات الدولة لتصير قومية، وفيه اعتماد المواطنة أساسا للحقوق الدستورية، وفيه اعتراف بالتعددية الدينية والثقافية، وفيه بالنسبة

للجنوب وحدة طوعية عبر استفتاء لتقرير المصير.

هذا هو أساس التسوية الوطنية الأمثل للسودان.

**النقطة الثانية**: أهم اتفاقية احتفى بها العالم والإعلام هي اتفاقية نيفاشا المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية السودانية في يناير ٢٠٠٥م

منذ عام ٢٠٠٥م أصدرنا دراسة وافية لهذه الاتفاقية.

– قلنا إنها بنيت على افتراض أن مشاكل السودان شمالية/ جنوبية وحسب. وهي ليست كذلك، فهناك مشاكل شمالية/ شمالية وأخرى جنوبية/ جنوبية أغفلت.

– وقلنا إنها بنيت على افتراض أن المؤتمر الوطني وحكومته يمثل كل الشمال وهذا غير صحيح. وافتراض أن الحركة الشعبية تمثل كل الجنوب. وهذا أيضا غير صحيح وان كان ادعاء تمثيل الحركة لكل الجنوب أصدق من ادعاء تمثيل المؤتمر الوطني لكل الشمال.

– وقلنا إن الاتفاقية تعاني من خمسة عيوب هيكلية هي:

١. أغفلت الاتفاقية سبع مشاكل كانت جزءا من أسباب النزاع ولم تفرد لها بروتوكولات لحل إشكالاتها. هنالك حاجة: لبروتوكول ديني– وبروتوكول ثقافي– وبروتوكول مساءلة عن تجاوزات الماضي– بروتوكول لضبط العلاقات الخارجية، وتوسيع مفهوم الثروة ليشمل أشياء أخرى مثل مياه النيل– وبروتوكول إعلامي لترشيد الإعلام في الفترة الانتقالية.

٢. اعتمدت الاتفاقية على وساطة وتحكيم الطرف الدولي الذي ركز على إبرام الاتفاقية أكثر من جدواها لذلك اقترح صياغة لبعض البنود حمالة أوجه قبلها الطرفان ولكنها بقيت بصفتها القابلة لأكثر من تفسير فكانت بمثابة تأجيل للخلاف لا حسمه. هذا ينطبق على عشرين من بنود الاتفاقية.

٣. وهنالك سبعة بنود متناقضة تناقضا تجب إزالته– مثلا النص على جعل مواثيق حقوق الإنسان الدولية جزءا من الاتفاقية والدستور، ثم حرمان الذين لا يؤيدون الاتفاقية من حقوقهم السياسية. وغير ذلك من البنود المتناقضة التي فصلناها.

٤. العيب الهيكلي الرابع هو أن الاتفاقية أبرمت بين فصلين مع أن أمرها يهم الوطن كله ويوجب أن يكون الالتزام بها قوميا وطنيا ملزما للكافة. ولكن

كيف يمكن أن تلزم أطرافا بأمر لم يشتركوا فيه؟

٥. والعيب الخامس هو أن رعاية ورقابة الاتفاقية انحصرت في جيران السودان في القرن الأفريقي وشركائهم من الدول الغربية مع تغييب تام– إلا في الشكليات – لجيران السودان من الشمال والدول العربية والإسلامية.

**النقطة الثالثة**: عندما لوحظ غياب جيران السودان شمالا اقترحنا إيجاد منبر أكثر إحاطة فتحركت ليبيا ومصر وقدمتا المبادرة المشتركة في عام ١٩٩٩م. ومع أن المبادرة المشتركة أشركت جيراننا من ناحية الشمال، ووسعت المشاركة بين السودانيين لتشمل كافة الأطراف والفصائل، إلا أنها ولدت كسيحة وماتت لأنها رفضت الاعتراف بتقرير المصير للجنوب، ولأنها أخفقت في إيجاد معادلة لمشاركة جيران السودان في القرن الأفريقي، ولأنها لم تحظ بتحضير جاد وتمويل ينافس تحضيرات وتمويل مبادرة الإيقاد.

كان المتوقع أن يكون الدور العربي الذي قادته جارتا السودان مستصحبا لإيجابيات مبادرة الإيقاد ومصححا لسلبياتها. ولكن الذي حدث هو إخفاق في استصحاب ايجابيات مبادرة الإيقاد. والإتيان بسلبيات أخرى سهلت على القوى الدولية المعارضة لها الإطاحة بها.

**النقطة الرابعة**: بنهاية المبادرة المشتركة انحسر الدور العربي في عملية السلام السودانية. ولكن مجرد المحاولة حركت مبادرة الإيقاد. وصادف أن تغير الموقف الأمريكي من موقف العداء للنظام السوداني كما كان في عهد الرئيس الأمريكي كلنتون إلى موقف التواصل معه في عهد الرئيس الأمريكي بوش. لذلك تحركت وساطة الإيقاد بفاعلية بعد عام ٢٠٠٠م واستطاعت عبر مراحل ابتداء من عام ٢٠٠٢م أن تعبر بعملية السلام محطات نحو ميشكاوس والمحطات الأخرى التي انتهت إلى توقيع البروتوكولات الستة في مطلع عام ٢٠٠٥م.

في هذه العملية صار الدور العربي هامشيا لا يتعدى حضور حفلات التوقيع وإرسال برقيات المباركة.

**النقطة الخامسة**: اتفاقية نيفاشا سميت اتفاقية السلام الشامل في وقت فيه جبهات القتال في غرب البلاد وفي شرقها ما زالت مشتعلة أي أن الاتفاقية عمدا أوهمت أن الاقتتال في السودان قد أنتهي.

لكن أسوأ ما في الاتفاقية أنها خلقت سابقة اقتسام السلطة والثروة للجنوب بنسبة السكان وهذا إجراء مقبول ولكنه خلق سابقة لمطالب الحركات الأخرى. مطالب حالت اتفاقية نيفاشا دون تحقيقها لأنها قسمت نصيب الشمال كله للمؤتمر الوطني إلا قليلا: قسم للقوى السياسية الزخرفية في الشمال، وقسمت نصيب الجنوب كله للحركة الشعبية إلا قليلا. لذلك عندما جرت مفاوضات أبوجا بين حكومة السودان ويمثلها المؤتمر الوطني، وبين حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة الدارفوريتين، وجرى الالتزام بنصوص اتفاقية نيفاشا، لم يكن بالإمكان الاستجابة لمطالب حركتي دارفور وكان عليهما القبول بقسمة ضيزى رفضوها إلا جناح منى أركو مناوي الذي قبلها بعد أن أعطي وعودا لا يمكن الوفاء بها، وبعد أن هدد بوعيد مخيف.

إن اتفاقية أبوجا كانت أكثر هشاشة من اتفاقية نيفاشا وخلقت استقطابا حادا في دارفور ومنذ توقيعها فإن الحالة الإنسانية، والأمنية، والحدودية، في دارفور زادت سوءًا.

هنالك حد أدني من المطالب لأهل دارفور بيانها:

١. كان لأهل دارفور قبل انقلاب ١٩٨٩ تمثيل في رئاسة الدولة، وكان إقليمهم موحدا، وكانت حدوده هي كما كانت عليه عام ١٩٥٦، وكانت الأراضي غير المسجلة لأفراد حواكير يديرها زعماء العشائر الستة عشر الكبرى في دارفور. المطلوب رد هذه الحقوق.

٢. السياسات القمعية والمظالم التي ارتكبت في حق أهل دارفور توجب معاقبة الجناة وتعويض الضحايا وتوفير الأمن حتى لا تتكرر هذه المآسي.

٣. الاعتراف بحق أهل دارفور في السلطة اللا مركزية على أساس يسترد ما كانوا يمارسونه قبل انقلاب ١٩٨٩م.

٤. الاعتراف بحق أهل دارفور في السلطة المركزية والثروة على أساس نسبة السكان.

٥. الاعتراف بأن مؤسسات الدولة الحالية قد فقدت قوميتها والالتزام بإعادة هيكلتها لجعلها مرآة صادقة لأهل السودان.

هذه المطالب لم تحققها اتفاقية أبوجا ولا يمكن تحقيقها إلا إذا تم إلغاء سياسات نظام الانقلاب "الإنقاذي" الذي سلبهم هذه الحقوق، وتجاوز سقوف

نيفاشا التي وضعت عوائق في سبيل الاستجابة لها.

**النقطة السادسة**: اتفاقية الشرق المبرمة في أكتوبر ٢٠٠٦م أكثر هشاشة من اتفاقية أبوجا للأسباب الآتية:

١) وقع عليها الفصيلان المكونان لجبهة الشرق، وهما الموجودان في إريتريا وتكونا ضمن مساجلة النظام السوداني والنظام الإريتري وتحالفا مع النظام الإريتري ومع أنهما يمثلان بعض عناصر الشرق إلا أنهما لا يمثلان الأحزاب السياسية، ولا مؤتمر البجة التنظيم الداخلي، ولا جبهة الشرق الديمقراطية، ولا عددا كبيرا من قبائل الشرق، ولا ولاية القضارف.

٢) اتفاقية الشرق محكومة هي الأخرى بسقوف نيفاشا، لذلك لم ترد فيها حقوق تساوي سابقة نيفاشا لذلك اعتبرت أكثرية أهل الشرق أنها لم تحقق أكثر من ١٠٪ من مطالبهم.

٣) اتفاقية الشرق تحت وصاية إريترية وتعتمد تماما على استمرار حسن النوايا الإريترية، ولكن العلاقة السودانية الإريترية محكومة بمثلث سوداني أثيوبي إريتري تتقاذفه رمال متحركة.

النقطة السابعة: إذا كان هيكل نيفاشا معيبا فإن عيوب التطبيق زادت الطين بلة. يقول المثل العربي: لكل امرئ نصيب من اسمه. لذلك كانوا يسمون أبناءهم أسماء يخيفون أعداءهم– مثلا– أسد، فهد، صعب، صقر..إلخ. اقترنت بروتوكولات السلام باسمين: ميشاكوس (البروتوكول الأول والإطاري للاتفاقية) ونيفاشا (البروتوكولات الباقية). قال تعالى «**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلاً فيه شُرَكَاء مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ**» (سورة الزمر الآية ٢٩)، متشاكسون أي متضادين لا يتفقون. أما نيفاشا، قال تعالى: «**يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ× وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ**» (سورة القارعة الآيتان ٤و٥)، أي المنفوخ الشيء المنفوش هو المنفوخ رخو الجوف، وتنفشت الهرة ازبأرت.

منذ بداية تطبيق البروتوكولات اتسم الأمر بالجدال والمغالطة والتنافر. لدى وفاة د. جون قرنق رحمه **الله** حزنت عليه الحركة الشعبية وكثيرون من أهل السودان. ولكن بعض جماعة المؤتمر الوطني عدت ذلك من نعم **الله** عليها!. واتهمت الحركة المؤتمر الوطني بأنه تعجل في إصدار قوانين خلافية مثل

قانون مشروع الجزيرة. واندفعت حرب باردة كلامية بين الطرفين يقودها كتاب أعمدة ورؤساء تحرير من صحف المؤتمر الوطني وتبلغ بها صحيفة الانتباهة مداها، وتقودها من الجانب الآخر صحف موالية للحركة الشعبية لا سيما صحيفة الستزن.

الحقيقة لم يمر شهر كامل لم يشهد نوعا من المخاشنة مثل حوادث واو– الموقف من قوات دفاع جنوب السودان– الموقف من جيش الرب– الموقف من الموقف الأمريكي.. وهلم جرا.

إن قرارات مكتب الحركة الشعبية السياسي الصادرة في ٢٠٠٧/١٠/١١م ليست إلا حلقة أخرى من المشاكسة بين الطرفين. قدمت الحركة الشعبية دستة مطالب تتعلق بالآتي: أبيي– إعادة نشر القوات– الوحدات المدمجة– إحصاء السكان– ترسيم الحدود– المصالحة الوطنية– إعادة وزراء الحركة المفصولين من ولايتي سنار والجزيرة– حقوق الإنسان والحريات الأساسية– الآليات الثنائية أي المفوضيات التي أفرغت من مضمونها– التفتيش المستفز لدور الحركة و"ميز" ضباطها– التصرف في مسائل خارجية دون تشاور كطرد الدبلوماسيين– الامتناع عن التعديل الوزاري في حقائب الحركة تعديا على صلاحيات النائب الأول. وقالت الحركة إنها تجمّد مشاركتها في الحكومة المركزية إلى حين الاستجابة لتلك المطالب.

ومع أن المواجهة هذه المرة بلغت درجة غير مسبوقة لكنها مواجهة حدثت قبل ذلك أكثر من عشر مرات، واجتمع الطرفان مرات ومرات تحت أضواء إعلامية كاشفة وأعلنوا أنهم قد تجاوزوا الخلافات ليعودوا إليها سريعا ويستأنفوا المراشقات.

ردود فعل المؤتمر الوطني تراوحت بين الاستخفاف بالموقف وإسناده لخلافات داخل الحركة أو لكيد أجنبي. أهم ما في الأمر لم يقم المؤتمر الوطني بأية دراسة موضوعية وجادة للحدث بل كان همه أن يلقي باللوم على غيره. لم يسأل نفسه لماذا كل اتفاقياته تنتهي إلى شقاق؟ ولماذا كل الذين وقعوا معه اتفاقا رموه بعدم الوفاء؟: اتفاقيات السلام من الداخل– واتفاقية جيبوتي– واتفاقه مع حركات دارفور– واتفاقه مع القاهرة– واتفاقه مع الأمين العام للأمم المتحدة–.. القائمة تضم عشر اتفاقيات رمي بالإخلال بها.

إن الحركة الشعبية حرصت على الدور الدولي في حراسة ورقابة اتفاقية السلام تجنبا لهذه الخصلة. لذلك كان أول ما فكرت فيه الحركة عندما وصل الأمر إلى ما وصل إليه إرجاع الأمر للتحكيم الدولي!.

المحكمون الدوليون سواء كانوا المحكمين الإقليميين –الإيقاد– أو الدوليين– الأمريكان– أجهل الناس بالحقائق السودانية. وحتى إذا افترضنا حسن النوايا فقد كان دورهم آية في الغفلة فقد سايروا افتراضات غبية:

• سايروا افتراض أن مشاكل السودان شمالية/جنوبية وحسب وهي أوسع من ذلك.

• سايروا افتراض أن المؤتمر الوطني يمثل الشمال وهذا غير صحيح.

• وسايروا افتراض أن الحركة الشعبية تمثل الجنوب وهو كذلك غير صحيح.

• أغفلوا تماما أن بالسودان مجتمعا سياسيا ناضجا. ومجتمعا مدنيا ناضجا. وأن إبرام أية اتفاقيات دون مشاركتهما ينخر في شرعيتها وفي جدواها.

إذا آلت المشاكل بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحكيم إقليمي أو دولي فإنها سوف تدخل في طريق مسدود وطريق غير متوازن.

أما ما تفعل الأسرة الإقليمية والدولية بملف دارفور فهو قمة العبثية والجهالة:

• اجتماع عروسة في سبتمبر ٢٠٠٧م لتوحيد رؤية الفصائل الدارفورية كان تمرينا عبثيا.

• وأكثر منه عبثية لقاء سرت في أكتوبر ٢٠٠٧م. ما معنى أن يتنادى الوسطاء الدوليون والإقليميون إلى لقاء وساطة أفريقية دولية في مدينة سرت الليبية في وقت فيه ظهر لكل ذي عينين أن اتفاقية نيفاشا التي استمر التفاوض من أجلها ثلاثة أعوام، والتي دعمتها دول الإيقاد بقيادة كينيا، ودول شركاء الإيقاد بقيادة أمريكا، والتي توافرت لها أموال الدعم لدرجة إعاشة المفاوضين في مستوى خمس نجوم وملء جيوبهم بالمصاريف الجيبية، والتي دعمتها الأمم المتحدة وصدر من أجلها القرار ١٥٩٠ الذي حشد جنودا وشرطة ومدنيين تابعين للقوات الدولية تبلغ أعدادهم أحد عشر ألف شخص.. أقول: في الوقت

الذي تتعثر هذه الاتفاقية وتترنح للسقوط تتواصل الدعوة لاجتماع سرت من أجل دارفور كأن مصير اتفاقية نيفاشا لا يؤثر في مساعي الاتفاق في دارفور أو كأن دور الحركة الشعبية في مساعي السلام في دارفور لا يؤبه له!.

ألا فقولوا!

**هذا كلام له خبئ معناه ليست لنا عقول!!**

إن مساعي السلام في دارفور سوف تتأثر إيجابا وسلبا بمصير اتفاقية نيفاشا.

• التباين الأيديولوجي وفجوة الثقة بين الطرفين، وعيوب الاتفاقية الهيكلية، وتأثير التحالفات الخارجية، تجعل الركون إلى تفاوض ثنائي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية تعلقا بالمستحيلات.

• العودة للتوسط وللتحكيم الدولي لا يجدي لثلاثة أسباب:

**الأول**: أنهم يجهلون حقائق السودان.

**الثاني**: أن التركيبة الحالية من إيقاد وشركاء الإيقاد منحازة.

**الثالث**: المعادلة الإقليمية والدولية الحالية غير متوازنة.

**النقطة الأخيرة**: عندما وقع انقلاب يونيو ١٩٨٩م كنا بصدد عقد مؤتمر قومي دستوري لإعادة النظر في خريطة بناء الوطن السوداني، وإعادة هيكلتها بصورة تحسم علاقة الدين بالدولة –والمركز بالأقاليم– وتحقق التنمية العادلة والتوزيع العادل للخدمات الاجتماعية– وتكفل الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية– وتكفل قومية مؤسسات الدولة. كان هذا الجهد سودانيا خالصا دون دور لأية جهة أجنبية إقليمية أو دولية على أن يعقد هذا المؤتمر في ١٨/٩/١٩٨٩م، على أن تتم جميع المعالجات ضمن السودان الموحد بلا حاجة لتقرير المصير.

الانقلابيون حالوا دون هذه الفرصة التاريخية وحصد السودان ما حصد نتيجة لسياساتهم من ضرورة تقرير المصير، وحركات التشظي التي عمت البلاد، والتدويل الذي خيم على البلاد.

ودارت الدائرة بحيث لا يمكن التصدي لمشاكل البلاد إلا عن طريق المؤتمر القومي الدستوري هذا. يتساءل المشفقون عن عدد المؤهلين للجلوس في هذا المؤتمر والرد واضح. إنهم: القوى السياسية التي أفرزتها انتخابات ١٩٨٦م

العامة الحرة– والقوى السياسية التي أفرزتها المقاومة المسلحة– والقوى السياسية المدنية الجديدة– ومنظمات المجتمع المدني ذات الوزن وهي فصائل يمكن الاتفاق حولها بسهولة.

السؤال الثاني المشروع: هل يبدأ هذا المؤتمر من المربع الأول؟. وأقول: ينبغي أن يعقد المؤتمر تحت إعلان مبادئ فحواه:

- ألا عودة للمربع الأول، ولا حل انفراديا.
- الالتزام باتفاقيات وقف إطلاق النار.
- الالتزام بأن هدف المؤتمر هو السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الحقيقي.
- الالتزام بما تحقق للجنوب من مصالح بيانها: اللامركزية– النصيب في السلطة– النصيب في الثروة – تقرير المصير.
- تعميم ما تحقق للجنوب من مكاسب في السلطة والثروة على جميع أنحاء السودان حسب النسبة السكانية.
- قومية مؤسسات الدولة النظامية والمدنية.
- كفالة حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية.
- إجراء انتخابات عامة حرة قبل نهاية عام ٢٠٠٩م.
- تكوين حكومة قومية لتنفيذ هذا البرنامج، وما يقرره المؤتمر القومي الدستوري في القضايا المختلفة.

على طول الفترات الماضية خاطبنا الأسرة الدولية ودول الإقليم المجاور والدول العربية لإدراك عيوب اتفاقيات السلام في السودان والعمل على احتواء سلبياتها، ولكن كانوا في الماضي يتمسكون بجدوى تلك الاتفاقيات كما هي.

ولكن الدول في الغالب مقيدة بالموانع الدبلوماسية فلم تحرك ساكنا.

في مصر بالذات حاولنا مخاطبة منظمات المجتمع المدني لتناصر الشعب السوداني في تطلعه لإيجاد مخرج عبر المؤتمر القومي الدستوري أو الملتقى الجامع. خاطبنا المجلس المصري للشئون الخارجية– والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان– ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية– ونقابة المحامين– ونقابة الصحفيين– وأسرة وادي النيل. ولكن حتى الآن لم نجد تجاوبا بالمستوى المطلوب لتعبئة الرأي العام المصري لدعم تطلعات

الشعب السوداني.

الشعب السوداني ذو حيوية كبيرة فقد أسقط نظامين عسكريين في الماضي وسوف يتحرك الآن لإيجاد مخرج لبلاده خارج نطاق سياسات النظام الحالي وخارج نطاق الاتفاقيات المعيبة.

والأسرة الدولية متحركة سيما بعد القرار ١٧٦٩ ولكن هذا القرار الذي يمكن أن ينشر قوات لصالح حماية المدنيين في دارفور لن يجدي ما لم تمهد له الإجراءات الآتية:

**أولا**: تعميم اتفاق وقف إطلاق النار ليشمل جميع الفصائل الجديدة التي لم توقع على اتفاق وقف إطلاق النار.

**ثانيا**: تغيير الولاة والمحافظين الحاليين بآخرين يساعدون على الحل ويغرسون الثقة لأن الإداريين الحاليين كانوا جزءا من المشكلة.

أقول: إن الموقف الدولي سوف يتحرك لأن تقرير السيدة سيما سمر يوم الاثنين ٢٠٠٧/١٠/٢٢م لمجلس الأمن حول تجاوزات حقوق الإنسان في السودان، وتقرير أوكامبو المتوقع لمجلس الأمن في ٢٠٠٧/١٢/٥م القادم وغيرها، ونشر قوات أوربية على الحدود بين السودان وتشاد، والإشارات المتضاربة التي تطلقها أمريكا.. هذه العوامل كلها تشكل ضغطا على النظام السوداني لإيجاد مخرج خارج نطاق سياساته المطروقة الفاشلة.

وحتى إذا استمر المؤتمر الوطني في مكابرته وعناده فإن التحرك الشعبي كفيل بالضغط في اتجاه الاستجابة للمطالب الوطنية المشروعة. المهم أن يجد التحرك الشعبي السوداني تأييدا عربيا- إفريقيا- دوليا، كما هو متوقع، فإذا بادرت قوى المجتمع السياسي والمدني في مصر بدعم التطلعات الوطنية السودانية فإن ذلك سوف يساهم على الأقل في خلق رأي عام دولي مساند للتحركات الشعبية السودانية.

# اتفاقيات السلام فى السودان ضد السلام العادل الشامل[٢]

في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا استراتيجيات كبرى أهدافها:

١- التركيز على التباين الثقافي والإثني الموجود بين إفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء وتحويله لاستقطاب وصراع.

٢- تحرير شهادة وفاة للإسلام السياسي للقضاء على شعار الإسلام هو الحل.

٣- التحرك الدولي للسيطرة على الموارد الطبيعية على نحو ما قال مايكل كلير في كتابه "حروب الموارد" والذي قال فيه إن الحروب في القرن الجديد سوف تكون بسبب الموارد الطبيعية (مثل النفط- المياه- المعادن- الأخشاب) لأنها مطلوبة للصناعات الحديثة وهي موزعة في العالم بصورة غير متوازنة ومتوافرة في مناطق أواسط أفريقيا (حوض النيل)- الخليج- اندونيسيا- النصف الشمالي من أمريكا الجنوبية- جنوب وجنوب شرق آسيا. والسودان يقع في بعض هذه المناطق.

٤- المشروع الاستلابي أي مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يسعى لمحو المشروعات التأصيلية القومية والإسلامية لتبقى المنطقة معرفة بالانتماء الجغرافي فحسب.

---

[٢] محاضرة في مركز اللجنة المصرية للتضامن مع الشعوب الآسيوية والأفريقية- ٢٠٠٧/١٠/٢٧م.

٥- مشروعات التفتيت لدول المنطقة وبالنسبة للسودان ما قاله العقيد الإسرائيلي موشي فرجي قال: نعمل على شد الأطراف في السودان لقطع الأوصال.

ما يحدث في السودان الآن يبدو كأنه تنفيذ دقيق لهذه المخططات مما يعزز نظرية المؤامرة.

لا أنفي وجود هذه المخططات ولكن يمكن للجهة المستهدفة أن تسلك سلوكا يحقق مقاصد لعدو من حيث تدري أو لا تدري على نحو ما قال نزار قباني:

**يا سادتي لم يدخل الأعداء من حدودنا  لكنهم تسربوا كالنمل من عيوبنا!.**

**خذ ما حدث فى السودان:**

وقع انقلاب في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وأعلن تطبيق برنامج حزبي إسلاموي عروبي بسطوة السلطة الانقلابية في مجتمع متعدد الأديان، والمذاهب، والثقافات، والأحزاب فأطلق حركة حادة طاردة من المركز أدت إلى إحداث ثلاثة استقطابات:

- استقطاب حاد داخل الشمال المسلم بين أهل الشمال.
- استقطاب حاد بين أهل الشمال وأهل الجنوب عمّق الحرب الأهلية بإدخال عنصر ديني جعل الحرب جهادية.
- استقطاب إقليمي بين السودان وجيرانه وبين السودان وأجزاء مهمة من الأسرة الدولية.

وفيما يتعلق بالحرب الأهلية تسبب الانقلاب في إدخال عاملين جديدين هما:

**الأول**: وجه السيناتور السابق الأمريكي هاري جونستون الدعوة لكل الفصائل الجنوبية لاجتماع في واشنطن في نوفمبر ١٩٩٣م لمناقشة تأثير التوجه الإسلاموي العروبي الذي اتخذه النظام الانقلابي في السودان على مستقبل الجنوب. أجمع الحاضرون أن هذا التوجه لا يترك للجنوب خيارا سوى المطالبة بتقرير المصير لأن سكانه ليسوا مسلمين وليسوا عربا.

**الثاني**: كان هناك تعاطف مسيحي مع حركات المقاومة الجنوبية في

السودان. كذلك اهتمت إسرائيل بدعمها. ولكن بعد انقلاب ١٩٨٩م تحول التعاطف المسيحي إلى تكتل مسيحي عالمي لدعم المقاومة الجنوبية، كما أن اللوبي الصهيوني ضاعف دعمه لها. كذلك نشطت لوبيات أخرى تدعم المقاومة الجنوبية للحكم الجديد هي: لوبي حقوق الإنسان– واللوبي المضاد للرق– ولوبي الكوكس الأفريقي الأمريكي– واللوبي المضاد للإرهاب– ولوبي الحريات الدينية.. هذه اللوبيات شكلت مظلة خارجية تعاظم نفوذها وأثرها دعما للمقاومة الجنوبية في وجه النظام السوداني الجديد.

هذا الاستقطاب الثلاثي حاصر النظام السوداني ومشروعه الأيديولوجي فقرر التراجع.

فيما يلي أتطرق لتطورات الأحداث عبر سبع نقاط محددة:

**النقطة الأولى**: تراجع النظام عن خطته الأيديولوجية عبر ست محطات هي:

• اتفاقيات السلام من الداخل وفيها أبرم اتفاقيتين مع فصيلين منشقين من الحركة الشعبية وفيهما تبنى النظام مفاهيم ومبادئ قررها التجمع الوطني الديمقراطي – التنظيم الجامع لمعارضة النظام– في يونيو ١٩٩٥م. مبادئ كان النظام قد أدانها وخوّن أصحابها. ولكنه في اتفاقيتي السلام من الداخل في عام ١٩٩٧م أدخلها في بنودهما.

• إبرام اتفاقية جيبوتي – ١٩٩٩م– مع حزب الأمة، وهي اتفاقية إطارية أعقبتها مفاوضات انتهت إلى طريق مسدود. ولكنها على أية حال فتحت الطريق لعودة حزب الأمة للعمل العلني داخل السودان والتمدد في هامش الحرية المحدود.

• اتفاقية نيفاشا المبرمة عبر ٦ بروتوكولات اكتملت في يناير ٢٠٠٥م. تحققت هذه الاتفاقية عن طريق وساطة دول الإيقاد (جيران السودان في القرن الأفريقي) ووساطة وتحكيم شركاء الإيقاد (وهم أمريكا ودول الاتحاد الأوربي، وكندا، واليابان) بقيادة الولايات المتحدة. حظيت هذه الاتفاقية بحضور واعتراف إفريقي ودولي وأصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٥٩٠ الذي حدد الدور الدولي في مراقبة ومتابعة وضمان تنفيذ الاتفاقية.

• اتفاقية القاهرة –يناير ٢٠٠٥م– وقد أبرمت تحت سقوف اتفاقية

نيفاشا وركزت على بعض بنود التحول الديمقراطي المتوقع. ولكنها في النهاية لم تحدث أثرا يذكر سوى مشاركة بعض عناصر التجمع في مؤسسات الحكم في السودان.

• اتفاقية أبوجا – مايو ٢٠٠٦م– وهي اتفاقية صممت ليوقع عليها حزبا المقاومة المسلحة في دارفور أي حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. ولكن وقع عليها نصف حركة تحرير السودان مع الحكومة السودانية ورفضها الآخرون.

• اتفاقية أسمرا التي أبرمت في أكتوبر ٢٠٠٦م ما بين حكومة السودان وجبهة الشرق المكونة من فصيلين هما مؤتمر البجة والأسود الحرة، وهما يمثلان بعض عناصر البجة والرشايدة الذين انطلقت أعمالهم في مقاومة النظام السوداني من إريتريا. اتفاقية أسمرا هذه لم تشمل الأحزاب السياسية ذات الوزن في شرق السودان، ولا مؤتمر البجة– التنظيم الداخلي، ولم تضم عددا كبيرا من قبائل الشرق ولم تشترك فيها كل ولايات شرق السودان. لذلك حدث استقطاب واسع مضاد للاتفاقية في شرق السودان أعلن أعضاؤه أن الاتفاقية لم تحقق إلا ١٠٪ من مطالب شرق السودان. ولذلك كونوا جبهة شرق السودان الديمقراطية لمعارضة الاتفاقية والعمل على تحقيق مطالبهم.

**النقطة الثانية**: إن لاتفاقية نيفاشا أهمية خاصة لأنها صارت الأساس للنظام السياسي والدستوري والإداري للسودان. أهم العوامل التي أنتجت هذه الاتفاقية هي:

١) المبادئ الستة التي أعلنها وسطاء دول الإيقاد وقبلتها الحركة الشعبية منذ صدورها في ١٩٩٤م ولكن امتنعت الحكومة السودانية من التوقيع عليها في البداية ثم عادت فقبلتها عام ١٩٩٧م. والمبادئ الستة هذه ركزت على أن أزمة السودان شمالية/ جنوبية فإما يصير السودان دولة واحدة علمانية وديمقراطية أو يمنح الجنوب حق تقرير المصير.

٢) توصية تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي الذي أوصى أن تحل قضية النزاع الشمالي/ الجنوبي في السودان على أساس: نظامين في دولة واحدة.

٣) هذان العاملان حددا مساحة الدور الخارجي في الاتفاقية بصورة جعلت الاتفاقية ذات ثلاثة أطراف: حكومة السودان (المؤتمر الوطني الحزب الحاكم) والحركة الشعبية، والرافع الأجنبي.

منذ البداية حللنا الاتفاقية وأوضحنا عيوبها وهي:

١) سميت اتفاقية سلام شامل مع أنها عقدت بين حزبين وغيبت الآخرين كما أنها أبرمت في وقت فيه تواصل الاقتتال في غرب السودان وشرقه!. لذلك كانت اتفاقية سلام ثنائي لا اتفاقية سلام شامل كما قيل.

٢) الوساطة والتحكيم الخارجي ساهم في صياغة وفاقية لبعض النقاط التي لم يستطع المفاوضان حسمها. كانت النتيجة أن عشرين بندا في الاتفاقية حمّالة أوجه قابلة لأكثر من تفسير، أي أنها أجّلت الخلاف للمستقبل.

٣) هنالك مسائل كانت سببا في النزاع ولكن الاتفاقية لم تخاطبها. سبع مسائل مهمة سكتت عنها الاتفاقية أهمها: الحاجة لبروتوكول ديني لترتيب العلاقة بين الأديان– وبروتوكول ثقافي– وبروتوكول مساءلة ومصارحة عن أحداث الماضي..إلخ.

٤) وهناك سبعة بنود في الاتفاقية متناقضة –مثلا اعتبار مواثيق حقوق الإنسان الدولية ملزمة ثم حرمان الأحزاب التي لا توافق على الاتفاقية من حريتها السياسية.

رفض المفاوضان وأيدهم الوسطاء أن يعرضوا الاتفاقية على ملتقى جامع لدراستها، وإزالة تلك العيوب فبقيت الاتفاقية والدستور الذي انطلق منها على علاتها.

كنا في مؤتمر أسمرا– يونيو ١٩٩٥م– قد قررنا أن أزمة السودان عامة ولا يمكن حصرها في النزاع بين الشمال والجنوب فهناك حاجة لتحديد العلاقة بين المركز والأقاليم– وحاجة لتوجيه التنمية لإزالة عدم التوازن التنموي وتأسيس الحقوق الدستورية على المواطنة– والاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية– وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة لاستيعاب التنوع الجهوي والثقافي – وتأسيس وحدة البلاد على أساس طوعي بإجراء استفتاء لتقرير المصير في الجنوب.

اتفاقية نيفاشا أخذت بهذه المبادئ فيما يتعلق بالعلاقة بين الشمال

والجنوب وأسقطت ما يتعلق ببقية أنحاء السودان. كذلك أشركت حكومة السودان (المؤتمر الوطني) والحركة الشعبية وأسقطت مشاركة بقية القوى السياسية في الشمال وفي الجنوب.

الاتفاقية قامت على افتراضين خاطئين هما:

• أن أزمة السودان شمالية/ جنوبية فحسب.

• أن المؤتمر الوطني يمثل كل الشمال. وأن الحركة الشعبية تمثل كل الجنوب.

ومن أخطر ما في اتفاقية نيفاشا من أسس ألقت بظلال سلبية على ما بعدها:

• أنها أعطت الجنوب حقوقا في السلطة والثروة على أساس حجم السكان فشكلت سابقة. ولكنها قفلت الباب أمام أية تسويات مماثلة لأقاليم أخرى لأنها قسمت المنافع المذكورة على اثنين وأعطت نصيب الشمال إلا قليلا للمؤتمر الوطني.

• تحاشت الاتفاقية الركون إلى ضمانات وطنية عن طريق ملتقى جامع للمجتمع السياسي والمدني السوداني واعتمدت على الضمانات الخارجة.

• العنصر الخارجي الممثل في دول الإيقاد والدول الغربية غير محايد وغير متوازن غاب عنه جيران السودان من ناحية الشمال ولا وجود فيه لدول عربية وإسلامية.

• نصت الاتفاقية على برنامج تحول ديمقراطي ولكن حكمت باستمرار قوانين النظام الشمالي لحين استبدالها دون وضع حد زمني لذلك. وبما أن الاتفاقية أعطت المؤتمر الوطني ٥٢٪ من السلطات التنفيذية والتشريعية بالإضافة لما عنده بحكم الواقع من تمكين في القوات المسلحة السودانية، والأمن، والشرطة، والإدارة، والإعلام، والاقتصاد، فإنه واصل ممارسة حكمه الشمولي وجعل طبيعة حكم البلاد بعد اتفاقية السلام أشبه ما تكون بحكم البلاد الشمولي الذي أسسه الانقلاب. مما جعل الحزب الشريك –الحركة الشعبية– شريكا تابعا في نظام شمولي يقوده المؤتمر الوطني.

**النقطة الثالثة**: تجربة تنفيذ الاتفاقية ما بين يناير ٢٠٠٥ وأكتوبر ٢٠٠٧

أي حوالي ثلاث سنوات كانت محدودة النجاح فيما حققت من وقف إطلاق النار– وكتابة دستور انتقالي– وتكوين حكومة انتقالية..إلخ. ولكن التجربة شابها اتساع فجوة الثقة بين طرفيها، وهما أصلا يمثلان طرفي نقيض في الخريطة الفكرية والسياسية في السودان. فمرجعية المؤتمر الوطني الفكرية إسلاموية عروبية، ومرجعية الحركة الشعبية علمانية إفريقانية.

لم تشهد العلاقة بين الحزبين التي أقامتها الاتفاقية شهر عسل بل كانت منذ بدايتها محملة بالتنافر والتناحر والتباغض أشبه ما تكون بحرب باردة لا تهدأ حينا إلا لتشتعل أحيانا. واستمرت هكذا إلى أن قررت الحركة الشعبية تجميد مشاركتها في الحكومة المركزية إلى حين تنفيذ المؤتمر الوطني لطائفة من المطالب. بيانها:

حسم مسألة أبيي حسب التحكيم الدولي– إعادة نشر القوات المسلحة– الوحدات المدمجة– إحصاء السكان– ترسيم الحدود– المصالحة الوطنية– كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية– رد اعتبار الوزراء الذين طردوا في ولايتي سنار والجزيرة– تفعيل الآليات الثنائية التي أقامتها الاتفاقية– التظلم من التفتيش المفاجئ لدور الحركة في العاصمة– التظلم من عدم تنفيذ التعديل الوزاري الذي طالب به رئيس الحركة.

وكان رد المؤتمر الوطني على هذه المطالب انفعاليا اتهاميا فدخلت البلاد في حالة من التوتر والترقب والتحفز والطريق المسدود. المؤتمر الوطني يدين الحركة الشعبية على تفجير الأزمة دون مبرر حقيقي. والحركة ترى إحالة الأمر كله للوسطاء الدوليين باعتبارهم الضامنين لاتفاقية السلام للحكم بين الفريقين.

والرأي العام السوداني الذي تجسده القوى السياسية والمدنية يرى أن طرفي الاتفاقية لا يستطيعان حسم الأمر، وأن الاحتكام للخارج لا يجدي لثلاثة أسباب:

- جهل الوسطاء بحقيقة الأمر في السودان.
- التكوين الحالي للوسطاء غير محايد بين طرفي النزاع.
- المعادلة الإقليمية والدولية الحالية غير متوازنة.

**النقطة الرابعة**: إذا كانت اتفاقية نيفاشا هشة كما أوضحنا فإن اتفاقية أبوجا –مايو ٢٠٠٦– أكثر هشاشة:

- صممت ليوقع عليها فصيلان فوقع عليها نصف فصيل.
- القوى الرافضة للاتفاقية تشمل الأحزاب السياسية، والفصائل المسلحة، والمجتمع المدني.

لذلك تدهورت الأحوال الأمنية، والإنسانية، والحدودية في دارفور. كما أن غياب حل سياسي فتح المجال لتشظي الحركات المسلحة في دارفور؛ فانقسم الفصيل الذي وقع على اتفاقية أبوجا والفصائل الأخرى وصار عدد فصائل دارفور المسلحة الذي كان في بداية الأمر محصورا في اثنين، كبيرا جدا يتراوح ما بين عشرين وثلاثين!.

اتخذ مجلس الأمن قرارين بعد اتفاق أبوجا: الأول رقم ١٧٠٦ والثاني رقم ١٧٦٩. القرار الثاني قبله المؤتمر الوطني ونتيجته نشر قوات دولية إفريقية عددها ٢٦ ألفا لمراقبة وقف إطلاق النار– وحماية المدنيين– ونزع سلاح القوى غير النظامية.

ولكن هذه الإجراءات سوف تكون عقيمة وغير مجدية ما لم يسبقها الآتي:

- تعميم اتفاقيات وقف إطلاق النار وإلزام الكافة بها لأن عدد الفصائل التي وقعت عليها في عام ٢٠٠٤م زاد كثيرا وصارت هناك فصائل مسلحة جديدة لم توقع على اتفاقية وقف إطلاق النار.
- تغيير الطقم الإداري المسئول في ولايات دارفور بطاقم يخلق ثقة في الإصلاح، ويبعد عناصر متهمة بممارسات الفترة الماضية الجائرة، ويكون الطاقم الجديد إيجابيا في قبول دور القوات الدولية/ الأفريقية، وإلا فالطاقم الحالي سيكون معرقلا لدورها لإفشاله.

اتخذت إجراءات لتوحيد مواقف فصائل دارفور المسلحة وكانت الدعوة لاجتماع عروسة (أروشا) في أغسطس ٢٠٠٧م بهذا الغرض. لكنه كان فاشلا في ضم جميع الفصائل إليه.

كذلك دعي لاجتماع موسع برعاية دولية وأفريقية في سرت (ليبيا) في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧م وكان فاشلا.

**والحقيقة هي:**

١) هنالك صعوبة في اتحاد الفصائل لقبول اتفاق يؤسس على اتفاق أبوجا الذي تراه الأغلبية قاصرا دون تحقيق المطالب المشروعة.

٢) حتى إذا اتحدت الفصائل المسلحة وأعطيت مكاسب لدارفور فإن الأغلبية الغائبة من أهل دارفور لن ترضى بل تطالب بمشاركتها وإلا عارضت.

٣) وحتى إذا أمكن إرضاء جميع أهل دارفور بتسوية ما فإن هذا سوف يشكل سابقة دافعة لمطالب مماثلة من أقاليم أخرى أطلت برأس مطالبها في كردفان– والإقليم الوسط– والإقليم الشمالي؛

إن الذي يجري عبارة عن تمارين بائسة تنطلق من تشخيص خاطئ للمشكلة في السودان اليوم.

**النقطة الخامسة:** اتفاقية أسمرا المبرمة في أكتوبر ٢٠٠٦م أكثر هشاشة من اتفاقية أبوجا. إنها اتفاقية أبرمتها حكومة السودان مع الفصائل المتحالفة مع إريتريا والمقيمة فيها إلى وقت قريب. إنه اتفاق غيّب القوى السياسية والمدنية في شرق السودان ولم يعم ولايات الشرق ولا قبائله.

لذلك نشأت جبهة عريضة من فعاليات الشرق السياسية والمدنية رافضة للاتفاقية وعاملة على مواصلة نضال أهل الشرق لتحقيق مطالبهم.

وحتى إذا قبلت اتفاقية الشرق فإنها تؤسس سابقة لمطالب جهات أخرى.

المؤتمر الوطني إذ يبرم هذه الاتفاقيات الجزئية لا يحقق سلاما عادلا شاملا، بل يخطو من خطوة عاثرة إلى أخرى متعثرة:

**إليك فإني لست ممن إذا اتقى  عضاض الأفاعي نام فوق العقارب!**

**النقطة السادسة:** ما يحدث في السودان أشبه ما يكون بتحقيق أجندات التآمر الأجنبي المشار إليها في بداية هذه المحاضرة.

هل ما يحدث نتيجة مؤامرات أجنبية أم هو نتيجة سياسات داخلية خاطئة؟.

لعل الرد يكمن في أن المتآمر الأجنبي يرسم خطى على نحو ما ورد في كتاب «لعبة الأمم» لكاتبه كلمن روزفلت الأمريكي.. خطى تجعل الجهات السودانية المعنية تتصرف بصورة متوقعة فتورط نفسها في سياسات تنفذ

مقاصد المتآمرين من حيث تدري أو لا تدري!.

**لا يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه.**

**النقطة السابعة**: الشعب السوداني بقيادة قواه الحية يدرك عدم جدوى هذه الاتفاقيات في تحقيق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الحقيقي. لذلك يتطلع لعقد مؤتمر قومي دستوري لتحقيق مطالبه المشروعة. ويرى أن اتفاقيات السلام المعيبة هذه صارت عقبة في سبيل السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي المنشود مما يوجب تجاوزها لتحقيق المقاصد الوطنية. هذا لا يعني أننا ننادي بالبدء من المربع الأول بل ينبغي أن يعقد المؤتمر في ظل المبادئ التسعة الآتي بيانها:

- لا عودة للمربع الأول ولا لحلول تفرض انفراديا من جانب واحد.
- الهدف الأساسي للمؤتمر هو تحقيق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الحقيقي.
- الالتزام بجميع اتفاقيات وقف إطلاق النار وتعميمها للكافة.
- الالتزام بما تحقق للجنوب من مصالح بيانها: اللامركزية– المشاركة في السلطة والثروة بالنسب المذكورة– مراجعة مؤسسات الدولة لصالح توسيع المشاركة– تقرير المصير للجنوب أساسا للوحدة الطوعية.
- تعميم المشاركة في السلطة والثروة للأقاليم المختلفة على أساس حجم السكان.
- قومية مؤسسات الدولية النظامية والمدنية.
- الالتزام بحقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية.
- إجراء انتخابات عامة حرة ومراقبة قبل عام ٢٠٠٩.
- تكوين حكومة قومية لتنفيذ هذا البرنامج وسائر قرارات المؤتمر.

سوف تكون نتيجة هذا الاتفاق إذا أبرم تلبية لتطلعات الشعب السوداني المشروعة وسوف يصدر حكمه على نظام المؤتمر الوطني عبر الوسائل السلمية الانتخابية.

إذا تعذر هذا الاتفاق لتمنع المؤتمر الوطني فإن على الشعب السوداني أن يقوم بتحرك واسع للضغط عليه لتغيير سياساته إن استجاب أو لتغييره إذا

أصر واستكبر استكبارا.

إن في الاتفاق على المؤتمر القومي الدستوري ونتائجه المنتظرة معادلة كسبية للكافة:

• المؤتمر الوطني يواجه فشل اتفاقياته، ويواجه حصارا من الأسرة الدولية قوامه طائفة من القرارات الدولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إنه يستطيع فك هذا الحصار عن طريق الوفاق الوطني، والانتقال السلمي من وضع استثنائي إلى وضع دستوري واحتلال مكانة شرعية في الشأن الوطني.

• الحركة الشعبية تستطيع إيجاد حلول للمشاركة الجنوبية/ الجنوبية. وتستطيع الحصول على ضمانات وطنية سودانية لمكاسب الجنوب.

• القوى السياسية والمدنية تستطيع تحقيق مقاصدها في السلام العادل الشامل وفي التحول الديمقراطي الحقيقي.

• القوى المسلحة في دارفور وغيرها تستطيع تحقيق مكاسب لأقاليمها تتناسب وحجم التضحيات التي قدمت والخسائر البشرية التي وقعت.

• الأسرة الدولية والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والجامعة العربية يستطيعون الإشراف على تسوية سودانية مجدية تحقق السلام العادل الشامل والاستقرار عبر نظام دستوري ديمقراطي.

**ختاما:**

لقد اتضح الموقف تماما للشعب السوداني. ويرجى أن يتضح كذلك للحركة الشعبية وجميع القوى التي تنشد التجديد والعدالة في السودان. كما يرجى أن يتضح للمؤتمر الوطني لتجنب المواجهات والرهان على الوفاق الوطني. ويرجى أن يتضح للوسطاء الإقليميين والدوليين عدم جدوى التسويات التي أشرفوا عليها ليدعموا التوجه المطلوب.

ومهما يكن الموقف فإن الشعب السوداني قد أدرك عدم جدوى التسويات الراهنة ويتطلع لحسم مبدئي يحقق مطالبه المشروعة.

# مسألة دارفور

السودان وطن يعمل غالبية أهله بالزراعة، والزراعة في السودان تقع في قطاعين: قطاع حديث يضم الزراعة المروية والآلية، وقطاع تقليدي يضم الرعي والزراعة المطرية.

القطاع الزراعي الحديث يحظى بمعظم المدخلات، وبمعظم الخدمات الاجتماعية، وبجل استثمارات الدولة. أما القطاع التقليدي فمع أنه يضم ٧٠٪ من العمالة المنتجة، ويساهم بمثل ما يساهم به الحديث في الناتج القومي فإن نصيبه في المدخلات، والخدمات الاجتماعية، واستثمارات الدولة قليل.

هذا الخلل محفوظ كذلك في قيادة مؤسسات الدولة ومواقع اتخاذ القرار السياسي.

لذلك نشأ غبن تنموي وسياسي تسبب في تكوين الجبهات الجهوية المختلفة، وانتقل في عهد نظام الإنقاذ للتعبير المسلح عن نفسه.

هذا النمط السياسي والتنموي المختل ورثه السودان من الاستعمار. بعد الاستعمار تعاقب على حكم البلاد ستة عهود ثلاثتها منتخبة، وثلاثتها انقلابية.

العهود الانقلابية هي التي سيطرت على حكم البلاد بنسبة ٧٥٪ من عمر الحكم الوطني.

الحكومات في العهود المنتخبة لم تفطن لهذا الخلل السياسي التنموي بصورة أساسية إلا في الديمقراطية الثالثة لأن حزب الأمة منذ انتفاضته الإصلاحية الداخلية في أكتوبر ١٩٦٤م، شرع في إصلاحات مقرطة القرار بداخله وجعلت القيادة دانية للقاعدة، لذلك كان تركيب حكومة الديمقراطية الثالثة متوازنا مرآة للتركيبة السكانية في السودان، ووضعت البرامج التنموية والخدمية المناسبة لإزالة الخلل المعهود.

هذه التجربة أجهضها انقلاب "الإنقاذ" الذي استأنف نهج العهود الانقلابية السابق.

النظم الانقلابية على طول سنواتها كانت في قبضة عناصر لا تستشعر الخلل السياسي والتنموي المذكور.

فيما يلي استعراض لمشاكل دارفور الكبرى القديمة، والمشاكل الجديدة التي ظهرت بعد عام ١٩٨٩م، والمواجهات المسلحة التي استهدفت الدولة في السنوات الثلاث الأخيرة، وسياسة النظام نحوها، وما ينبغي عمله لتتجنب البلاد حربا أهلية جديدة قبل أن يجف المداد على توقيع اتفاقية السلام الجارية.

**النقطة الأولى**: إن إقليم السودان بحدوده الجغرافية الحالية ليس متجانسا وفي كثير من مناطقه خصوصيات ينبغي أخذها في الحسبان. خصوصية إقليم دارفور تقوم على الحقائق الآتية:

١. الخصوصية التاريخية الأولى هي أن دارفور كانت موطن سلطنة قديمة كانت أقوى في بعض الأحيان من سلطنة الفونج. بعض كتاب ومؤرخي السودان ينسون هذه الحقيقة وقد سمعت من قال: من ليس لجدوده ذكر في طبقات ود ضيف الله فليس بسوداني. ومعلوم أن الطبقات محصورة في رجالات ونساء السودان القديم في إقليم سلطنة الفونج.

٢. عندما غزا محمد على باشا إقليم الفونج في عام ١٨٢١م تقاصرت حملته دون غزو إقليم دار فور. لم يضم هذا الإقليم للحكم المصري التركي إلا في عام ١٨٧٥م. هذا معناه أن الإقليم لم يخضع لتلك التجربة مثل سائر أقاليم السودان في وادي النيل وكردفان والبحر الأحمر، خاصة إذا علمنا أنه كان من أوائل الأقاليم تحررا في المهدية حيث تم تحريره عام ١٨٨٢م، بينما لم يكتمل

تحرير إقليم الفونج إلا عام ١٨٨٥م.

٣. وعندما هبت الدعوة المهدية في السودان كانت دارفور من أكثر الأقاليم حماسة في الاستجابة للمهدية وكان لها نصيب ضخم في المهدية وصار خليفة المهدي من ذلك الإقليم مما جعل للدعوة مكانا خاصا في أهل الإقليم نفسه وجعلها حلقة الوصل التاريخية الوحيدة ما بين سودان سنار وسودان الفاشر.

٤. وعندما وقع سودان وادي النيل وكردفان والبحر الأحمر تحت سيطرة الحكم البريطاني المصري في ١٨٩٩م (الحكم الثنائي) توجه السلطان على دينار إلى الفاشر وأعاد تأسيس سلطنة الفور المستقلة التي استمرت تحت قيادته إلى أن غزاها الحكم الثنائي وضم إقليمها إلى السودان في عام ١٩١٦م.

هذه الحقائق التاريخية عززتها عوامل جغرافية؛ فإقليم دارفور يجاور ثلاث دول إفريقية تشترك معه في الحدود وفي قبائل حدودية مشتركة.

هذه العوامل غذت خصوصية دارفور وغرست فيها حساسية جهوية ملموسة.

ففي عام ١٩٨٠م قرر النظام المايوي ضم الإقليم لكردفان، فواجهه الإقليم بانتفاضة دارفور الشهيرة، وهي الروح التي رفضت تعيين حاكم من خارج الإقليم.

**النقطة الثانية**: دارفور تشارك أقاليم السودان الأخرى في مشاكل خلل التوازن السياسي والتنموي ولكن في الإقليم مشاكل خاصة أخص بالذكر خمسا منها هي:

١. حدة وكثرة النزاعات القبلية. سجل تاريخ دارفور الحديث عشرات النزاعات داخل القبائل وفيما بينها. هذه النزاعات شملت ٢٢ قبيلة وعقدت لحلها مؤتمرات الصلح. أحصى زهير محمد بشار انعقاد ٣٩ مؤتمر صلح في الفترة ١٩٢٤م– ٢٠٠٣م.. هذه النزاعات تؤكد قوة العصبيات القبلية وشدة تأثيرها في العلاقات بين المواطنين. المؤتمرات التي عقدت تناولت الخلافات الإدارية– وسلطات الإدارات الأهلية– والعداوات الثأرية بين القبائل– والخلافات حول المصالح المعيشية.

٢. نزاع الموارد: المناطق الشمالية في دارفور تعرضت لجفاف تسبب في نزوح كثير من القبائل الشمالية جنوبا وكان أهم نزوح في هذا المجال نزوح القبائل الأبالة إلى مناطق جبل مرة ونزوح قبائل الزغاوة إلى جنوب دارفور. أراضي جبل مرة تتوافر فيها المياه والمراعي طول السنة ولكنها حواكير لقبيلة الفور وهم يزرعونها. رزيقات الشمال وبطونهم: ماهرية– محاميد– عريقات– عطيفات– زبلات– شطية، نزحوا إلى مناطق حول جبل مرة حيث نازعوا أهلها من الفور كما نزحوا غربا نحو الجنينة حيث نازعوا أهلها من قبيلة المساليت.

قبائل الزغاوة تمتهن الزراعة وأجبرها الجفاف للنزوح جنوبا في أراضي يسكنها رزيقات الجنوب وهناك وقعت نزاعات بلغت حد الاقتتال في عام ١٩٩٦م.

٣. النهب المسلح: ظاهرة النهب المسلح ظهرت على أيدي:

– جماعات من اصل قبيلة الزغاوة الذين شردهم الجفاف.

– جماعات من أصل عربي شردها الجفاف وركزت على مناطق جبل مرة.

– نهب مسلح تمارسه جماعات من أصل تشادي وحيثما يضعف الأمن والنظام في تشاد تتأثر المناطق المجاورة سلبا في أمنها ونظامها.

٤. آثار الحرب الليبية التشادية– حدثت محاولة ليأذن السودان في عملياتها الحربية ولكن الحكومة السودانية لم توافق على ذلك مما سبب بعض التوتر في العلاقات. ولكن مع ذلك فإن بعض آثار تلك الحرب المؤسفة امتدت نحو دارفور.

٥. تدفق بعض قبائل دول الجوار نحو إقليم دارفور: هؤلاء هاجروا للإقليم وأحدثوا بهجرتهم كثيرا من المشاكل، ودخلوا طرفا في النهب المسلح كما دخلوا طرفا في النزاع بين أصحاب الحواكير من القبائل السودانية والوافدين عليهم. هذا التدفق بدأ منذ الثمانينات، وأحصى يوسف تكنة في عام ١٩٩٧م دخول ٢٧ قبيلة من العرب مربي الماشية من خارج السودان واستقرارهم في منطقة الجنينة وحدها.

هذه المشاكل الخمس بالإضافة للغبن السياسي والخدمي والتنموي العام كانت موجودة قبل قيام النظام الحالي في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. ولكنها زادت

درجات في عهد نظام "الإنقاذ" ولحقت بها مشاكل أخرى جديدة.

**النقطة الثالثة**: المشاكل الجديدة في عهد نظام «الإنقاذ»:

١) تسييس الإدارة المدنية والأهلية وبالتالي نقص فاعليتها:

أدرك النظام الجديد قلة سنده الشعبي في الإقليم فلجأ إلى تكثيف الكوادر الإدارية واستمالة زعماء العشائر بالترهيب والترغيب للوقوف مع النظام والانضمام لحزبه والتأهب لخوض الحرب الأهلية الدائرة في البلاد. صاروا أمراء لا نظارا (مع أن صاحب التسمية الإمام المهدي قرر ألا يسموا أمراء في المجال الإداري بل عمال). النظام الإداري الذي أقامه النظام الجديد فأكثر في الولايات (من ٩ إلى ٢٦) وأكثر في المحافظات (من ١٩ إلى ١٢١) والمحليات (من ١٢٦ إلى ٦٧٤)، وجه الموارد المالية للإدارة والأمن على حساب الخدمات الاجتماعية، وحول الجهاز الإداري نفسه من الإدارة لمهام شبه عسكرية وأمنية على حساب الدور الإداري. هذه السياسات أضعفت شرعية الأجهزة الإدارية لأنها أقحمتها في مساندة برامج مختلف عليها كما أودت بكفاءتها الإدارية.

٢) تفريخ التوجهات العرقية والقبلية والجهوية بصورة أعمق: أجبر النظام جميع الناس على الالتحاق بحزبه إن أرادوا العمل العام وانضم كثيرون لحزبه انضماما صوريا. وفي ظل ذلك تنافس المواطنين على المواقع السياسية والإدارية. وما دام الالتزام السياسي واحدا فقد لجأ المتنافسون لانتمائهم القبلي والعرقي لتزكية تطلعاتهم.

لقد ثبت في تجاربنا المختلفة أن إلغاء الانتماء الحزبي والديني المتعدي للولايات مع بقاء المجتمع على حاله الاجتماعي المعروف إنما يكرّس القبلية والإثنية والجهوية، هذا ما اتضح في تجربة النظام المايوي ونظام "الإنقاذ".

٣) القوى الحديثة: التعليم العام والتعليم العالي خرجا حشودا من الخريجين. أما خريجو التعليم العام الذين لم يواصلوا تعليمهم فلم ينالوا محو أمية وظيفية تؤهلهم لأعمال فنية ولم يجدوا مشروعات استثمارية تستوعبهم. والذين نالوا تعليما عاليا إذا لم يكونوا من أتباع النظام لم يجدوا فرصا في الخدمة العامة. كثير من هؤلاء استقروا في المدن والعاصمة، وآخرون طلبوا حق اللجوء السياسي في أركان العالم الأربعة، وصاروا ألسنة احتجاج صارخ

حيثما استقر بهم النوى. "إن من يتلقى قسطا من التعليم يطمح تلقائيا لحياة أفضل لا توفرها له سبل الاكتساب التقليدية. في دارفور تحول غالبية خريجي التعليم إلى فاقد تربوي. لجأ كثير من هؤلاء للنهب المسلح". (د. آدم الزين محمد ٢٠٠٣م) أما الذين نالوا تعليما عاليا ولم يجدوا الفرص المناسبة فإن كثيرا منهم اتجه للعمل السياسي الراديكالي.

إن التعليم غير المتناسق مع برامج التنمية في السودان وفي غير السودان يجعل من النعمة نقمة.

وهنالك ظاهرة أخرى في السودان كله لا في دارفور وحدها، وهي أن بعض المثقفين ذوي الأهداف السياسية الذين أدركوا صعوبة استقطاب القواعد الشعبية لدعم أطروحاتهم لجأوا للعصبية الإثنية وسيلة لدعمها.

كل محاولات إيجاد سند عبر الانقلاب العسكري أو الاستغلال النقابي أو العصبيات الإثنية باءت بإخفاق عظيم بل أتت لأصحابها بنتائج عكسية.

٤) انتشار ثقافة العنف: عابت الجبهة الإسلامية القومية على القوى السياسية الأخرى أنها متساهلة وغير حازمة، فرفعوا شعارات أمان السودان وثورة المصاحف وثورة المساجد. هذه الذهنية بعد استيلائها على السلطة تعاملت مع فكرة التفاوض من أجل السلام تعاملا شكليا يضع الطرف الآخر أمام خيار واحد هو قبول برنامج الجبهة الإسلامية القومية، كما أعاد إنتاجه مؤتمر الحوار الوطني من أجل السلام الذي عقدوه في عام ١٩٩٠م. واستعد النظام لحسم الحرب الأهلية عسكريا فأعلن الجهاد واتجه النظام للتسليح والتدريب على أوسع نطاق دون مراعاة الضوابط اللازمة. لذلك انتشرت في البلاد جماعات مسلحة ومدربة وغير خاضعة لضبط وربط عبر أجهزة حديثة أو تقليدية. هؤلاء استخدموا السلاح على نطاق واسع:

- جماعات استخدمته وسيلة لكسب العيش معززة النهب المسلح.
- جماعات أكسبت العمل المسلح بعدا عرقيا كـ«الجنجويد» ذوي الأصول العربية الذين وجهوا هجماتهم ضد الفور والمساليت. (قبائل السودان العربية تمثل إثنيا خليطا عربيا إفريقيا. وكذلك القبائل المسماة «زرقة» فالفور والمساليت يمثلون خليطا أيضا.

• جماعات بدأت من واقع المساجلة الإثنية لا سيما في منطقة جبل مرة ولكنها اتهمت الدولة بالتقصير في حمايتها أو بالمشاركة في العدوان عليها. هؤلاء تحولوا لقوى مسلحة ذات أهداف سياسية مضادة للدولة.

• وعلى أية حال فهناك دلائل على أن الحكومة دربت وسلحت بعض القبائل ليحاربوا معها ضد حركة المرحوم بولاد، وضد الجيش الشعبي.

٥) الفساد المجاهر: تحكم الحزب الواحد وإبطال الحريات العامة دائما يصحبه غياب المساءلة والشفافية فيعم الفساد. هذه ظاهرة عامة، ولكن في دارفور طولب المواطنون باستقطاع نصف نصيبهم من السكر لدعم طريق الإنقاذ الغربي. وكان مقدرا أن يساهم ذلك بحوالي ٣٦ مليون دولار سنويا على أن يتم الطريق في عامين. الموضوع صحبته ضجة إعلامية تهريجية لأن ميزانية بناء الطريق المعتمدة كانت ٢٤٠ مليون دولار. وكان الأداء الفعلي معيبا وظهر الفساد ولكن النظام لم يستطع التعامل مع الموضوع بشفافية. فبدا لأهل الإقليم أنهم خدعوا وسرقت أموالهم.

٦) القدوة المتفجرة: تعامل النظام باستمرار مع حملة السلاح من مخالفيه بدرجة من الاحترام ورد الحقوق. لكنه استخف باستمرار بمخالفيه الذين اتخذوا أساليب سياسية ومدنية، على وزن: البابا عندو كم دبابة؟.. هذه الحقيقة صارت أقوى حافز للاحتكام للسلاح. الواقع الداخلي فرخ العصبيات الإثنية وبث ثقافة العنف وآلياته تدريبا وتسليحا. أما الواقع الخارجي فإن سياسات نظام "الإنقاذ" لا سيما في العقد الأول كونت رأيا عاما عالميا مضادا للنظام قوامه جماعات كنسية، ومنظمات حقوق إنسان، ولوبيات إسرائيلية، ولوبيات برلمانية في كثير من الدول. هؤلاء كونوا مظلة مستعدة لاحتضان ضحايا تلك السياسات وما برح الذين طردتهم تلك السياسات من السودان يخاطبون عناصر تلك المظلة ويجدون عندها دعما ماديا ومعنويا. كذلك أدت السياسات التوسعية في دول الجوار لخلق اتجاهات معادية للنظام في السودان في بعض دول الجوار.

صحيح، لقد غير النظام كثيرا من تلك السياسات ولكن صارت للمظلة آليات وهيئات ومصالح ذاتية تحرص على بقائها. النتيجة: نشأت في الجسم

السياسي السوداني خلطة خطيرة مكونة من عصبيات اثنية وقدرات عسكرية داخليا ومظلة دعم خارجية.

٧) خريطة جديدة للقوى المسلحة في إقليم دارفور الكبرى:

القوى المسلحة في إقليم دارفور الكبرى مكونة من عناصر كثيرة أهمها:

• أجهزة الدولة النظامية، الدفاع الشعبي، المليشيات القبلية الموالية للدولة وقوات السلام التي أنشأتها الحكومة للقتال مع القوات المسلحة في الجنوب.

• حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وهما ترفعان شعارات سياسية باسم الإقليم كله وباسم السودان ولكن واقع حالهما يعتمد على قيادات وقواعد اثنية الانتماء.

• جماعات الجنجويد والقول الشائع عن اسمها يلخص طابعها الغازي فالتعبير ملخص لجن يركب جواد ويحمل بندقية "جيم". هم في الغالب من أصول عربية وهم من إفرازات شح الموارد والنزاع عليها، وإفرازات ثقافة العنف، وإفرازات التوتر العرقي الذي صحب النزاع على الموارد. الجنجويد احترفوا النهب المسلح الانتقائي لأنه موجه في الغالب ضد قبيلة الفور.

• جماعات النهب المسلح وبعضهم من قبائل سودانية وآخرون من قبائل وافدة من تشاد.

• ميليشيات قبلية.

٨) **ظلال النزاع بين المؤتمرين الوطني والشعبي**: حاول نظام «الإنقاذ» أن يجعل من إقليم دارفور الكبرى سندا شعبيا له لأن الإقليم عرف بالحماسة الدينية في تاريخه الوسيط لدى سلاطين الفور، وفي تاريخه الحديث في تأييد الدعوة المهدية. واتخذ النظام كثيرا من سياسات الاستقطاب عن طريق الخدمة المدنية والإدارة الأهلية. كان للنظام سندٌ واضحٌ من بعض القوى الحديثة من أبناء وبنات الإقليم. ولكن أغلبية أهل الإقليم الساحقة وقفوا في المعارضة أو شايعوا النظام تقية. عناصر القوى الحديثة المؤيدة للمؤتمر الوطني انقسمت بين الوطني والشعبي. إنه انقسام استخدم فيه الطرفان الأساليب نفسها التي كانوا يمارسونها ضد الآخرين. وادخلا في الساحة السياسية السودانية سجالا لم تشهد مثله انقسامات الأحزاب الأخرى خشونة ومرارة. وإزاء ما يحدث اليوم

في دارفور يظهر جليا أن الطرفين يحاولان تصفية حساباتهما في مسرح دارفور.

٩) **آثار علاقات الجوار**: لم يبلغ تأثير السودان على دول الجوار وتأثره بها في تاريخه الحديث ما بلغه في عهد النظام الحالي. لذلك صار لدول الجوار دور مهم في قضايا السودان الأمنية، ولا يرجى أن تحسم هذه القضايا دون حساب دور دول الجوار. هذه حقيقة جيوسياسية جديدة.

هذه الحقائق التسع تمثل واقعا جديداً صحب نظام «الإنقاذ» وسياساته والإحاطة بها شرط في سبيل الحل المنشود لمشاكل الإقليم.

**النقطة الرابعة**: سياسات النظام في مواجهة التطور النوعي الذي أدى لحمل السلاح في وجه الدولة:

أ- بدأ النظام بإدانة التحرك العسكري المضاد، والعمل لحسمه عسكريا. هذه النبرة بلغت قمتها في مارس ٢٠٠٣م بعد الهجوم في الطينة وإعلان النظام من الفاشر قرار حسم التمرد في أسبوعين.

هذا الخط أخفق حتى الآن بل المساجلات العسكرية أعطت حملة السلاح انطباعا بالنصر المستمر عبر عنه أحدهم وهو يخاطب وفد الوساطة الحكومي بقوله: "إن الجيش يهرب من ميدان أية معركة خضناها ضده تاركا لنا وراءه أثمن الهدايا. غنمنا حتى الدبابات".

أعلنت حركة تحرير السودان ميثاق أهل دارفور. جاء فيه: "العمل على استمالة القوات المسلحة لصالح الحركة باعتبار أن القوات المسلحة تتكون من أبناء المناطق المهمشة".

ب- **الحل السلمي للنزاع**: كانت أهم محاولة لإبداء رأي أوسع من أجهزة النظام هي ملتقى الفاشر التشاوري في ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٣م. لكن الحكومة رفضت توصياته.

• وجرت محادثات في مناطق مختلفة أهمها ما كان برعاية الحكومة التشادية، وأدت للتوقيع على اتفاقية بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في ٣ سبتمبر ٢٠٠٣م في أبشي. هذا اتفاق إجرائي لم يخاطب أسباب النزاع المؤجل بحثها لمرحلة لاحقة.

هذا الاتفاق ونتائج المحادثات الأخرى هشة ولا يرجى أن تضع حدا نهائيا للاقتتال.

• تعددت وساطات المواطنين لا سيما من أبناء الإقليم دون جدوى حتى الآن لأن الحكومة تشكك في جدية المحاولات كما تشكك فيها الحركات المسلحة.

• ويجري التحضير قريبا لمؤتمر صلح قبلي. هذا النوع من المؤتمرات ليس مجديا لأنه سيجري على نمط المؤتمرات السابقة ونحن أمام ظروف متغيرة تماما.

المؤتمرات على النمط القديم تحشد الأجاويد للضغط على أطراف النزاع لإبرام صلح. والعمل على تسوية الثأرات القبلية ووقف الأعمال الاستفزازية المتبادلة وإيجاد معادلة بين المزارعين والرعاة وفي كل هذه المصالحات يعتمد المؤتمر على نفوذ زعماء العشائر.

**الأمر الآن مختلف جداً:**

• هنالك حركات مسلحة ذات أهداف سياسية مستعصية على الدولة ومن باب أولى على زعماء العشائر الذين أضعفت الدولة نفوذهم بإدراجهم في حزبها.

• القيادات من المثقفين داخل وخارج الإقليم اكتسبوا علاقات خارجية واستصحبوا أساليب الحركة الشعبية وجيشها.

• الصراع بين المؤتمر الوطني والشعبي يلقي ظلالا تعقد الأمور وتعمق جوانبها السياسية.

• مسألة الفساد وتدهور أوضاع المعيشة والخدمات الاجتماعية والمظالم التنموية بلغت درجة حولت الإصلاح الجذري لمطالب سياسية يدعمها كل أهل الإقليم حتى الذين لا يشاركون الحركات المسلحة أساليبها.

• هنالك الأبعاد الخارجية الإقليمية والدولية التي صارت جزءاً لا يتجزأ من السعي لحل الأزمات الداخلية. ولذلك اتجه النظام في المرحلة الأولى للاستعانة بالحكومة التشادية لقمع الحركة المسلحة. ثم اتجه للاستعانة بها للوساطة. وهذا ينطبق بدرجة تزيد أو تنقص على مواقف دول الجوار الأخرى.

أما الأسرة الدولية فإنها تسعى جاهدة للتحري عن الحقائق وعندها مقاييسها ومطالبها ولا يرجى أن تكون مراقبة في صمت لما يجري.

في نطاق سياسات النظام الحالية أخفق التصعيد العسكري كما أخفقت محادثات الصلح، ويبدو الأمر متجها نحو مزيد من التصعيد مما ينذر بحرب أهلية جديدة تبطل مشروع السلام الوشيك. فما العمل؟

**النقطة الخامسة:**

أ- التصعيد العسكري غير مجد فأهل الإقليم كانوا زادا بشريا للحرب الأهلية في الجنوب ولا يمكن نقل واجباتهم العسكرية بسهولة إلى مسرح الاقتتال الغربي. كما لا يتوقع أن تكون الحركة الشعبية الداخلة في اتفاقية السلام الجديدة سعيدة بالمشاركة في هذا التصعيد العسكري.

يحاول بعض المسئولين احتواء الحركات المسلحة بالتماس المشاعر الاثنية المضادة. هذا ممكن ولكنه إذا نجح فسوف يؤجج حربا أهلية مسرحها السودان كله تجذب إليها دول الجوار وتدفع البلاد نحو كارثة كبرى.

ينبغي أن نقرر الآن بصورة قاطعة أن السودان غير مستعد لخوض حرب أهلية جديدة.

ب- إن القوى السياسية ذات الوزن الحقيقي في الإقليم أي حزب الأمة. وأغلبية مثقفي الإقليم. والقيادات القبلية ذات الوزن.. هؤلاء اتخذوا موقفا مسئولا قوامه:

- تأييد مطالب الإصلاح الجذري.
- رفض أسلوب العنف والتصعيد العسكري من أطراف النزاع.

الإبقاء على هذه المواقف المسئولة والحيلولة دون إشعال حرب أهلية جديدة وإيجاد حل حاسم للنزاع يزيل أسبابه يوجب مواجهة الموقف بإجراءات عدالية جذرية وحاسمة.

ج- المطلوب عمله يوجب النقاط السبع الآتي بيانها:

**أولاً:** الاعتراف بخطأ بعض السياسات وأهمها:

- خلل التوازن التنموي والخدمي.
- خطأ تسييس الجهاز الإداري والأهلي واتخاذهما ذراعاً حزبية وأمنية.

• خطأ التفريط في مسألة التسليح والتدريب الذي أدى للتفلت.
• خطأ قبول ظاهرة الفساد وعدم التصدي الحاسم لها.

**ثانياً**: التسليم بالحقائق الموضوعية الآتية:

• ضرورة حياد وكفاءة الإدارة المدنية والأهلية.
• إن للحواكير القبلية أساساً تاريخياً وعرفياً ينبغي احترامه.
• إن للمزارعين حقوقاً مشروعة.
• إن للرعاة كذلك حقوقاً مشروعة.
• إن على السلطة وضع خريطة استثمارية تصنف أجزاء الإقليم الثلاثة الصحراوي الشمالي– وشبه الصحراوي الأوسط– والسفانا الجنوبي بصورة تحدد الموارد وحقوق السكان.
• إن حقوق أهل الوطن مقدمة على مطالب الوافدين. يجب عمل سجل مدني منضبط يحفظ حقوق المواطنين كما يجب وضع سياسة واضحة نحو الوافدين.
• إن للقوى الحديثة التي نالت حظاً من التعليم تطلعات بعضها مشروع في المشاركة في القرار السياسي والتنمية والخدمات عبر قنوات شرعية.
• إن سياسة السودان نحو دول الجوار ينبغي أن تقوم على خطة استراتيجية تكاملية تنمويا وأمنيا.

**ثالثاً**: إعفاء حكام الولايات الحاليين وتعيين ولاة جدد ذوي التزام قومي وكفاءة عالية وانتماء للولايات الثلاث.

**رابعاً**: الدعوة لمؤتمر جامع يمثل القوى السياسية التي كانت ممثلة في الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٨٦م، والقوى السياسية التي أفرزتها المقاومة المسلحة، وممثلين لأبناء الإقليم المثقفين من داخل وخارج الوطن وتفويض هذا المؤتمر لانتخاب رئيسه ولبحث الأجندة الآتية:

١– قسمة الإقليم في السلطة المركزية على أساس التوازن الصالح لكل السودان.

٢– الصلاحيات المركزية واللامركزية والنظام الإداري الأصلح في الإطار المدني والأهلي.

٣- خطة الإصلاح التنموي والخدمي.
٤- كيفية إزالة آثار ثقافة العنف ومشروع نزع السلاح غير المنضبط.
٥- الخريطة الاستثمارية التي تعالج صراع الموارد.
٦- مشروع استيعاب قوى الإقليم الحديثة في المجالات المختلفة عبر قنوات مشروعة.
٧- السياسة الخارجية نحو دول الجوار.

على أن يدعى لحضور هذا المؤتمر الجامع دول الجوار كمراقبين وشهود.

**رابعاً**: تعيين لجنة خبراء فنية من مختصين لمساعدة هذا المؤتمر الجامع لتقديم دراسات وافية تساعد في بحث بنود الأجندة.

**خامساً**: يلتزم حملة السلاح نبذ العنف ووقف إطلاق النار وتفويض المؤتمر القومي هذا والالتزام بقراراته.

وإن أرادوا مواصلة العمل السياسي فعلى أساس تكوينات حزبية ديمقراطية.

**سادساً**: تلتزم جميع القوى السياسية السودانية بهذا البرنامج، وتلتزم بالامتناع عن كل ما من شأنه زيادة التوتر والاستقطاب وبقبول قرارات المؤتمر الجامع والعمل على إنفاذها.

**سابعاً**: إنجاز جميع هذه المهام في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ الموافقة عليها.

# دارفور: المشكلة والحل

كشفت الحفريات الحديثة أن السودان موقع حضارة عريقة كانت فيه أول مدينة، وأول ديانة أخلاقية، وأول لغة أبجدية.

تعاقبت على السودان ست حضارات:

- الكوشية وعاصمتها كرمة ( ٢٤٠٠ق م – ١٤٠٠ ق م ).
- المروية وعاصمتها نبتة ثم مروى من منتصف القرن الثامن قبل الميلاد إلى الرابع الميلادي.
- دولة نوباديا وثقافتها.
- المسيحية النوبية ودولتاها علوة والمقرة.
- الإسلامية العربية وممالكها خمس: الفور–الفونج– تقلي– المسبعات– الكنوز وأهمها اثنتان: الفور والفونج.

ومع أن هذه الممالك كانت في الغالب غير عربية من الناحية الإثنية إلا أنها كانت إسلامية دينا مستعربة ثقافة.

المنطقة الجنوبية الواقعة جنوب خط عرض ١٠ مستثناة من هذه الهوية الثقافية. وإن كانت قد ألحقت إدارياً في السودان في ظل الحكم العثماني (المصري ) (١٨٢١ – ١٨٨١) وفي ظل الدولة المهدية ( ١٨٨١ – ١٨٩٩ ) وفي ظل الحكم الثنائي البريطاني المصري ( ١٨٩٩ – ١٩٥٦ ).

وزاد تباين الاقاليم الجنوبية الثقافي لأن الحكم البريطاني حظر الجنوب

وغرس فيه ثقافة جديدة وافدة مسيحية أنجلوفونية.

هذه الحقيقة بالإضافة لحقائق أخرى أعطت جنوب السودان طبيعة خاصة داخل حدود السودان الجغرافية.

إن لأقاليم السودان الأخرى خصوصيات بدرجة أقل لا سيما إقليم دارفور.

وعندما استقل السودان في عام ١٩٥٦م نشأت فيه دولة مركزية، لم تستوعب خصوصياته الجهوية بالدرجة المطلوبة.

كذلك تركز بناء الاقتصاد الحديث على إنتاج القطن كمحصول نقدي نالت المناطق المرتبطة بإنتاجه وترحيله قسطاً تنمويا أكبر. تركزت الاستثمارات والخدمات والمدخلات في القطاع الحديث وكان حظ القطاع التقليدي وهو يشمل أغلبية أقاليم البلاد منها متديناً. كما كان حظ أبناء وبنات تلك الاقاليم من التعليم ومن المشاركة في مراكز اتخاذ القرار ضعيفاً.

المركزية في إدارة الحكم والحظ المتدني من المدخلات والاستثمارات والخدمات أدى لفجوة تنموية وخدمية واضحة.

هذه الشكوى بلغت أقصى درجاتها في أوقات الحكم الأوتقراطي (الديكتاتوري) الذي استولى على مقاليد الحكم في البلاد عن طريق الانقلابات العسكرية لمدة ٧٥٪ من عمر السودان المستقل.

وكانت هذه الشكوى في أدنى حالاتها أثناء العهود الديمقراطية لا سيما في عهد الديمقراطية الثالثة التي أطاح بها انقلاب يونيو ١٩٨٩م.

وفي ذلك العهد الديمقراطي كان أهل دارفور ممثلين بنسبة محترمة في كل مستويات اتخاذ القرار السياسي كما كان الإقليم كله تحت إدارة مسئولين من أبنائه وبناته.

**فيما يلي أبسط البيان عن مشكلة دارفور وعن الحل.**

١) إن لإقليم دارفور في السودان خصوصية تقوم على الحقائق الستة الآتية:

١- الإقليم ذو تاريخ سلطاني مستقل حتى عام ١٨٧٥م. ثم انخرط في الثورة المهدية. ولكنه صار مستقلاً بعدها فيما بين (١٨٩٩ - ١٩١٦م) وألحق الإقليم بسودان وادي النيل بعد عقدين إلا قليلاً من تكوينه الحديث.

٢- العصبيات القبلية في الإقليم أكثر قوة منها في أقاليم السودان الأخرى،

كذلك كثرت النزاعات القبلية ومشروعات حلها –مثلاً– عمت النزاعات ٢٢ قبيلة، وعقد لحلها ٣٩ مؤتمر صلح في الفترة ما بين (١٩٢٤–٢٠٠٣م).

٣– **نزاع الموارد**: المناطق الشمالية في دارفور تعرضت لجفاف تسبب في نزوح كثير من القبائل الشمالية جنوباً: نزحت قبائل الأبالة (رعاة الإبل) إلى مناطق جبل مرة، ونزحت قبائل الزغاوة إلى جنوب دار فور.أراضي جبل مرة تتوافر فيها المياه والمراعي طول السنة. ولكنها ملك لقبيلة الفور وهم يفلحونها. هنا نشأ نزاع بين قبائل الأبالة الوافدة على أراضي جبل مرة وقبائل الفور المالكة لها. كما نشأ نزاع في جنوب دارفور بين قبائل الرزيقات المالكة للأرض وقبائل الزغاوة الوافدة إليها.

٤– **النهب المسلح**: ظاهرة النهب المسلح ظهرت في الإقليم على أيدي:

- جماعات من أصل قبيلة الزغاوة الذين شردهم الجفاف.
- جماعات من أصول عربية شردها الجفاف وركزت نشاطها في منطقة جبل مرة.
- جماعات من قبائل تشادية دفعتها ظروفها للتكسب بالبندقية في إقليم دارفور.

٥–آثار الحروب المجاورة: عندما وقعت الحرب الليبية التشادية اقتحمت القوات الليبية إقليم دارفور دون إذن من الحكومة السودانية للهجوم على تشاد من الشرق. كان موقف حكومتي السودانية من تلك الحرب محايد لذلك أمرنا بجلاء القوات الليبية، وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق الوسائل الدبلوماسية وتم سحبها ولكن الحادث ترك آثارا أمنية سالبة.

٦– تدفق بعض قبائل دول الجوار نحو إقليم دارفور، ودخولهم طرفا في النهب المسلح وفي النزاع على الموارد.

منذ الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين دخلت ٢٧ قبيلة من العرب أصحاب المواشي من خارج السودان، واستقروا في منطقة الجنينة التي تسكنها قبائل المساليت.

إقليم دارفور يجاور ثلاث دول والحدود بينها مفتوحة ووقعت فيها حروب أهلية وفيما بينها حروب حدودية.

هذه الحروب كانت لها آثارها على أمن دار فور.

هذه أهم ست مشاكل سببت اضطرابات في أمن دار فور.

وكانت المؤتمرات تعقد للتصدي لهذه المشاكل وحلها. وكان آخر مؤتمر جامع عقد للتصدي لحل تلك المشاكل المزمنة في عهد الديمقراطية في يونيو ١٩٨٩م، كان المؤتمر ناجحا ونظرة واحدة لأجندته وتوصياته تبين طبيعة المشاكل التقليدية في الإقليم والأساليب المعهودة للتصدي لها.

ولكن في ظل نظام «الإنقاذ» حدثت نقلة نوعية في مشاكل الإقليم جعلت التصدي لحلها بالأساليب المعهودة مستحيلاً.

**ما هي المشاكل الجديدة ؟**

٢) المشاكل المستجدة مع عهد « الإنقاذ «: كان إقليم دارفور يحظى بجهاز مناعة اجتماعي هو الذي لجأت إليه الحكومات المركزية لاحتواء المشاكل.

لكن النظام الانقلابي الجديد في ١٩٨٩م وجد أن سنده الشعبي في إقليم دارفور ضعيف بل وجد الإقليم منحازاً لحزب الأمة المعارض للنظام.

لذلك جعل النظام همه أن يؤثر في ولاء أهل الإقليم وأن يستميلهم إليه.

كثف النظام الجديد من الحضور الإداري وسلم مقاليد الإدارة في كل المستويات لكوادره قليلة الخبرة واسعة النهم. كان إقليم دارفور واحداً، فقسمه النظام إلى ثلاث ولايات وأكثر من ولايات السودان من ٩ إلى ٢٦. وأكثر من المحافظات من ١٩ إلى ١٢١. وأكثر المحليات من ١٢٦ إلى ٦٧٤. هذا التكثيف لكوادر عينها في السياسة لا في الإدارة أدى لإهمال المسائل الإدارية وتطويعها للكسب السياسي وزادت التكاليف الإدارية بصورة ورمية فوجهت الموارد من الخدمات إلى الإدارة المسيسة.

وواجه النظام زعماء العشائر بضرورة الانضمام لحزبه فأكثر النفاق في صفوفهم وهبط بمكانتهم الاجتماعية.

وكان في الإقليم نظام حيازة للأراضي يسمى نظام الحواكير. نظام يقوم على ٢٦ حاكورة تسيطر عليها العشائر.

لكن الحكومة الجديدة رفضت الاعتراف بهذا النظام باعتبار أن الأرض ملك الدولة وشجعت الأقليات القبلية التي تعيش داخل حواكير القبائل الكبيرة أن تتطلع للاستقلال بحقوقها والانحياز للنظام الذي منحها لها.

١- إجبار الجميع على الانضمام الصوري لحزب سياسي واحد لم يقض على التنافس بين الفرقاء بل جعلهم يتنافسون على أسس قبلية على المناصب السياسية والإدارية.

هكذا اهتم كثير من أبناء القبائل من المثقفين بالولاء القبلي سلما للترقي السياسي والإداري.

٢- القوى الحديثة: التعليم العام والتعليم العالي خرجا حشوداً من الخريجين. أما خريجو التعليم العالي الذين لم يواصلوا تعليمهم فلم ينالوا محو أمية وظيفية يؤهلهم للقيام بعمل فني. ولم يجدوا مشروعات استثمارية تستوعبهم، والذين نالوا تعليماً عالياً إذا لم يكونوا من أتباع النظام فلن يجدوا فرصا في الخدمة العامة.

كثير من هؤلاء العطالة استقروا في مدن الإقليم وفي العاصمة، وعدد كبير منهم طلب حق اللجوء السياسي فاستقروا في كثير من مدن العالم وصاروا لسان احتجاج صارخ حيثما استقر بهم النوى.

٣- كانت الجبهة الإسلامية القومية تعيب على القوى السياسية الأخرى أثناء عهد الديمقراطية الثالثة أنها متساهلة وغير حازمة في إدارة الحرب الأهلية فرفعوا شعارات التشدد شعار أمان السودان، وثورة المصاحف، وثورة المساجد. هذه الذهنية الحماسية الهجومية رافقت قادة النظام الجديد بعد الاستيلاء على السلطة، وحولت الحرب الأهلية الموروثة إلى حرب جهادية، واتجهت إلى تدريب وتسليح المواطنين على أوسع نطاق.

هذه السياسة بثت ثقافة العنف في السودان. انتشار ثقافة العنف مع وجود نزاعات لم يعمل النظام على حلها أدى إلى أنشطة تستخدم العنف للكسب المادي والكسب السياسي.

- فبعض القبائل توسعت في أعمال النهب المسلح لكسب العيش.
- وجماعات أكسبت العمل المسلح بعداً عرقياً " كالجنجويد" ذوي الأصول العربية سودانية أو تشادية الذين وجهوا هجماتهم ضد قبائل فلاحية معينة كالفور والمساليت.
- بعض أبناء القبائل الفلاحية في مناطق الفور والمساليت شهدوا تعرض أهلهم لهجمات من العناصر الرعوية المنفلتة اتهموا الدولة بالتراخي في

التصدي لهم. لذلك رفعوا السلاح ضد الحكومة باسم جيش تحرير دارفور، ثم سمي جيش تحرير السودان وبالتوازي معه نشأت حركة العدالة والمساواة، ثم فصيل ثالث باسم العدالة والتنمية.

تكوين أحزاب سياسية مسلحة ذات أهداف ضد الحكومة المركزية وذات تحالفات داخلية وخارجية ظاهرة غير مسبوقة في دارفور.

٤- **الفساد المجاهر**: تحكم الحزب الواحد وإبطال الحريات العامة يصحبه دائماً غياب المساءلة والشفافية فيعم الفساد. الفساد هو الوجه الآخر للاستبداد. وفي دارفور طولب المواطنون باستقطاع نصف نصيبهم من السكر لدعم طريق «الإنقاذ» الغربي، وكان مقدراً أن يساهم في ذلك بحوالي ٣٦ مليون دولار سنوياً على أن يتم الطريق في عامين. الموضوع صحبته ضجة إعلامية تهريجية لأن ميزانية بناء الطريق المعتمدة كانت ٢٤٠ مليون دولار، وكان الأداء الفعلي في بناء الطريق معيباً. وظهر الفساد وتأكد أهل الإقليم أنهم خدعوا وسرقت أموالهم.

٥- **القدوة السيئة**: النظام استولى على السلطة بالقوة وحولها عيانا بيانا لمنافع سياسية واقتصادية له ولذويه فصار استخدام القوة لهذه المقاصد قدوة، والنظام نفسه ساهم في بناء هذا النظام القيمي الجديد قائلاً على لسان قادته: نحن نفاوض الذين يحملون السلاح.!!

سياسات النظام -كما رأينا- فرخت العصبيات القبلية والعرقية كما ذكرنا، وثقافة العنف عمت البلاد، هذا في الداخل أما في الخارج فسياسات النظام لا سيما في العقد الأول من عمره كونت رأياً عاماً مضادا للنظام قوامه جماعات كنسية، ومنظمات حقوق الإنسان، ولوبيات إسرائيلية، ولوبيات برلمانية في كثير من الدول.

هؤلاء اعتبروا النظام السوداني راعياً للإرهاب متعديا على الحقوق الدينية والإنسانية، وكونوا مظلة عريضة لاحتضان ضحاياه. وما برح السودانيون الذين طردتهم تلك السياسات يخاطبون مراكز تلك المظلة ويجدون عندها دعماً معنوياً ومادياً.

هذه المظلة المعادية المستعدة لنجدة الضحايا من أهل السودان ظاهرة جديدة لم يعهد السودان مثلها قبل نظام « الإنقاذ «،

٦- في تلك المرحلة من عمر نظام «الإنقاذ» كانت سياسته الخارجية توسعية عبر عنها المؤتمر الشعبي الإسلامي ( العربي ) الذي كان على نمط الأممية الثالثة بشعارات إسلاموية (١٩٩٣م). هذه السياسات التوسعية عبأت كثيراً من دول الجوار المباشر للسودان وغيرهم ضد نظام « الإنقاذ «. هذه العداوات في بعض الحالات استمرت حتى يومنا هذا -مثلاً- إريتريا وأوغندا.

صحيح غير النظام كثيراً من تلك السياسات ولكن المظلة المضادة له في الخارج ما زالت قوية لأن مصالح وهيئات ظلت ترعاها. وعندما ورط النظام نفسه في تجاوزات دارفور وجدت المظلة ضالتها.

٧- لعل أسوأ ما مني به السودان مؤخراً هو التناحر العرقي. صحيح كانت في دارفور نزاعات قبلية، ولكن الإقليم لم يشهد بروز انتماء عرقي متعدد القبائل.

فصائل الفور بعضها ذات أنساب عربية كذلك قبائل المساليت والزغاوة.

وبيوت الزعامة القبلية كلها تقريباً مرتبطة بمصاهرات.

وفي دائرة الضعين الانتخابية -والضعين هي مركز أكبر قبيلة عربية في دار فور-، كان نائب الدائرة المرحوم / أحمد حبيب من الزغاوة. وحاكم إقليم دارفور الذي زكاه ٣٤ هم نواب حزب الأمة من جميع الانتماءات هو د. التيجاني سيسي من قبيلة الفور.

كان هذا هو الحال حتى عام ١٩٨٩ ولكن الأمر اليوم مختلف وقد يزيد تدنياً لأن بعض رجالات النظام يحاولون إثارة عصبية عربية مثلما يحاول بعض رجالات الحركة الشعبية إثارة عصبية إفريقية. إنهما في الصراع على السلطة يلعبان بالنار.

حركات المقاومة المسلحة في دارفور بدأت بانتماءات عرقية ولكن يبدو الآن أنها تدرك خطورة هذه الاتجاهات وتسعى للتعبير عن مطالب لكل دارفور ولكل السودان.

٨- ظلال النزاع بين المؤتمرين الوطني والشعبي: حاول النظام أن يجعل من دارفور سنداً شعبياً له لأن الإقليم عرف بحماسته الدينية في عهد سلطنة الفور القديمة. وحتى في عهد السلطان على دينار فإنه انحاز للخلافة العثمانية في الحرب الأطلسية الأولى، وكان هذا سبب تعرضه للحرب مع بريطانيا. وكانت

حماسة دارفور للثورة المهدية بلا حدود.

استطاع نظام « الإنقاذ « أن يستقطب عددا من أبناء وبنات دار فور. وعندما انقسم المؤتمر الوطني في عام ٢٠٠٠م وقفت أكثر الكوادر من الأصول العربية مع المؤتمر الوطني، ووقفت أكثر الكوادر من أبناء وبنات الزغاوة والمساليت والفور وغيرهم مع المؤتمر الشعبي. أكثرية هؤلاء انخرطوا في حركة العدل والمساواة.

٩- الجيش الشعبي ما برح يحاول استقطاب عناصر أفريقية من مناطق شمال السودان. هنالك علاقة تحالفية بين جيش تحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان.

١٠- بعض الدول المجاورة للسودان سيما دولة إريتريا منحازة تماما لقوى المقاومة السودانية فالنظام السوداني حليف لأثيوبيا وهو بتكوينه يشجع المقاومة الإسلامية للدولة الإرترية. هنالك اتهامات متبادلة بين النظامين وإريتريا سوف تحرص على زيادة متاعب الحكومة السودانية.

هذه العوامل الأحد عشر مستجدات هيأت إقليم دارفور لتحرك عسكري ذي أهداف سياسية ضد الحكومة وفي الوقت نفسه أضعفت الحكومة بسياساتها جهاز المناعة الاجتماعي الذي كان في الماضي يعمل على احتواء النزاعات.

٣) لا أعتقد أن النظام السوداني خطط عمداً لمأساة دارفور، ولكن النظام مجرد من أية بوصلة استراتيجية ويعمل بأسلوب ردة الفعل ورزق اليوم باليوم. وعندما واجهته مشكلة دارفور في طورها الأخير تعامل معها مرتكبا طائفة من الأخطاء التي حولت الموضوع من مشكلة يواجهها النظام إلى سحب الثقة فيه.

**ما هي هذه الأخطاء ؟**

**الخطأ الأول**: كان العدد الذي حمل السلاح ضد الحكومة انطلاقا من منطقة جبل مرة محدوداً، وكان حاكم شمال دارفور في ذلك الوقت الفريق (م) إبراهيم سليمان أبعد نظراً من رؤسائه لذلك دعا لاجتماع غير معهود أشرك فيه عددا كبيرا من أبناء دارفور المثقفين وسماه ملتقى الفاشر التشاوري في ٢٠٠٣/٣/٢٥م. هذا الملتقى وضع توصيات لاحتواء النزاع سياسيا، ولكن

الحكومة المركزية رفضت تلك التوصيات.

كانت الحكومة المركزية تشعر بأنها قد قدمت تنازلات كافية في محادثات نيفاشا وأن عليها أن تظهر هيبة الدولة في التصدي لحركة دارفور حتى لا يقتدي بها آخرون. وأيقنت الحكومة أن الأسرة الدولية راضية عنها، ولن تعرض اتفاقات السلام للخطر بسبب الاعتراض على سياسة النظام في دار فور. وبعد أن قامت حركة المقاومة المسلحة ببعض الهجمات أعلنت قيادة النظام من الفاشر عاصمة دارفور خطأ تأديبيا متشددا.

« لا تفاوض مع هؤلاء ولا أسرى ولا جرحى احسموا الأمر في أسبوعين وارفعوا لنا التمام».

هذا الموقف صعد المواجهات العسكرية، وأدى إلى احتلال المقاومة المسلحة لمدينة الفاشر وتحطيم طائرات سلاح الجو السوداني وتوالت المساجلات العسكرية وكان واضحا أن القوات المسلحة السودانية غير متحمسة للدخول في حرب أهلية جديدة. قال أحد حملة السلاح « إن الجيش يهرب من ميدان أية معركة خضناها ضده تاركا لنا وراءه أثمن الهدايا. غنمنا حتى الدبابات «.

وواضح من أدبيات الحركة المسلحة أنها تطمع في ضم القوات المسلحة لصفها. جاء في ميثاق أهل دارفور الذي أصدرته حركة تحرير السودان.

« العمل على استمالة القوات المسلحة لصالح الحركة باعتبار أن القوات المسلحة تتكون من أبناء المناطق المهمشة».

**الخطأ الثاني**: لم يشأ النظام أن يوسع التشاور لبحث ما يجب عمله، ولجأ في مواجهة التحدي العسكري لاستنفار القبائل. صنف النظام حملة السلاح بأنهم من قبائل معينة: الزغاوة –الفور– المساليت.

لذلك خاطب النظام الجماعة الإثنية العربية للوقوف معه في وجه المقاومة المسلحة.

الكيانات العربية القبلية لم تستجب لهذا النداء. بل اتخذت موقفاً معتدلا من النزاع قائلة إنها لن تشترك في عمل هجومي، ولكن إذا هوجمت فسوف تدافع عن نفسها.

ولكن هنالك فصائل شبابية غير منضبطة قبليا، وفصائل الفاقد التربوي، وجماعات كانت تعمل بالنهب المسلح، وفصائل الجنجويد وهم عبارة عن

شباب امتهن الغارات – واتخذ هذا الاسم رمزا للفتوة – جن على ظهر جواد يستخدم السلاح الناري – وهؤلاء بعضهم من قبائل سودانية وبعضهم من قبائل غير سودانية، وهم جميعاً استقطبتهم الامتيازات التي وفرتها الحكومة واستجابوا للنداء وانخرطوا في العمل العسكري الحكومي. حملة السلاح في مواقع غير معروفة ويتحركون بسرعة لذلك اتجه بأس التحرك العسكري ضد القبائل التي ينتمون اليها لتهديدها لكيلا تساعدهم أو تمنحهم المأوى. ركز هذا العمل العسكري على أهداف قبلية مدنية رخوة.

كان فى اللجوء إلى هذا التحالف العسكري، واختيار هذه الأهداف المدنية خطآن ضخمان وكانت نتيجتهما ترويع القبائل المعنية بالصورة التي خلقت المشكلة الإنسانية الضخمة وفي وقت قياسي فر أكثر من مليون شخص لمعسكرات نازحين بالقرب من مدن دارفور الكبيرة، وفر أكثر من مائه ألف شخص لاجئين إلى تشاد.

هكذا تكون معرض بشري محمل بقصص المآسي الإنسانية، وصار المعرض البشري في متناول أجهزة الاعلام العالمية.

**الخطأ الثالث**: منذ حين صار السودان يموج بعدد كبير من منظمات الإغاثة العالمية – وممثلين لمنظمات حقوق الإنسان المتابعين لمحادثات السلام، وممثلين لمراكز الدراسات المعنية بحقوق الإنسان والسلام والتحول الديمقراطي، وممثلين لأجهزة الإعلام الدولية.

هذا الزخم من الحضور الدولي تسامع بما يجري في دارفور فسارعوا لمعرفة الحقائق. وبسرعة استطاعت منظمات هيومان رايتس واتش، ومنظمة العفو الدولية، والمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، وغيرها الاطلاع على تفاصيل ما حدث وتدوينة بصورة موثقة ونشروا بياناتهم على أوسع نطاق. كذلك نشطت الصحافة العالمية والإذاعات والفضائيات فنقلوا صورة مرعبة عن حريق دار فور.

هذه المعلومات هزت الضمير العالمي وغيرت مواقف الحكومات الغربية نفسها. كان أول تصريح لمسئول أمريكي بشأن دارفور أن هذه مسألة داخلية ينتظر أن تحتويها حكومة السودان.

ولكن انقلابا حقيقيا قاده الرأي العام العالمي غير مواقف الحكومات

الغربية، وجعل الحكومة الأمريكية تعطي أزمة دارفور أولوية على قضية سلام نيفاشا. وبذلك ابلغوا الحكومة السودانية.

الحكومة السودانية لم تتعامل مع هذا الطوفان الإعلامي بجدية بل ظل المتحدثون باسمها ينكرون ما جاء في أجهزة الإعلام الدولية إنكارا عاريا من الصدقية، فخسرت الحكومة المعركة الإعلامية وكان أداؤها شبيها بهزليات الصحاف العراقي.

وسارع المتحدثون باسم الحكومة يبحثون عن ماهية المؤامرة ضدهم.

**لم يحسبوا** :

• أهمية المنظمات غير الحكومية وما صارت تقوم به من دور في تكوين الرأي العام العالمي.

• أهمية شبكة السودانيين بالمهجر لا سيما الدار فوريين وما قاموا به من تعبئة.

• شبكة اللوبيات المضادة للنظام السوداني لا سيما أثناء سياساته «الطالبانية» الشبكة التي صارت تدعم الحركة الشعبية تلقائيا كممثله لمظلومي الجنوب ونقلت اهتمامها لمظلومي دار فور.

هذه الأخطاء أودت بمصداقية النظام، والنظام لم يفعل شيئا مقنعاً لتحسين صورته.

**٤) التدخل الدولي في شأن دار فور:**

الرأي العام العالمي تحرك في أمر دارفور وتحركت بعده الدول ثم مجلس الأمن.

تصاعد الاهتمام الدولي بأزمة دارفور فزار الأمين العام للأمم المتحدة السودان في يوليو ٢٠٠٤.

وبعد زيارته لدار فور وتشاد حيث قابل ممثلين للنازحين واللاجئين وقع مع حكومة السودان اتفاقا في ٢٠٠٤/٧/٣ بموجبه التزمت الحكومة بأربعة أشياء:

– أن تلتزم باتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة مع حملة السلاح في تشاد في ابريل ٢٠٠٤.

– تأمين سبل الإغاثات الإنسانية.

– حماية المدنيين.

– نزع سلاح الجنجويد.

هذا الاتفاق سار فيما بعد جزءاً من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦.

هذا الاتفاق لم يدرس بالقدر الكافي لأن المسئول الدولي كان يريد تحقيق إنجازا ما لإشباع الضغط الدولي بشأن الحالة الإنسانية في دار فور.

والحكومة السودانية كانت حريصة على تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.

فلو أن الأمر أخضع لدارسة لاتضح أن البند الرابع لا تستطيع الحكومة تنفيذه.

وأنا سألت أحد المسئولين الدوليين كيف وقعوا على هذا الاتفاق ؟؟

قال لي: نحن أنفسنا فوجئنا بمواقف الحكومة! ولكن واضح من تناول الاتحاد الأفريقي للأمر أن المهام التي سوف تعجز الحكومة السودانية عن القيام بها كحماية المدنيين ونزع الأسلحة وغيرهما سوف توكل لقوات الاتحاد الإفريقي. وبالفعل كلف مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي رئيسه الفا عمر كوناري تحضير خطة شاملة لقيام الاتحاد الإفريقي بمهمة حفظ السلام في دارفور، وتحديد حجم القوات المطلوبة لذلك وما هي القوات والآليات المطلوبة للنجاح في وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين وضمان انسياب الإغاثات الإنسانية. وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ يلقي على الاتحاد الأفريقي أعباء ما تعجز عن تنفيذه الحكومة السودانية. ويضع الحكومة السودانية لأول مرة هدفاً للتحقيق عن الإبادة الجماعية ومهما يكن الأمر فإن اللجة سوف تكتشف على الأقل وقوع تعديات جسيمة على حقوق الإنسان وجرائم حرب. الاتحاد الأفريقي متجه لتكليف قوة من ثماني دول للقيام بكل المهام التي تعجز عنها حكومة السودان في دارفور وذلك بدعم من مجلس الأمن ومساهمات لوجستية من دول مانحة.

لكن الحكومة السودانية لا تتعامل مع الموقف بالجدية الكافية بل نجد ناطقا باسمها يقبل القرارين ١٥٥٦ و١٥٦٤ وآخر يرفضهما وثالث يعتبرهما إعلان حرب على السودان، وهذا كله يعطي انطباعاً بعدم الجدية في التعامل مع قرارات جادة، ويترتب عليها تصرفات عملية مضادة للحكومة السودانية. هذا التناقض

فى المواقف صار سمة للنظام السودانى. لدى زيارة المندوب السامى للاجئين إلى السودان اقترح حكماً ذاتياً لدار فور فسارع مسئول سودانى بقبول الاقتراح وسارع مسئول آخر برفضه!! كل الدلائل تشير إلى أن الإدارة الدولية متجهة إلى وضع أمن دارفور تحت وصاية دولية. هذا التوجه رحب به وزير فى حكومة السودان ورفضه وزير آخر. والساقية تدور بما يؤكد غياب أية استراتيجية لدى النظام للتعامل مع كارثة دارفور وللتعامل مع الإرادة الدولية.

والمؤسف أن موقف الجامعة العربية يكرر موقفها مما جرى للعراق وهو إعلان تأييد السودان بمعنى تأييد حكومة السودان. هذا الموقف غير صحيح بل الصحيح أن تدرس الجامعة العربية الموقف لتنصح الحكومة السودانية بما ينبغي عمله لتجنب الوقوع في مواجهة مع مجلس الأمن.

**٥) محاولات حل المشكلة** :

١. حزب الأمة صاحب السند الشعبي الأكبر في دارفور وبهذه الصفة اجتهد بكل الوسائل لتنبيه الحكومة على خطورة الموقف والعمل على حصر الفتنة بنصح الكيانات القبلية الكبيرة ألا تشترك فيها. دعونا في يونيو ٢٠٠٢ لمنبر جامع يشارك فيه الجميع لوضع علاج للمشكلة، وأرسلنا وفودا ثلاث مرات لدار فور للاطلاع على الحقائق واحتواء الانفجار، وكونا مع الآخرين لجنة قومية لدار فور في مارس ٢٠٠٣، وكونا غرفة عمليات لمتابعة الوضع الإنساني، واجتهدنا لإقناع النظام برؤية جذرية لمعالجة الموقف، ووقع معنا اتفاقا ولكن النظام مع توقيع الاتفاق واصل سبيله في سياسات حزبية ضيقة الأفق، ورتبنا ورشة عمل لاستقطاب الرأي حول تشخيص المشكلة وأسس علاجها. ومع وضوح الرؤية للكافة عن أسباب المشكلة ووسائل حلها لكن النظام الحاكم في السودان لا يريد أو لا يستطيع اتخاذ الإجراءات اللازمة لنبذ السياسات الخاطئة وتنفيذ السياسات الصحيحة. اقترح حزب الأمة فى خطاب أرسله للرئيس أوبا سانجو بصفته الوسيط فى ٢٠٠٤/٨/٢٢ وفى إفادات متكررة للحكومة السودانية وعبر لقاءات ثنائية وفى مؤتمرات صحفية فى فبراير ويونيو ٢٠٠٤، وفى ندوات جماهيرية أسساً محددة للحل خلاصتها:

١ – اتخاذ إجراءات فورية لبناء الثقة؛ وهى تغيير الطاقم الإدارى فى ولايات دارفور بمسئولين ذوى تأهيل إدارى وقبول قومى – وتعيين لجنة محايدة بحق

لتقصي الحقائق حول التجاوزات ومحاسبة الجناة وإنصاف الضحايا. وتكوين مجلس أعلى قومى لتنسيق الإغاثات الإنسانية.

٢- عقد مؤتمر جامع يحضره جميع القوى السياسية السودانية وأطراف النزاع فى دارفور وممثلون لأبناء وبنات الإقليم المثقفون وممثلون لزعماء العشائر، يفوض هذا المؤتمر لبحث أجندة دارفور ذات الملفات الستة السياسى، الاقتصادى، الإدارى، الأمنى، الاجتماعى، الخدمى والقبلى. على أن يعقد فى مكان متفق عليه وأن يكون فى حضور دولى وإقليمى كمراقبين.

ولكن هذه الآراء مع قبولها الشعبى العريض لم تجد تجاوباً لدى النظام فى السودان.

لذلك أعلن حزب الأمة أن الحوار بينه وبين النظام وصل إلى طريق مسدود، ومضى يعلن رؤاه للحل واستقطاب الرأي العام السوداني والدولي حولها.

٢- في فبراير ٢٠٠٤ كون النظام لجنة سماها قومية، ولكنها في الحقيقة لجنة حزبية، ولا ينتظر أن تقدم حلولا إلا تحت سقف سياسات النظام التي كانت سببا في خلق لأزمة في المقام الأول.

٣- وفي شهر سبتمبر ٢٠٠٤ دعا النظام لمؤتمر قبلي لاحتواء المشكلة. هذه المؤتمرات القبلية كانت مجدية في الماضي، ولكنها الآن غير مجدية: زعماء العشائر ضعفوا كثيراً، والقوى المسلحة مسيسة وخارجة من نطاق الولاء القبلي، وهناك جهات مؤثرة على مواقف الفرقاء مشدودة لمقاصد الصراع على السلطة، وهنالك أياد لنفوذ بعض دول الجوار، وهنالك أبعاد متعلقة بصراعات دولية أهمها ما بين أمريكا وفرنسا.

هذه العوامل تجعل المؤتمرات القبلية بالصورة التقليدية غير مجدية.

٤- في ابريل ٢٠٠٤ وقع النظام السوداني مع حملة السلاح اتفاقا لوقف إطلاق النار بوساطة تشادية وبدعم أمريكي وفرنسي. إن دخول تشاد في الوساطة محفوف بمخاطر لنظامها والمحاولة الانقلابية الأخيرة كانت لها صلة باضطرابات دار فور.

إن اتفاق وقف إطلاق النار هش، ويواجه خرقا من جميع أطراف الاقتتال، ولا يرجى أن يكون ملزما إلا في ظل اتفاق سياسي.

٥- لقاءات أديس أبابا وأبوجا للتفاوض بشأن مشكلة دارفور بوساطة

الاتحاد الأفريقي لم تثمر شيئاً ولن تثمر شيئا للأسباب الآتية :

• اختلاف الرؤى بين وفد الحكومة الذي يعطي أولوية لوقف العدائيات. ووفود المقاومة التي تعطي أولوية للحل السياسي.

• وجود عناصر مؤثرة على القرار غائبة عن طاولة المفاوضات.

• غياب الوسيط الذي تطمع في خيره أو تخشى شره أطراف النزاع كما هو الحال بالنسبة لأمريكا ومباحثات نيفاشا.

**النتيجة** :

محاولات حل أزمة دارفور داخلياً وتحت سقف سياسات وأجهزة نظام «الإنقاذ» غير مجدية. ومحاولات الحل بين الأطراف المدعوة والطرف الثالث كما حدث في أديس أبابا وأبوجا غير مجدية. فما العمل ؟؟.

**٦) الموقف السياسي في السودان لا سيما من زاوية أزمة دارفور تحكمه الحقائق الآتية** :

**أولاً**: الحكومة السودانية عزلت نفسها من كثير من القوى الوطنية،. وفقدت ثقة قطاعات مهمة من أهل دارفور وهي لا تستطيع حماية المدنيين المروعين ولا أن تلجم العناصر التي سلحتها واستعانت بها، ولا أن تقهر المقاومة المسلحة، ولا أن تنفذ ما يتطلبه منها مجلس الأمن.

**ثانياً**: عناصر كثيرة داخل نظام الانقاذ تبينت المتاهات التي أدخلت فيها بسبب بروتوكولات نيفاشا. ففي الالتزام بها مخاطر تتضح لهم كل يوم. ولكن في التخلي عنها مخاطر جسيمة؛ ذلك أنهم أمام موقف لا يستطيعون التقدم منه أو التأخر. لذلك فالنظام يوظف مشكلة دارفور لتغطية هذا العجز، مطالبين أن ترفع الحركة الشعبية يدها من دارفور، وبحل مشكلة دارفور قبل ابرام اتفاقيات السلام.

**ثالثاً**: الحركة الشعبية ترفع شعارات تجعل تأييدها للمقاومة المسلحة في دارفور منطقياً. وهي تريد توظيف عناصر المقاومة في دارفور للتحالف معها في مشروع السودان البديل المعلمن المؤفرق الذي تنشده.

لكن الحركة الشعبية وجدت أن أزمة دارفور غطت على برتوكولات السلام وهي بروتوكولات تعتبر الحركة أنها حققت لها مكاسب غير مسبوقة. فالبروتوكولات فاقت ما اتفقت عليه الحركة مع القوي السياسية فى أسمرا (

١٩٩٥) في عدة نقاط أذكر منها؛ أعطت الجنوب وضعاً كونفدراليا مع أن الوضع في مقررات أسمرا فيدرالي والكنفدرالية احدي خيارات تقرير المصير. وأعطت الجيش الشعبي وضعاً موازيا للجيش السوداني مع أن الوضع في مقررات أسمرا هو إعادة هيكلة القوات المسلحة لتصبح قومية.

وجدت الحركة نفسها تفاوض جماعة مهددة بقانون سلام السودان الامريكي الذي يقول إذا تعذر الاتفاق تعاقب الحكومة وإذا تحقق الاتفاق تكافأ الحركة الشعبية.

جماعة مهددة بملفات جنائية سابقة حريصة على إبرام اتفاق تباركه الأسرة الدولية، ويكتب لها عمرا جديدا محميا من تلك الملفات «اللعينة «.

موقف الحركة الآن هو صرف النظر عن أبوجا والقاهرة والتركيز على نيفاشا، واعتبارها سبيل الحل السحري لكل مشاكل السودان.

**رابعا**: دخلت مسألة دارفور عاملا حاسما في الصراع بين المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي.

الحكومة تسعي لقمع المؤتمر الشعبى في الخرطوم وفي دارفور.

والمؤتمر الشعبى يسعى لتوظيف أزمة دارفور لإسقاط النظام.

**خامسا**: مسألة دارفور أدخلت السودان في التدويل؛ لأن النظام السودانى الآن بنص قرار مجلس الأمن خطر على الأمن والسلم الدولى وسيعامل بموجب الفصل السابع والمادة (٤١) من ميثاق الامم المتحدة وسوف يتمدد تدويل الشأن السودانى بتدخل قوات الاتحاد الأفريقي للقيام بواجبات هى من صميم مهام الحكومة السودانية. والتحقيق الدولى سوف يضع أفراداً مهمين فى نظام الإنقاذ فى كرسى الاتهام للمحاكمة على جرائم حرب ولكن التدويل ليس حلا سحريا.

بل ما حدث فى ظروف مماثلة في ليبيريا والكونغو يدل على أن التدويل عن طريق القوات الأفريقية قد يصبح جزءا من المشكلة لا سبيلا للحل !!

**سادسا**: إن فى السودان مجتمعا سياسيا ومدنيا قويا، وهو فى الغالب مغيب عن موائد التفاوض الحالى فى نيفاشا وفى أبوجا.

غياب هؤلاء بالإضافة لكثيرين يحملون السلاح يجعل أية اتفاقيات ثنائية قاصرة وغير مستدامة.

**ختاما**: إن الكوارث المتداعية على السودان اليوم نتائج مباشرة وغير مباشرة لاستيلاء حزب أقلية مسكون برؤى أيديولوجية ضيقة على السلطة، وفرضه لأجندته الحزبية الضيقة على مجتمع متعدد الاجتهادات السياسية والأديان والثقافات والجهويات، هذه الأجندة كما كان متوقعاً فشلت فشلا ذريعا، وما يحدث في السودان الآن حيثيات هذا الفشل الذى توقعناه فى كتاب الديمقراطية راجحة وعائدة، الصادر عام (١٩٨٩).

قضية دارفور كانت النافذة التى أبرزت تآكل شرعية نظام الإنقاذ داخليا وخارجيا قال وزير الخارجية الأمريكى إنه أرسل فريق تحقيق اشتركت معه نقابة المحامين الأمريكية وجمعية رعاية العدالة الدولية فحققوا وأتوا بدلائل على حدوث إبادة جماعية فى دارفور (جنوساید) ولكن التقرير الامريكى لم يؤيده آخرون. أما مناديب الأمم المتحدة فقد أجمعوا على ارتكاب جرائم حرب وتعديات جسيمة على حقوق الإنسان.

قال خوان منديس المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بعد زيارته لدارفور فى أواخر شهر سبتمبر ٢٠٠٤ فى تقرير أمام مجلس الأمن: «أعتقد أنه بعد زيارتنا لدارفور يمكننا أن نقول إن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وعمليات خرق لقوانين الحرب ارتكبت على الأرجح بطريقة منتظمة وعلى نطاق واسع فى إقليم دارفور».

هذا معناه أن فريقا من المسئولين السودانيين سوف يجدون أنفسهم فى قفص اتهام دولى وملاحقة جنائية. هذا يجردهم من أية أهلية للتفاوض الموضوعى مع أى طرف ويدفعهم لتنازلات لمجرد الحرص على الإفلات من المساءلة الجنائية.

تآكل شرعية النظام خلق فراغا سوف يتمدد التدويل لملئه أو يقع انقلاب أو انتفاضة شعبية. بروتوكولات نيفاشا مشروع لإحلال بديل سلمي متفاوض عليه.

لكن هذا البديل بشكله الراهن يخلق مشاكل أكثر من التى يحاول حلها.

**المطلوب للسودان فورا هو**:

• على مستوى دارفور قيام إدارة غير قابلة للشك فى نزاهتها وعدالتها ووطنيتها وقادرة على حيازة رضاء أغلبية أهل الإقليم.

• على المستوى القومي سلطة وطنية غير قابلة للابتزاز الجنائي وقادرة على حيازة رضاء أغلبية أهل السودان.

• مؤتمر قومي دستوري على نمط الكونديسا الذي وضع خريطة الطريق لبناء الوطن في جنوب أفريقيا ١٩٩٣. مؤتمر صلاحياته التصديق والتعديل والتحكيم على بروتوكولات السلام، وحل مشكلة دارفور وسائر أقاليم السودان. على أساس عادل ومتوازن، ووضع برنامج التحول الديمقراطي للسودان، كل ذلك يكون قرارات مصيرية غير قابلة للمراجعة وملزمة للكافة تدعمها القاعدة الشعبية الأعرض داخلياً والمساندة الإقليمية والدولية الاوسع.

**هذا أو الطوفان**!!!.

# حول أزمة دارفور[٣]

أخواني وأخواتي– أبنائي وبناتي وقبل أن أدخل في الموضوع أود أن أعلق على بعض العبارات التي وردت في حديث المتحدثين السابقين تعليقا عابرا.

**أولا**: صحيح أننا في مايو ٢٠٠٤م توصلنا مع الحكومة إلى تصور لحلول، ولكن تجربتنا مع الحكومة تشهد بأن الاتفاقات معها» كالبغلة تولد ولا تلد».

**ثانيا**: إن كل المبادرات التي سمتها الحكومة قومية في حقيقتها تمارين في اللاجدوى لأنهم يعطون اللجان اسما قوميا وفعلا حزبيا ويطالبونها بتقديم حلول قومية أي يطالبونها «بتربيع المثلث»:

**ألقى به في اليم مكتوفا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء**

**ثالثا**: حوارات أبوجا خارج نطاق المسائل الإجرائية هي حوارات غير مجدية «ساقية جحا تشيل من النهر وتصب في النهر» ولا يمكن أن نجد حلا إلا خارج إطار «ساقية جحا».

ولذلك فإنني أود أن أتقدم باسم حزب الأمة لاجتماعنا هذا «المحضور والمبارك» باقتراح محدد كوسيلة لنقل القضية من المرحلة الحالية إلى مرحلة أكثر تفعيلا، والتساؤلات التي طرحها ابننا وليد مشروعة، فيما يتعلق بالجهاد المدني والديمقراطية الثورية هما بالمعنى نفسه ولكن العبارة الثانية معلمنة.

---

[٣] مخاطبة الإمام رئيس حزب الأمة القومي للملتقى التفاكري للقوى الوطنية– ٢٠٠٥/١١/٩م.

ولعل ذلك يساهم في تفعيل مشاركة الذين تؤذيهم كلمة «الجهاد» لأن كثيرا ممن تحدثوا عن الجهاد في الإسلام تحدثوا بصورة غير صحيحة مما خلق حساسية نحوه لدى بعض المستمعين، ولكن فكرة الجهاد في الإسلام واضحة، فهو جهاد بالمال والنفس ولا يصبح قتالا إلا في ظروف معينة: «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا» (سورة الحج الآية ٣٩).

أحوال دارفور الحبيبة متردية للغاية، وافتراق كلمة أهلها واستكانة القوى المدنية والسياسية الحالية يفتح الطريق لثلاث أجندات غير مجدية هي:

أجندة السلطة وأجندة العنف وأجندة التدويل، ولذلك فإن الواجب الوطني الملح هو أن نحدد معا أجندة دارفور الوطنية ثم نوحد حولها أهل دارفور، وحدة هدف لا وحدة صف، فنحن لا نستطيع أن نوحد القوى المختلفة والمقتتلة في صف واحد؛ لأن هناك عوامل شخصية وقبلية وتاريخية تفرقها، ولكن الذي يمكن أن نحققه هو وحدة الهدف.

– سودنة مشروع الخلاص بجعله مشروعا قوميا.

– خلاصة أجندة دارفور في نظرنا:

**أولا**: كسب ثقة المواطنين بتنحية القمة الإدارية في الولايات الثلاث، واختيار ولاة مؤهلين مهنيا ووطنيا وحائزين على الثقة الشعبية.

**ثانيا**: الالتزام بأن لأهل دارفور حقا في صلاحيات فيدرالية وحقا في المشاركة في السلطة والثروة والخدمات على كل المستويات من الإدارة إلى الرئاسة بحسب نسبهم من عدد سكان السودان.

**ثالثا**: القوات الأفريقية الحالية مشكورة على جهدها ولكنها عاجزة عددا وعتادا وقدرات بينما المهام الموكلة إليها مهام حيوية ولذلك يجب أن يراجع أمر هذه القوات بصورة كلية حتى تتولى هذه المهام قوات أكثر عددا وعتادا وتأهيلا.

**رابعا**: يعقد فورا ملتقى جامع لأهل دارفور مسلحين ومدنيين وأكاديميين وساسة لبحث أجندة دارفور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقبلية والأمنية والإنسانية.

والالتزام بعد التداول في هذه الأجندة بما يتفق عليه حلا شاملا لقضايا

دارفور الكبرى.

هذا هو البديل الجامع للتفاوض الثنائي العقيم لأننا نعتقد أن هذا التفاوض العقيم حتى إذا نجح فإن نجاحه قاصر.

**خامسا**: عقد لقاء قومي سوداني يلتزم فيه جميع أهل السودان بحقوق دارفور، لقاء يحضره جيران السودان وأعضاء الأسرة الدولية كمراقبين وشهود ومتابعين، وبعد التداول يتفق هذا الحضور على لجنة تنسيق ممثلة للكافة تختار اللجنة ضمن مهامها الأخرى ستة أشخاص لولايات دارفور الثلاث لتختار السلطة ثلاثة منهم للولايات.

**سادسا**: الولاة المختارون يفوضون لأداء الآتي:

– إصلاح إداري شامل.

– الإشراف على عودة اللاجئين والنازحين طوعيا.

– تحديد نوع وحجم القوى الخارجية المطلوبة.

– المساعدة في مهام مراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين والمساعدة في حفظ أمن قرى العائدين.

– تكوين هيئة قومية للإشراف على الإغاثات الإنسانية وأن يكون من مهامهم أيضا التعاون في القرارات الدولية العالقة.

**سابعا**: دعما لتأييد هذه المطالب المشروعة والتي لا غنى عنها في خلاص دارفور الكبرى فإننا معشر الحاضرين هنا نضمن هذه المطالب في مذكرة ترفعها للسلطات مسيرة قانونية كبرى تؤكد حجم الدعم الشعبي لهذه المطالب، وسوف نفتح باب التوقيع عليها لجميع أهل السودان داخل حدوده وفي المهجر؛ لأن أهلنا في المهجر يريدون أن يشاركوا، وأيضا ندعم هذا الإجراء باعتصامات في مناطق مختلفة في رئاسات كل الولايات السودانية، وأيضا في السفارات السودانية في الخارج حتى نرفع شأن الالتزام الوطني الشعبي بحل هذه القضايا بصورة تقوم على ضغط شعبي حقيقي.

أرجو أن يتداول الحاضرون بحرية وجدية هذا الاقتراح ويعدل ويضاف إليه ما تشاءون لمواصلة التحليل والتداول والفعل الوطني الحازم العاقل الفاعل.

# نحو حل جذري لأزمة دارفور[٤]

في الأعوام الماضية تعددت الدراسات الجادة للموقف في دارفور سردا للوقائع وتحليلا لها واقتراحا للحلول. شارك في هذا الجهد حزب الأمة ومنابر دراسية وطنية وأجنبية وقام أبناء وبنات الإقليم في داخل البلاد وخارجها بأنشطة تنويرية وتعبوية واسعة.

وفي أبريل ٢٠٠٣م الماضي انفجر الموقف بصورة حادة بفعل قوى سياسية مسلحة أعلنت أهدافا سياسية وقامت بأنشطة عسكرية.

اضطرب موقف النظام الحاكم في السودان ما بين اعتبار تلك الأعمال مجرد أعمال إجرامية وبين الاعتراف بطبيعتها السياسية وما بين العمل على قمعها عسكريا واحتوائها بالتفاوض السياسي.

وفي ٨ ديسمبر ٢٠٠٣م وبعد دراسة للموقف من جميع جوانبه أصدر المكتب السياسي لحزب الأمة وثيقة بينت حقيقة ما يجري في دارفور وحللت المشاكل والأسباب التي أدت لانفجار الموقف بالصورة الحادة الحالية.

طالبت الوثيقة الحكومة بإعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد لمدة ثلاثة أشهر، وعقد مؤتمر قومي تشترك فيه كل القوى السياسية الممثلة في الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦م، والحركة الشعبية، وجيش تحرير السودان،

---

[٤] ندوة عقدها اتحاد طلاب جامعة الخرطوم– قاعة الشارقة– ١١ مارس ٢٠٠٤م.

وحركة العدل والمساواة، ومنظمات المجتمع المدني المعنية، والزعامات القبلية، والشخصيات من أبناء وبنات الإقليم من الداخل والخارج المشهود لهم بتأهيل سياسي، واقتصادي، وأكاديمي..

وفي يوم الإعلان نفسه عن تلك الوثيقة (٩ فبراير ٢٠٠٤م) أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا بتكوين لجنة سميت قومية، وكلفت بدراسة الموقف وتقديم توصيات للدعوة لملتقى يصلح ما علق بالنسيج الاجتماعي في الإقليم والدعوة لمؤتمر قومي تنموي.

صلاحيات هذه اللجنة تدل على محدوديتها وعضويتها تدل على عدم قوميتها. عددها الكلي ٩٤ شخصا. من هؤلاء ثلاثة وسبعون (٧٣) ينتمون للمؤتمر الوطني من بينهم واحد وعشرون (٢١) من حملة المناصب الدستورية وخمسة عشر (١٥) نائبا في المجلس الوطني ومن جملة أعضاء اللجنة عدد أبناء الإقليم سبعة وثلاثون «٣٧». هذه اللجنة مجرد آلية استشارية للنظام.

أثناء العام المنصرم استجدت الحقائق الآتية:

• تصعيد المواجهات العسكرية في دارفور الكبرى، واحتلال المقاومة المسلحة لبعض المدن، وإجلاؤها منها ولكن دون استتباب الأمن لأن المقاومة المسلحة واصلت أنشطة هددت الطرق الرئيسية والمناطق المحيطة ببعض المدن.

• لجأ عدد كبير من المواطنين مهما اختلف في حجمه فهو يبلغ عشرات الآلاف من مواقع الأحداث إلى مدن الإقليم الكبيرة، وإلى دولة تشاد، ومؤخرا إلى العاصمة القومية الخرطوم.

• اهتمت الأسرة الدولية اهتماما كبيرا بدارفور منذ فترة من الزمان اهتماما زاد في العام الماضي فأصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا يفصل الأحداث ويوضح ما صحبها من مآس إنسانية. وصدر تقرير آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتصل اهتمام الدول الغربية بالمأساة الإنسانية في الإقليم والإغاثات الإنسانية المطلوبة.

**الموقف الحقيقي الآن هو:**

أ. إن القوى ذات الوزن السياسي والاجتماعي في دارفور ممتنعة من اتخاذ

موقف استقطابي ومدركة لخطورة التطورات ومتطلعة لحل قومي حاسم.

هذا الموقف يؤيده الرأي العام الغالب في البلاد.

ب. النظام يعتبر الإجراءات الأمنية التي اتخذها قد حسمت الأمر عسكريا والمطلوب إجراءات لإزالة آثار الاقتتال، والتركيز على برامج تنموية وخدمية.

ج. المقاومة المسلحة تنكر أن تكون المسألة قد حسمت عسكريا وتقوم بأنشطة لإثبات ذلك وترفض إطار الحل كما أقبل عليه النظام.

د. أطراف ذات وزن في الأسرة الدولية ترى أن الأحوال متدهورة، وتشك في قدرة السودانيين على احتوائها وتقدم نصائح فيها درجات من التدويل.

إننا نشيد بإقدام اتحاد طلاب جامعة الخرطوم على الدعوة لهذا الملتقى المهم من أجل حل جذري لأزمة دارفور ونقول:

**أولاً**: ينبغي عقد مؤتمر قومي ممثل للقوى المذكورة أعلاه ومفوض لبحث أجندة دارفور المكونة من ستة ملفات: سياسي– تنموي– خدمي– إداري– قبلي– أمني. على أن يدعى جيران الإقليم الثلاثة لحضوره كمراقبين، وأن يحدد له زمن ثلاثة أشهر لكن ينهي أعماله قبل موسم الخريف.

**ثانياً**: تنظيم الجهد الوطني لتفقد أحوال المواطنين المتأثرين بالأحداث حيثما كانوا وتنظيم العون الإنساني بصورة قومية حقيقية.

**ثالثاً**: مناشدة جميع الأطراف نبذ العنف ونبذ التدويل والإقبال على المؤتمر القومي سبيلا أوحد للحل الجذري للأزمة وبحث الملفات الآتية واتخاذ قرارات بشأنها.

**الملف السياسي**:

المطلوب في هذا الصدد تحقيق التحول الديمقراطي والتوازن بالإجراءات الآتية:

- كفالة حقوق الإنسان وحرياته العامة.
- تحقيق قومية مؤسسات الدولة.
- الالتزام بالتعددية السياسية الحقيقية.
- استحداث آليات لمشاركة أبناء وبنات الإقليم المؤهلين وغير المنتسبين لقوى سياسية بعينها.

• الالتزام باستحقاقات الفيدرالية.

**الملف التنموي**:

• التركيز على أهمية القطاع التقليدي.

• إعادة تأهيل المشروعات الاستثمارية.

• الاهتمام بمشروعات البنية التحتية.

• إنعاش القطاع الخاص.

• التوزيع العادل للثروة القومية والأنشطة الاستثمارية.

**الملف الخدمي**:

تأهيل المؤسسات التعليمية، والصحية، وخدمات المياه والكهرباء والعمل على جسر فجوة الخدمات، تحقيق الأمن الغذائي، معالجة حالة الشرائح الفقيرة، برنامج لاستيعاب الفاقد التربوي، برامج لاحتواء العطالة.

**الملف الإداري**:

• تحييد الخدمة المدنية.

• رد اعتبار الإدارة الأهلية.

• ديمقراطية الإدارة المحلية.

• انتخاب الولاة وإلى حين ذلك أن يكونوا قوميين.

• استقلال القضاء.

**الملف الأمني**:

• تركيز الشرطة على مهامها القانونية.

• الفصل بين الأمن والتسخير الحزبي ليقوم بدوره القومي.

• مشاركة أهل الإقليم في القوات المسلحة القومية بالمعدلات المقررة قوميا.

• حل كافة المليشيات ونزع السلاح وتنظيم معيشة بديلة لأفرادها.

• تنظيم عودة اللاجئين والنازحين بصورة اختيارية ومزيلة لمخاوفهم.

**الملف القبلي**:

• احترام الحواكير والمسارات التقليدية.

• تنظيم حقوق المزارعين والرعاة بصورة ترعاها الإدارات القبلية.

• تشجيع القيادات القبلية لاتخاذ نهج قومي والامتناع عن تجنيدهم لصالح الحزب الحاكم.

• هناك جوانب خارجية ينبغي أن تراعيها سياسة البلاد الخارجية لتحقيق حسن الجوار مع جيران السودان من ناحية حدوده الغربية.

**ختام**: هذا النهج بديل من الاستقطاب الذي يفرضه استمرار النظام في سياسات حزبية شمولية، ومطالبة المقاومة المسلحة بمركز تحتله بالقوة. إنه يحقق حلا جذريا يؤسس للديمقراطية والتوازن والاستقرار والسلام بجهد سوداني وطني.

هذا أو طوفان الاستقطاب والتمزيق والتدويل وكلها مخاطر واردة إذا لم نحقق حلا وطنيا حاسما.

# ورقة عمل للإصلاح الجذري فى دارفور الكبرى

**مقدمة:**

هنالك مشاكل مزمنة أهمها مشاكل الخلل السياسي والتنموي ومن ذلك إهمال القطاع التقليدي. وهنالك عوامل الخصوصية التاريخية والجغرافية للإقليم والمشاكل المزمنة الخاصة به مثل النزاعات القبلية، والنزاع على الموارد، والنهب المسلح، والتأثر بالنزاعات الإقليمية المجاورة، وتدفق بعض قبائل دول الجوار إلى دارفور. وهنالك خطة «الإنقاذ» وأهم ما فيها تسييس الإدارة المدنية والأهلية وبالتالي نقص فاعليتها، تفريخ التوجهات العرقية والقبلية والجهوية بصورة أعمق، تحول غالبية خريجي التعليم إلى فاقد تربوي اتجه للنهب المسلح والعمل السياسي الراديكالي، انتشار ثقافة العنف، الفساد المجاهر، القدوة المتفجرة بمراعاة وتقدير حاملي السلاح فحسب، وجود خريطة جديدة للقوى المسلحة في إقليم دارفور الكبرى تضم إلى جانب القوات النظامية حركات المعارضة المسلحة، والمليشيات المدعومة رسميا، وجماعات النهب المسلح والمليشيات القبلية، هذا علاوة على ظلال النزاع داخل النظام بين المؤتمر الوطني والشعبي، مع تفاقم آثار علاقات الجوار السلبية إبان «الإنقاذ».. هذه العوامل عادت سلبا على الوضع في دارفور، وهذا أدى للتحول النوعي في المشاكل إلى أزمة حفلت بممارسات من تقاليدها (العنف) وسقطت عليها المظلة

الخارجية التي نصبتها سياسات «الإنقاذ»، لذلك هذا التأزم السريع.

**إجراءات عاجلة لردم فجوة الثقة:**

١- وقف شامل لإطلاق النار.
٢- تأمين الإغاثات.
٣- حماية المدنيين.
٤- رعاية النازحين واللاجئين.
٥- نزع سلاح غير النظاميين والاعتماد على القوى النظامية وحدها.
٦- الخط الإعلامي الذي يلتزم بالدعوة للتسامح والحوار.
٧- إجراءات إدارية عاجلة تبدأ باختيار ولاة مختارين على أساس الكفاءة لا الولاء.
٨- إجراء تحقيق عادل ومحايد في جميع الأحداث الأخيرة والمساءلة العادلة لمرتكبي الجرائم.

**التجربة السودانية المعاصرة أهم ما فيها من دروس أسستها قرارات مؤتمر أسمرا في يونيو ١٩٩٥م واستصحبتها اتفاقيات وبروتوكولات السلام الراهنة:**

١- تجنب العنف سبيلا لحل النزاعات السياسية.
٢- سد مدخل التدويل.
٣- تحقيق التوازن التنموي وعدالة توزيع الثروة.
٤- تحقيق التوازن الخدمي وعدالة توزيع الخدمات الاجتماعية.
٥- نفي الاستعلاء الديني وتحقيق التعايش بين الأديان.
٦- نفي الاستعلاء الثقافي وتحقيق التعايش الثقافي.
٧- كفالة المساواة في المواطنة.
٨- المشاركة العادلة في السلطة المركزية.
٩- تحقيق اللامركزية الفدرالية.
١٠- قومية مؤسسات الدولة وجعلها مرآة للتنوع السوداني.
١١- جعل السودان جاذبا لمواطنيه واحتواء النزعة الانفصالية ونزعات اللجوء للخارج.

١٢- كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٣- تحقيق الحكم الراشد وانتخاب المسئولين على المستويات المختلفة المحلية والولائية والقومية.

هذه الأسس مستفادة من تجربة السودان الراهنة وينبغي أن تتخذ أساسا للإصلاح في جميع أنحاء البلاد.

**الملتقى القومي:**

الدعوة الفورية لملتقى قومي يضم الفصائل الآتية:

١) الأحزاب الممثلة في الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦م.

٢) الحركة الشعبية.

٣) حزبي حركة تحرير السودان والعدالة والمساواة.

٤) ممثلين للمؤهلين سياسيا وأكاديميا واقتصاديا من أبناء الإقليم المثقفين المستقلين داخل وخارج السودان.

٥) ممثلين لزعماء القبائل.

يعقد في موقع محايد وبحضور مراقبين إقليميين ودوليين مختارين.

**أجندة الملتقى:**

١) المسألة السياسية.

٢) المسألة التنموية.

٣) المسألة الخدمية.

٤) المسألة الإدارية.

٥) المسألة القبلية.

**المسألة السياسية:**

منذ الديمقراطية الثالثة قامت الممارسة على تمثيل الطيف السوداني السياسي والإقليمي في جميع مستويات الحكم. وهذا النهج ينبغي اتباعه وعمل معادلات ملزمة تكفل المشاركة بحيث إذا كان المسئول الأول من إقليم يكون

الثاني والثالث من أقاليم أخرى مع اعتبار لمشاركة الجندر كذلك. هذه المعادلات تلتزم بها الأحزاب السياسية بحيث تحقق في داخلها المؤسسية، والديمقراطية، واللامركزية، والتوازن الإقليمي. والالتزام الكامل بحقوق الإنسان والحريات العامة، واتخاذ الانتخابات الحرة النزيهة آلية لانتخابات السلطة التنفيذية والتشريعية المركزية والولائية وانتخاب الولاة.

**المسألة التنموية:**

ينبغي الاعتراف بوجود عدم توازن تنموي وتفاوت في ظروف أقاليم السودان زادته سوءا ظروف الاقتتال والنزوح واللجوء لذلك ينبغي الالتزام بالمبادئ الآتية في توزيع عائد الثروات الطبيعية:

– أن توزع بنسبة السكان.

– أن تخصص نسبة لسد فجوة التنمية.

– أن تخصص نسبة لإزالة آثار الاقتتال.

– أن توضع خرائط استثمارية ملزمة لتوجيه الاستثمار في البلاد بما يراعي عدالة توزيع الفرص الاستثمارية.

– تكوين صندوق قومي يستهدف تحسين معيشة الشرائح الأكثر فقرا.

– وضع برنامج ملزم لامتصاص الفاقد التعليمي وامتصاص العاطلين والعاطلات في أنشطة ذات عائد.

**المسألة الخدمية:**

الاعتراف بوجود عدم توازن في توزيع الخدمات الصحية، التعليمية، والمياه، الكهرباء، والأمنية.

وضع خريطة خدمية لتوفير هذه الخدمات ولتحقيق التوازن العادل في توزيعها.

**المسألة الإدارية:**

من أهم أخطاء النظام الحالي الإكثار من عدد الولايات، والمحافظات،

والمحليات، مما زاد الأعباء الإدارية وتكاليفها حرصاً على كسب الولاء السياسي ولكن هذا الإجراء زاد من النزاعات السياسية وزاد من التكاليف الإدارية على حساب الاستثمار والخدمات الاجتماعية.

لذلك ينبغي إلغاء التقسيمات الإدارية الحالية والعودة لولايات حسب حدود المديريات السابقة وإعطاء كل ولاية صلاحيات فيدرالية مقننة بالدستور ومجدية. المقصود بمجدية أن تخصص لها موارد مالية كافية لتصريف اختصاصاتها.

**المسألة الأمنية:**

– أن تكفل قومية القوات المسلحة وأن تخصص نسب محددة لكي تصير القوات المسلحة مرآة للتنوع السكاني السوداني. هذا ينطبق على جميع مستويات القوات المسلحة من ضباط وضباط صف وجنود.

– وأن يراجع نظام الأمن القومي ليكون قوميا بحق، وأن يحصر مهامه في جمع وتحليل المعلومات داخليا وخارجيا دون القيام بأية مهام تنفيذية.

– أن تكون لرئاسة الشرطة مهام تخطيطية وتدريبية فقط على أن تتبع شرطة كل إقليم لحكومة الإقليم.

– القيام بنزع سلاح المليشيات غير النظامية والتعويض المناسب للأفراد وإيجاد سبل معيشة بديلة لهم.

– ينبغي الالتزام بمنهج قومي في كافة مؤسسات الدولة المدنية والنظامية، ومراجعة التكوينات الحالية لتحقيق ذلك في فترة زمانية محددة مع مراعاة المحافظة على مستويات التأهيل.

**المسألة القبلية:**

– مراجعة التقسيمات العشوائية للقبائل ورد اعتبار التكوينات القبلية العريقة والالتزام بالتقاليد المعهودة في الحواكير والمسارات.

– تأكيد صلاحيات الكيانات القبلية واتخاذ آليات تحقق المشاركة في الشئون القبلية وأن يتولى الزعامة الأكثر كفاءة وقدرة على خدمة القبيلة.

– وضع خرائط واضحة للحواكير والمسارات، والمراعي، والمناطق الزراعية لتنظيم التنافس على الموارد المائية والزراعية والرعوية.

**ختـــام:**

هذه المقترحات مختصرة ويرجى أن تكون لكل ملف من الملفات الستة لجنة متخصصة لوضع ملاحق مدروسة تساهم في كتابة برنامج شامل يقدم للملتقى القومي.

إن على حزب الأمة أن يدرس في ورشته المعنية هذه الورقة والبرنامج الذي يفصلها ليقدمها لجميع القوى المرشحة لحضور الملتقى القومي الجامع، لتسهيل مهمة الاتفاق المرتقب وتحقيق الاستقرار المنشود.

**وبالله التوفيق**

# معا من أجل حل أزمة دارفور

كارثة دارفور وصلت درجة سحب الثقة من النظام الحاكم في السودان.

**أول إجراء** عاجل يجب أن يقوم به النظام هو:

- الاعتراف بارتكاب أخطاء وإعلان الالتزام بتصحيحها.
- إجراء إصلاح إداري في الولايات الثلاث يضع المسئولية في مؤهلين ذوي التزام قومي.
- تعيين لجنة محايدة مؤهلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة من جميع الأطراف وتحديد التهم والحيثيات.
- لجنة محايدة ومؤهلة لتعويض المتضررين بالقتل وضياع الأموال والإصابات المختلفة.
- تكوين لجنة قومية عليا لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية وتنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية.

هذه الإجراءات بالإضافة للالتزام بوقف إطلاق النار، وحماية المدنيين من شأنها أن تسترد بعض الثقة، وتدل على الجدية، وعلى نهج جديد مخالف للنهج الذي صنع الكارثة.

**ثاني إجراء** مهم هو الاتفاق على عقد ملتقى جامع يضم: الأحزاب السياسية– الحركة الشعبية «حركة قرنق»– الحركتين المسلحتين «حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة»– ممثلين لأبناء دارفور المثقفين في الداخل والخارج–

زعماء العشائر. هذا الملتقى الجامع يجتمع في بلد محايد –نيجيريا أو جنوب أفريقيا– مثلا.

أجندة هذا المؤتمر تتكون من:

- المسألة السياسية.
- المسألة التنموية.
- المسألة الخدمية.
- المسألة الإدارية.
- المسألة الأمنية.
- المسألة القبلية.
- المسألة الاجتماعية.

ويمنح هذا المؤتمر تفويضا كاملا لاتخاذ قرارات الحل وتلتزم جميع الأطراف بتلك القرارات.

**المطلوب**: ضغط داخلي لقبول الحكومة وحملة السلاح بهذه الخطوات وضغط دولي للهدف نفسه.